غازي الصوراني

التحولات الاجتماعية والطبقية في الضفة الغربية وقطاع غزة

(رؤيــة نـقـديــة)

مكتبة جزيرة الورد

القاهرة ـ ميدان حليم خلف بنك فيصل ـ شارع ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا

٠١٠٠١٠٤١١٥ — ٠٢٢٧٨٧٧٥٧٤

٠١٢٩٩٦١٦٣٥ — ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦

بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : التحولات الاجتماعية والطبقية في الضفة الغربية وقطاع غزة

المؤلف : غازي الصوراني

رقم الإيداع : ٢٠٠٩/٤٣٨٦٣

الطبعة الأولى ٢٠١٠

مكتبة جزيرة الورد

ميدان حليم - خلف بنك فيصل الرئيسي - شارع ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا .

ت: ٠٢/٢٧٨٧٧٥٧٤

محمول : ٠١٠٠١٠٤١١٥ - ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦

مقدمة

إن تناول الوضع الطبقي في المجتمع الفلسطيني هو، بحكم وضع الفلسطينيين، تناول متعدد، حيث ينقسم هؤلاء إلى مجموعات لكل منها وضع طبقي خاص، نتيجة الظروف «السياسية» التي تحكم كل مجموعة، وبالتالي اختلاف ظروف كل منها، رغم أنه ليس اختلافاً نوعياً في كل الأحوال، خصوصاً فيما يتعلق بوضع الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال.

حيث أن هناك جزء من الشعب الفلسطيني وقع تحت السيطرة الصهيونية منذ سنة ١٩٤٨، وفرضت عليه بنية طبقية من خلال الموقع الذي فرض عليه في إطار الاقتصاد، مثل العزل والتهميش والحصار، تشكلت هذه البنية الطبقية انطلاقاً من فعل كل ذلك في التكوين الأصلي الذي كان ذو طابع ريفي في الغالب. وحيث أصبح الاقتصاد ملحقاً بمجمل الاقتصاد الصهيوني.

وهناك جزء من الشعب الفلسطيني تحوّل إلى لاجئ، وقطن في مخيمات معزولة ومهمشة (وعديد منه لازال يعيش هذا الوضع)، أو «اندمج» في بنية اقتصاد الدولة التي يعيش فيها، وتشابك من مجمل التكوين الطبقي فيها. فقد ارتبط ذلك بطريقة تعامل السلطات في البلدان المضيفة. وهنا يصبح البحث في الوضع الطبقي الفلسطيني جزء من البحث في مجمل التكوين الطبقي في هذه البلدان.

وهناك ثالثاً سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، الذين كانوا جزءاً من التكوين في الأردن ومصر ثم وقعوا تحت الاحتلال سنة ١٩٦٧، وأخضعوا للسيطرة الاقتصادية الصهيونية (استناداً إلى السيطرة العسكرية طبعاً)، وبالتالي خضعت البني الطبقية منذئذ لتأثير الاقتصاد الصهيوني، والتشابك الذي أقيم معه. وإذا كانت الأرض (التي كانت تتقلص تدريجياً نتيجة القضم الصهيوني المستمر) قد حافظت على الطابع الزراعي للتكوين، كما استمرت الحرف والتجارة في المدن، فإن السيطرة الاقتصادية فرضت تراجع أهمية الزراعة وانهيار مستمر في الحرف والصناعات، دون تطور يستوعب اليد العاملة. ولهذا كانت القدرة الاقتصادية للتراجع لمصلحة الاحتكار الذي باتت تمارسه السلعة الصهيونية.

وحيث أصبح الاقتصاد الصهيوني هو سوق عمل لنسبة كبيرة من السكان، فقد تراجعت بعد أوسلو، وبعد سياسة العزل الصهيونية التي اقتضت تقليص واسع لليد العاملة التي أصبحت تعاني من البطالة، وحصار اقتصادي بات يدمر القطاعات الاقتصادية المختلفة، بينما ظلت التجارة هي النشاط الأساسي القائم على العلاقة بالاقتصاد الصهيوني.

ولاشك في أن بناء جدار العزل و«نقاط التفتيش» الكثيرة بين المدن والقرى، كلها عناصر يؤدي (وهي تهدف) إلى دمار كامل للزراعة والصناعة، لأن هدف هذه السياسة هو فرض وضع يؤدي إلى الهجرة.

ومن هنا يكون التكوين الطبقي القائم هو مؤقت ومرهون بتحقق هذه

السياسة. وفي كل الأحوال فإن هذه السياسة تؤدي إلى زيادة نسبة السكان العاطلين عن العمل لتكون أكبر من السكان العاملين، وبالتالي يصبح وضع السكان كارثياً، ومن ثم يعتمد على المساعدات الخارجية.

هذا الكتاب الذي يظهر فيه الجهد الكبير للصديق غازي الصوراني يتطرق بالأساس للتحولات الاجتماعية والتكوين الطبقي في هذا الجزء الأخير، أي سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، دون الأجزاء الأخرى، التي تحتاج إلى بحث كذلك.

وما من شك في أن الهدف الذي يرمي إليه الصديق غازي هو تحديد وضع الطبقات في إطار الصراع ضد الاحتلال، وخصوصاً من أجل تحديد موقع اليسار الطبقي، أو البحث عن توضّع هذا اليسار في البنية الطبقية. حيث أنه رغم أن كل الشعب الفلسطيني يعاني من الاحتلال، وبالأساس من وجود الكيان الاستيطاني الصهيوني، فإن فاعلية الطبقات مختلفة في التعاطي معه. وهنا يمكن أن نتلمس أساس «الميل التسووي» لدى قطاعات، ولقد أشار الكتاب في قسمه الأخير للطبيعة الطبقية للسلطة وكذلك لحركة حماس، وهو الوضع الذي يمكن أن يلقي ظلالاً من الكشف لسياسة «المفاوضات العبثية» التي لازالت السلطة مصممة عليها. وأيضاً الخلفية الطبقية لصراعات فتح وحماس.

وبالتالي فإن استمرار الصراع من أجل التحرر بات يفترض الاستناد إلى الطبقات المفقرة، خصوصاً العمال والفلاحين الفقراء وكل المهمشين، ولا

إمكانية للوصول إلى ذلك دون معرفة وضع الطبقات وتأثير السيطرة الصهيونية عليها. وهو الأمر الذي يفرض أن يخرج اليسار من شرنقة الفئات الوسطى لكي يتوضّع في هذه الطبقات. وهو بالتالي يجب أن يخرج من أوهام «الحل المرحلي» الذي لم يكن سوى نتاج أوهام فئات وسطى رثة.

سلامة كيلة

تمهيد

تسعى هذه الدراسة إلى إثارة النقاش العلمي- في أوساط الباحثين والمثقفين اليساريين الفلسطينيين ، حول التحولات الطبقية/ الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني، وتأثيرها على المسار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وانعكاسها على مواقف القوى السياسية الفلسطينية عموماً، وقطبي الصراع فتح وحماس خصوصاً، إلى جانب الآثار السياسية والمجتمعية الناجمة عن الانقسام بين «كيانين » منفصلين في الضفة وقطاع غزة، وما أدى إليه هذا الوضع من تزايد الحصار والممارسات العدوانية الإسرائيلية من ناحية وتزايد مظاهر التراجع والانحطاط المجتمعي والإفقار والبطالة من ناحية ثانية.

وفي هذا السياق أشير إلى الالتباس المنهجي حول مفهوم التحولات الاجتماعية، انطلاقاً من عدم إمكانية الحديث عن تحولات نوعية مادمنا في البنية نفسها، خاصة وأن البنية الاجتماعية الفلسطينية هي بنية متعددة المظاهر والأشكال داخل النمط الرأسمالي التابع ، علاوة على تخلفها وتبعيتها، لأن مفهوم التحول ينطبق على كل تغير يفيد الانتقال من بنية إلى أخرى، أي أنه اضطراب وقلب للأنظمة ، « وهذا يعني أن الكثير من مظاهر التغير التي تحدث على المدى القريب أو المتوسط أو البعيد، قد تعطي الانطباع بكونها معبرة عن تحولات عميقة وحاسمة، بيد أنها قد لا تكون في عمقها كذلك »[1]

(١) محمد المرجان – في التحول الديمقراطي وآفاق التنمية السياسية في المغرب – مجلة إضافات – العدد السادس – بيروت – ربيع ٢٠٠٩ – ص١٩٥.

فهل يصدق هذا الرأي على ما يعرفه مجتمعنا من تحولات وتغيرات ؟ بهذا السؤال أكون قد تطرقت إلى مفارقة قد تحمل في طياتها نوعاً من التناقض أو الالتباس فيما يتعلق بعنوان هذه الدراسة، لكنني لا أسعى إلى إبراز هذا التناقض بقدر اهتمامي بالحديث عن شكل ومضمون التحولات الاجتماعية في حركتها البطيئة في مجتمعنا الفلسطيني، التي لا تفرز حالة يمكن أن يطلق عليها تحولاً نوعياً أو جذرياً فيه ، حيث أن مجتمعنا الفلسطيني في الضفة والقطاع كما يقول البروفيسور جلبير الأشقر « ليس مجتمعاً ناتجاً عن تطور« طبيعي» بل هو مجتمع نتج عن الاقتلاع الجزئي الذي تلاه الضم (إلى الأردن ومصر) ومن ثم عقود من الاحتلال أفضت - في ضوء اتفاق أوسلو – إلى انتقال قسم هام من جهاز دولة اتياً من الشتات ليتربع على السلطة وفق شروط أوسلو وما تلاها، وهذه ظروف خاصة جداً لا يوجد مثيل لها في العالم أجمع »[1].

وبالتالي فإن هذه الدراسة ، هي محاولة تشخيصية للوحه أو الخريطة الطبقية الراهنة في المجتمع الفلسطيني، في الضفة وقطاع غزة، ومتابعة تطور ورصد أوضاع «الطبقة» البرجوازية الكبيرة والطبقة البرجوازية الصغيرة أو ما يطلق عليها البرجوازية المتوسطة، إلى جانب «طبقتي» العمال والفلاحين، واتجاهات التغير في هذه المواقع نتيجة للتفكيك والتهميش والإدماج واليات التغير في مواضع هذه الفئات، إلى جانب تحديد الموقف السياسي، للقوى الفاعلة في حقل النظام السياسي الفلسطيني في سياق معادلة داخل بنية سلطة الحكم الذاتي والنظام السياسي الاجتماعي المنبثق عنها طول الفترة منذ ١٩٩٤ حتى

(١) من رسالة الصديق جلبير الأشقر لي بتاريخ ٢٠/ ١٠/ ٢٠٠٩ .

تاريخ الانقسام منتصف حزيران ٢٠٠٧ بين فتح وحماس أو الضفة وقطاع غزة ، حيث تعيش كل منهما – منذ ذلك التاريخ- حالة من المتغيرات السياسية الاجتماعية والاقتصادية تختلف –خاصة في قطاع غزة- عن مرحلة ما قبل الانقسام، وفي هذا الإطار ، نشير إلى أن التغير الاجتماعي النوعي كما نفهمه، هو مصطلح رديف لمفاهيم النمو والتطور والتقدم الاجتماعي بالمعنى التنويري والحداثي والعقلاني النهضوي، عبر مرحلة جديدة أفضل من سابقتها، من حيث درجات التطور أو النهوض السياسي الاجتماعي والثقافي والنمو الاقتصادي.

لكن ما جرى منذ ١٤ حزيران ٢٠٠٧ ، شكل نقيضاً لكل من صيرورة التحرر الوطني والتطور الاجتماعي ، حيث سادت حالة من الاستبداد والقمع والتخلف الاجتماعي والركود الاقتصادي، كرست واقع أقرب إلى الإحباط واليأس وانسداد الأفق، ليس بالنسبة للعملية السياسية فحسب بل أيضاً بالنسبة للأوضاع الاجتماعية والحريات العامة وحرية الرأي، حيث بات المواطن الفلسطيني محكوماً بقيود تحد من حريته السياسية والفكرية والشخصية، وبالتالي فاقداً لدوره أو لحوافزه الذاتية للإسهام الطوعي الحر في إطار النضال الوطني أو التحرري من ناحية إلى جانب فقدانه لدوره على الصعيد الديمقراطي والاجتماعي والثقافي العام من ناحية ثانية.

وهنا بالضبط تحولت المتغيرات السياسية الاجتماعية في كل من مجتمع الضفة والقطاع إلى حالة نقيضه للتقدم أو ما يمكن تسميته بإعادة إنتاج التخلف والتبعية[1] أو الاستتباع رغم الاختلاف في شكل الظاهرة ونسبتيها

(١) التبعية – كما يعرفها د. إبراهيم العيسوي – هي : ظرف موضوعي تشكل تاريخياً ، ينطوي على=

بين الضفة والقطاع، ذلك إن المتغيرات الناجمة عن الصراع بين الفريقين (فتح وحماس) في ظل الاحتلال، أدت إلى زعزعة وتفكيك أو إضعاف وعي شعبنا الفلسطيني بأفكاره وأهدافه الوطنية التوحيدية ، كما أضعفت وعيه بوجوده السياسي الاجتماعي الموحد رغم توزعه وتباعده الإكراهي في المكان بين الضفة والقطاع من ناحية وبين مخيمات اللجوء والمنافي من ناحية ثانية ، وذلك عبر سعي حركة حماس لتكريس الهوية الدينية أو هوية الإسلام السياسي بديلاً للهوية الوطنية الفلسطينية وانتمائها لبعدها القومي العربي في صيرورته الحضارية أو الحداثية التقدمية ، في مقابل ممارسات حركة فتح وحكومة رام الله التي تصب في مجرى التوافق مع السياسات الأمريكية الإسرائيلية والعربية الرسمية ، بحيث يمكن الاستنتاج ، بأن كل من حركتي فتح وحماس ، تقدم للشعب الفلسطيني (وللشعوب العربية) أسوأ صورة ممكنة عن حاضر ومستقبل المجتمع الفلسطيني المحكوم ، بصورة إكراهية ، بأدوات ومفاهيم التخلف والاستبداد والقهر والقمع والاستلاب وهي مفاهيم وأدوات لن تحقق تقدماً في سياق الحركة التحررية الوطنية بل على النقيض من ذلك ستعزز عوامل انهيارها والانفضاض الجماهيري عنها.

إن الوضع الراهن يشير إلى أن السياسة باتت فناً للفوضى أو الموت البطيء

=مجموعة علاقات اقتصادية وثقافية وسياسية وعسكرية تعبر عن شكل معين من أشكال تقسيم العمل على الصعيد الدولي ، يتم بمقتضاها توظيف موارد مجتمع معين لخدمة مصالح مجتمع آخر أو مجتمعات أخرى تمثل مركز النظام الرأسمالي العالمي. فالتبعية إذن هيْ جوهر التخلف ، وإن التنمية (نقيض التخلف) هي مشروع حضاري يجسد ويتضمن عملية التحرر السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

بدلاً من فن إدارة الصراع الوطني والاجتماعي، وهي حالة يمكن أن تؤدي إلى نكبة أشد خطراً وعمقاً من نكبة ٤٨.

معنى ذلك هناك خلل كبير يدفع ثمنه شعبنا الفلسطيني عموماً والجماهير الفقيرة خصوصاً. ذلك أن ما يجري هو شكل من أشكال الصراع السياسي والمجتمعي، الممنهج والمحكوم بالطبع بأهداف ومصالح وبرامج انقسامية فئوية محددة، تسعى إلى إعادة تشكيل النظام السياسي الفلسطيني وبلورته في الصيغة المطلوبة وفق مقتضيات الصراع بين القطبين، (فتح وحماس) في إطار فسيفساء متناقضة، قد يفقد معها المشروع الوطني مرتكزاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، ما سيدفع إلى تكريس نوعاً من تفكك الفكرة التوحيدية للجماعة السياسية الفلسطينية لحساب هوية الإسلام السياسي أو الإمارة الإسلامية أو الخضوع لضغوط وشروط الرؤية الأمريكية الإسرائيلية، حينئذ لن تكون هذه الهوية بديلاً للمشروع الوطني فحسب، بل «ستمثل» نهاياته لكي تبدأ بالسير في مشروعها ، وهي إمكانية نزعم أنها مستحيلة التحقق في فلسطين راهناً إلا إذا استطاع تيار «الإسلام السياسي» أن يصبح مشهداً رئيسياً في بعض أو معظم بلداننا العربية، وهو أمر لا يمكن تحققه بدون التكيف مع السياسات الأمريكية.

فإذا كانت بعض ممارسات الانتفاضة الثانية قد جلبت الكارثة –ولو بالمعنى الجزئي– على الصعيدين المجتمعي الداخلي والسياسي العام، وعززت دور حماس الكفاحي والنضالي الذي نقر به، ونحترمه ، بمثل ما نقر –من موقع الديمقراطية والتعددية– بأنه يحمل مضموناً سياسياً وأيدلوجياً مغايراً يعبر عن

نفسه عبر هوية لا نريد لها أن تشكل نقيضاً حاداً أو دموياً للهوية الوطنية ، من هنا أهمية الإقرار بمبدأ فصل الدين عن الدولة ، الذي يعني الاستمرار في تأكيد الاحترام للدين والمشاعر الدينية وكافة الجوانب الايجابية العديدة في تراثنا العربي الإسلامي، الذي حرصت كافة القوى الوطنية عموماً واليسار خصوصاً على تطبيق هذا التوجه منذ تأسيسها.

لذلك، فإن من واجب هذه القوى أن تنتقل من حالة الركود الراهنة إلى حالة التفاعل الذي يحقق قدرتها على الاستجابة والتحدي للمأزق السياسي والمجتمعي الراهن، وأن تتعاطى مع ما يجري من على أرضية المصالح والأهداف الوطنية والقومية التقدمية الديمقراطية الكبرى وليس من منطلق حماس أو فتح ، خاصة وان كلاهما يعيش أزمة خانقة أو تحولات خطيرة...

أخيراً، قد نتفق على أن هذه البديهيات تدعونا –كقوى يسارية– لإعادة تجديد رؤيتنا ودورنا المستقبلي، وهي عملية تندرج تحت بند «الضرورة التاريخية» للتيار الوطني الديمقراطي عموماً ولليسار خصوصاً في فلسطين والوطن العربي، انطلاقاً من قناعاتنا بأن النظام السياسي العربي في واقعه الحالي من الخضوع والتبعية والارتهان والتخلف هو جزء تابع للمنظومة الإمبريالية في بلادنا، لذلك فإن المهمة العاجلة لكافة القوى التقدمية الديمقراطية العربية عموماً ، والفلسطينية خصوصاً، أن تعيد النظر في الرؤية الاستراتيجية الوطنية ببعديها السياسي والمجتمعي ، بما في ذلك فكرة الحل المرحلي أو ما يسمى بحل الدولتين، الذي بات واضحاً حجم التزايد في الوعي السياسي الفلسطيني عموماً ، وفي أوساط بعض الكوادر والنخب السياسية الفلسطينية ضدهُ من

حيث وهم هـذا الحـل أو استحالة تطبيقـه في ظـل هيمنـة التحـالف الامريكـي الصهيوني، الأمر الذي يستدعي العمل على بلورة الرؤيـة الإسـتراتيجية المشـار إليها، انطلاقاً من إعادة إحياء وتجدد الوعي بطبيعة الدولة الصهيونية، ودورها ووظيفتها كـمشروع إمبريـالي لا يستهدف فلسـطين فحسـب، بـل يسـتهدف – بـنفس الدرجـة– ضـمان السـيطرة الإمبرياليـة عـلى مقـدرات الـوطن العـربي واحتجاز تطوره ، وتكريس تبعية وتخلف وإفقار بلدانه وشعوبه، وهـذا يعنـي أن الصراع مع المشروع الصهيوني هو صراع مع النظام الرأسمالي الإمبريالي مـن أجل تغيير وتجاوز النظـام العـربي الكـومبرادوري الـراهن كمهمـة إسـتراتيجية على طريق النضال ضد الدولة الصهيونية وإزالتها وإقامة فلسطين الديمقراطية كجزء لا يتجزأ من الدولة العربية والمجتمع العربي الاشتراكي.





البنية الاجتماعية وتحولاتها [1]

هي الإطار الحاكم والمحدد لأنماط العلاقات والتفاعلات بين مكونات المجتمع ومستوياته الأساسية والفرعية، فالبنية تتألف من مجموعة من البنى أو الأنساق الفرعية، الاقتصادية والسياسية والأسرية وغيرها، والتي تتألف كل منها من جماعات وتنظيمات اجتماعية تسهم في أداء كل بنية أو نسق فرعي لوظائفه التي تتركز حول تطوير الإنتاج الاجتماعي وتواصله، بما يشتمل عليه هذا الإنتاج من مخرجات مادية وثقافية وعلمية ، كما تتركز حول تحقيق الاستقرار أو التغيير –النسبيين- الضروريين لفاعلية دور البنية في توفير شروط تواصل التطور الاجتماعي والاقتصادي والحفاظ على الهوية الحضارية للمجتمع متجددة ومتمايزة في الوقت نفسه[2].

أما الطبقة الاجتماعية فهي جماعة تشترك في موقع متشابه من ملكية وسائل الإنتاج، أو من علاقات العمل وأنماطها ، وتتبلور بتبلور وعيها بمصالحها المشتركة، وسعيها لتحقيق تلك المصالح من خلال تنظيم حركتها وتفعيل

(١) البنية هي نسق من التحولات ، يتألف من عناصر ، يكون من شأن أي تحول في أي عنصر منها أن يؤدي إلى تحولات في باقي العناصر الأخرى. إن ارتباط العنصر بكلية العناصر الأخرى يجعله خاضع للكل الذي يقوم فيه ، ويعطي مبدأ الأولوية المطلقة للكل على الأجزاء بحيث لا يمكن فهم أي عنصر من عناصر البنية خارجاً عن الوضع الذي يشغله داخل تلك البنية (المصدر: الموسوعة الفلسفية العربية – معهد الإنماء العربي – ط١ – ١٩٨٦ – ص١٩٨).

(٢) التقرير الاجتماعي العربي – إصدار رقم (١) – مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب – القاهرة – ٢٠٠١ – ص٧.

مشاركتها، ويستند هذا المفهوم على محددات أساسية للطبقة ترتبط بأنماط العلاقات الاجتماعية للإنتاج ، وتساعد في تصنيف الطبقات وفهم كل طبقة لذاتها، والتي تجعل منها قوة في البنية الطبقية وعلى مستوى المجتمع، وتتمثل تلك المحددات فيما يلي [1]:

(أ) الموقع من ملكية أو حيازة رأس المال النقدي أو رأس المال العيني .

(ب) الموقع من علاقات السلطة، وممارساتها داخل النطاق المباشر للإنتاج (في المنشأة أو المشروع) والتي تتحدد بناء على أحد الموقعين السابقين أو كلاهما (حيازة رأس المال النقدي أو العيني) .

(ج) الموقع من علاقات الاستغلال ، أي ممارسة الاستغلال (بمعنى الاستيلاء على فائض القيمة) أو الخضوع له (من قبل العمال) .

(د) يتحدد الوعي الطبقي أولاً بحد أدنى يبدأ بالوعي اليومي الفردي المباشر أو شبه الجماعي القائم على التعاطف ومشاعر الانتماء والولاء بين أعضاء الطبقة ، والذي يتبلور نحو وعي جماعي بالمصالح المشتركة وبدائل تحقيقها، وهو وعي لا يتوفر لدى كل أعضاء الطبقة بل لدى جماعة قيادية منها ، تسمى الجماعة الإستراتيجية التي يمكن أن تؤسس حزب أو جمعية أو مؤسسة، للدفاع عن مصالح الطبقة في إطار ما يسمى بالفاعلية الطبقية التي يقصد بها قدرة الطبقة على تحقيق مصالحها في خضم الممارسات المختلفة ، وخاصة الممارسات السياسية .

---

(١) المصدر : د.عبد الباسط عبد المعطي – مصدر سبق ذكره – ص ٤١ .

إن هذه المحددات ترتبط بثلاثة مجالات أساسية للهيمنة أو الخضوع لأنها ترتبط بأهم الموارد الإنتاجية : رأس المال النقدي/ ورأس المال العيني/ والعمل ، حيث يحدد الموقع منها المراكز التي لديها أو ليس لديها القدرة على السيطرة على احدها أو معظمها، فالرأسمالي يسيطر على قرارات توظيف رأس المال النقدي أو العيني أو هما معاً ، أما العامل فيخضع لمالكي هذين الموردين ، بينما يمكن أن يسيطر نسبياً على العمل .

والواقع انه يجب إلا نستنتج من الدور الرئيسي للموقع الاقتصادي، ان هذا الموقع يكفي لتحديد الطبقات الاجتماعية ، صحيح أن للعامل الاقتصادي في رأي الماركسية الدور الحاسم في نمط معين من الإنتاج وفي التشكل الاجتماعي، ولكن العامل السياسي والايدولوجيا أو بكلمة البنية الفوقية لها دور بالغ الأهمية .

وعلى هذا يمكن القول، بأن الطبقة الاجتماعية تتحدد –إلى جانب موقعها الاقتصادي– بموقعها في مجمل الممارسات الاجتماعية، أي بموقعها في مجمل التوزيع الاجتماعي للعمل، وهو يشمل العلاقات السياسية والعلاقات الايديولوجية . والطبقة الاجتماعية هي بهذا المعنى، مفهوم يدل على أثر البنية في التوزيع الاجتماعي للعمل (العلاقات الاجتماعية والممارسات الاجتماعية) . وعلى هذا، فإن هذا الموقع يشمل ما يمكن اعتباره التحديد البنيوي للطبقة، أي وجود تحديد البنية بالذات في الممارسات الطبقية (علاقات الإنتاج ، مواقع الهيمنة، والتبعية السياسية والأيديولوجية) –حسب بولانتزاس – فلا وجود

للطبقات إلا في الصراع الطبقي[١]، في إطار الممارسات الطبقية، وفي هذا الجانب فإن من الضروري التمييز بين ثلاثة مستويات للوعي الطبقي[٢].

الأول : ادراكي يركز على فهم الطبقة لأوضاعها وأوضاع غيرها من الطبقات، ومن ثم فهم علاقات الطبقات ببعضها البعض .

والثاني : صراعي يركز على الصراعات والتحالفات الفعلية ، وتنظيم الطبقة لنشاطاتها وإدارة صراعاتها .

والثالث : تحويلي ذو توجه مستقبلي يتجاوز تغيير أوضاع الطبقة إلى تغيير البنية الطبقية، ومنها إلى تغيير النظام الاجتماعي الاقتصادي (حسب شروط القوة الذاتية للطبقة البورجوازية أو للطبقة العاملة).

التشكيلة الاجتماعية إذن، هي مجموع العلاقات الاجتماعية الدائرة في حيز جغرافي معين، خلال فترة معينة ووفقاً لأشكال محددة، وهو تعريف قد لا ينطبق على الواقع الاجتماعي الفلسطيني خلال المرحلة التاريخية الممتدة منذ نكبة ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٧، بسبب إلحاق الضفة الفلسطينية إلى الأردن، وقطاع غزة إلى الوصاية المصرية.

ولكن بالرغم من هذا الانقسام الجغرافي السياسي في المجتمع الفلسطيني خلال تلك المرحلة، فإن المقومات السياسية والهوية الوطنية ببعدها السياسي والاجتماعي ظلت سمة أساسية للفلسطينيين في الوطن والشتات عموماً، وفي

(١) الطبقات الاجتماعية في النظام الرأسمالي اليوم-نيكوس بلانتزاس-دمشق ١٩٨٣-ص١٤/ ١٥ .

(٢) د.عبد الباسط عبد المعطي – الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر – مصدر سبق ذكره – ص٤٣.

الضفة وقطاع غزة خصوصاً، حيث تجلت هذه العلاقة الاجتماعية في إطار المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع على أثر الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧ ، ثم على أثر قيام السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤، رغم التباينات الملحوظة التي ميزت ومازالت كل من « مجتمع » الضفة عن « مجتمع » قطاع غزة بسبب ظروف وعوامل تاريخية وراهنة، آخذين بعين الاعتبار أن المجتمع الفلسطيني هو تشكيلة اجتماعية -اقتصادية رأسمالية هامشية وطرفية ناهيكم عن تعرضها لغزو عنصري اقتلاعي إقصائي.

بالإضافة إلى ما تقدم، فإن هذه التشكيلة الاجتماعية لا تزال مشتملة على علاقات إنتاج اجتماعية ما قبل رأسمالية بسبب ضعف وتخلف القطاعات الاقتصادية الإنتاجية خاصة قطاع الصناعة والبحث العلمي والتكنولوجي.

ومن هنا يمكن توصيف المجتمع الفلسطيني -رغم من ما يعتري سطحه من مظاهر التقدم الشكلي والكمي- بأنه شبه تقليدي بسبب استمرار بقاء الدور المهيمن للعائلة/ الحامولة في العديد من الشركات والنشاطات والقطاعات الاقتصادية، كما في التجمعات في القرى والمدن والمخيمات، إلى جانب المظهر الآخر المرتبط بتداخل الأنماط الاجتماعية التقليدية وتجاورها أو تحالفها مع البيروقراطية الحاكمة في السلطة بشقيها، وطابعها الطفيلي المشوه، عبر علاقات مع التحالف الكومبرادوري التجاري والعقاري والمالي من ناحية وعبر تضخم مظاهر التراجع الاقتصادي والاعتماد على الخارج في التمويل أو الإغاثة، وتضخم مظاهر ومؤشرات الفقر والبطالة والانحطاط الاجتماعي من ناحية ثانية، دون القفز عن السبب الرئيسي لتفاقم هذه المظاهر، المتمثل في

الاحتلال وممارساته العدوانية وحصاره المتواصل، المفروض على أبناء شعبنا في الضفة والقطاع، إلى جانب استمرار تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي وما تنتجه هذه التبعية من تشوه مستمر في العلاقات الاجتماعية (التركيب الطبقي)، إذ أن العلاقة الجدلية بين التبعية، والعلاقات الاقتصادية/ الاجتماعية، توضح إلى حد كبير شكل ومحتوى البنية الطبقية الفلسطينية، والخصائص الاجتماعية لكل « طبقة » أو شريحة في إطار تلك البنية.



مقاربات منهجية لمعالجة التحول في البنية الطبقية للمجتمع الفلسطيني

يمكن اعتبار هذه الدراسة مدخلا سياسيا/ اجتماعيا/ اقتصاديا لمزيد من البحث والتطوير للتحولات الاجتماعية والطبقية في المجتمع الفلسطيني آخذين في الاعتبار الاسترشاد بمقاربات منهجية فرعية متفاعلة ومتداخلة للتعامل مع التاريخ والواقع الفلسطيني المعاصر ، بتبايناته وتناقض أبعاده، وفي هذا السياق يمكن التمييز من بين هذه المقاربات[1] ما يلي :

(أ) المقاربة التاريخية التي تدرك أن أوضاع الطبقات وعلاقاتها، ووعيها في الحاضر هي نتاج تفاعلات وتراكمات وعلاقات لها جذورها التاريخية التي مرت عبر تراكمات كمية وتحولات كيفية، وأن استشراف مستقبل أوضاع الطبقات وعلاقاتها ووعيها وفاعليتها يرتبط في جانب مهم منه بقرارات وأفعال قائمة الآن، فالحاضر حاضنة للمستقبل، ما لم تحدث قطيعة عميقة في تفاعلها معه .

(ب) التفكيك الذي يُمَكِّن من وصف وتحليل الأوضاع والعلاقات العيانية ، خاصة تفكيك النشاطات الاقتصادية: الزراعية والصناعية والخدمات، وأنماط العلاقات الاجتماعية التي تصاغ من خلالها النشاطات والمشروعات: حكومية، قطاع خاص محلي ، قطاع خاص أجنبي، وإعداد

(١) د.عبد الباسط عبد المعطي – الطبقات الاجتماعية – مصدر سبق ذكره ص ٤٨ .

المشتغلين وأنماط إدارتهم : علاقات الهيمنة والخضوع والاستغلال، وأنماط التكنولوجيا المستخدمة في ممارسة النشاط ، وشكل العوائد من ممارسة النشاط، ريع ، ربح ، أجر .. الخ وذلك لوصف وتحليل التجانس او التباين النسبيين في العلاقات الاجتماعية للإنتاج، وفي المصالح والوعي ، وموضوعات الصراع وأطرافه وأنماط إدارته وآليات حله.

(ج) إعادة بناء أو إعادة تركيب وحدات التحليل على مستوى الجماعة الطبقية، وعلى مستوى الشريحة الطبقية داخل كل موقع طبقي، وعلى مستوى العلاقات بين المواقع الطبقية، وبين البنية الطبقية ككل ومستويات البنية الاجتماعية الأخرى، الاقتصادية والسياسية والثقافية.

(د) التحليل المابعدي لنتائج التعدادات والمسوح والدراسات والبحوث ذات الصلة ، إلى جانب البيانات الإمبريقية (التجريبية) التي ترتكز إلى مصدرين أساسيين هما –حسب د.عبد الباسط عبد المعطي–

الأول: ميدان استطلاعي ، لن نلجأ إليه في هذه الدراسة –بسبب عدم توفر الإمكانيات.

والثاني: أصحاب الخبرة في التاريخ الشفهي حول المواقع الطبقية ، مع توفير أمثلة من الواقع المعاش عبر المواقع الطبقية المتباينة (طبقة رأسمالية / طبقة وسطى/ عمال / فلاحين ..الخ) مع توضيح التباين داخل كل موقع في ضوء نشاطاته وعلاقات الإنتاج المنضوي تحتها ، وكذلك في ضوء المتغيرات في المدينة أو الريف أو المخيم في مجتمعنا الفلسطيني ، وإعادة تركيبها بما يخدم

أهداف الدراسة وتساؤلاتها ، استنادا إلى النظرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي في تحليله وتطبيقاته عبر الممارسة على الواقع الاجتماعي الفلسطيني ، باعتباره في المنظور العام أو الاستراتيجي ، حلقة من حلقات الواقع الاجتماعي العربي ، ولكن – لنفس السبب المشار إليه أعلاه- سنكتفي بتناول الحالات أو الأمثلة الطبقية – بصورة عامة – ضمن المواقع أو الأطر التالية:

١ـ حالات المواقع الرأسمالية العليا (إنتاجية، اقتصادية وبيروقراطية):

رجال الأعمال من أصحاب رأس المال التجاري، أو الصناعي[(١)] أو الزراعي أو العقاري والمصرفي أو أصحاب مستشفيات ورؤساء بنوك وشركات كبرى ووزراء ووكلاء وزارات في السلطة وضباط من رتبة عميد إلى لواء ، مع الإشارة إلى ضعف نمو العلاقات الرأسمالية في معظم الأنشطة أو القطاعات الاقتصادية عموما وفي القطاعين الصناعي والزراعي خصوصا، إلى جانب الشرائح العاملة في مجال التجارة الخارجية خاصة الوكلاء التجاريين أو الكومبرادور وأصحاب مكاتب الاستيراد والتصدير إلى جانب الشرائح العليا من المقاولين وتجار العقارات وأصحاب المصارف والفنادق والمصانع ، لكن

(١) من المفيد الإشارة إلى ضعف الصناعة الفلسطينية (٩٠٪ من المنشآت الصناعية اقل من ١٠ عمال) وعدم توفر مقوماتها ، أو عناصرها الأساسية وهي : تقسيم العمل وتراكم رأس المال واكتساب المعرفة العلمية التكنولوجية والتنظيمية والإدارية ، بالطبع يعود السبب في ذلك إلى دور الاحتلال والتبعية الاقتصادية والجشع المتمثل في هدف الربح في حد ذاته لدى معظم أصحاب الرساميل في الضفة والقطاع عموما والكومبرادور منهم بشكل خاص ، كما أن هناك عوامل إضافية أدت إلى قطع الطريق على تطور الشريحة الوسطى من رأس المال الصناعي، واهم هذه العوامل ١ – اقتحام عناصر شريحة الكمبرادورية للنشاط الصناعي ٢- عدم تطور الصناعات المحلية وعجزها عن المنافسة مع البضائع الإسرائيلية أو الأجنبية .

شريحة الكومبرادور تمثل اخطر وأقوى شريحة من الشرائح الرأسمالية عبر دورها في إطار التحالف البيروقراطي في السلطة وأجهزتها أو دورها المهيمن في الظروف العادية على السوق المحلي، وكذلك الأمر في الظروف غير العادية حيث تفرض وجودها عبر المشاركة مع مافيات التهريب عبر الأنفاق وغيرها ، وهنا لابد من الإشارة إلى أن البنية الطبقية لقيادة حركة حماس وحكومتها في غزة تعود في أصولها إلى البورجوازية الصغيرة التي تحولت عبر السلطة الجديدة إلى قوة بيروقراطية تدير التحالف مع الكومبرادور وغيره من الشرائح الرأسمالية العليا في المقاولات والخدمات المالية والمصارف والسياحة والفنادق والتجارة ...الخ بالإضافة إلى إدارتها للعلاقة مع مصادر التمويل الخارجية سواء من أو عبر حركة الإخوان المسلمين الدولية أو أصدقائها ومموليها في الخارج .

عند الحديث عن رأسمالية الكومبرادور ، فإن من الضروري الإشارة إلى توسع هذه الطبقة وانتشارها في القطاعات الاقتصادية الأخرى، في الصناعة، والعقارات والخدمات السياسية والرموز الثقافية التي تسوق منظورات الممول الأجنبي ... إلخ إلى جانب دورها الرئيسي في التجارة الخارجية (وفي هذا الجانب فإننا نشير إلى نسبة مساهمة قطاع التجارة في الناتج القومي الإجمالي بما لا يتجاوز ١٠٪ – كما في عام ٢٠٠٧ – ، في مقابل ارتفاع غير طبيعي في حجم الواردات السلعية التي بلغت عام ٢٠٠٧ (٣٦١٥) مليون $ [١] في حين لم تتجاوز الصادرات (٣٦٦) مليون $ مما يمكن أي باحث جاد من استخراج

(١) المراقب الاقتصادي والاجتماعي – معهد ابحاث السياسات الاقتصادية (ماس) – رام الله – شباط ٢٠٠٩ – ص٦.

الدلالات الاجتماعية/ الطبقية لهذه الصورة) .

أما الشرائح العاملة في التجارة الداخلية فهي تتوزع بين الشركات المساهمة والعادية وبين القطاع العائلي (عبر شركات عادية أو فردية) أو التداخل بينهما ، وهذه كلها مرتبطة مصلحيا إما بالكومبرادور في قطاع غزة أو رديفه في الضفة الغربية .

٢ـ حالات المواقع الوسطى :

مدير عام / مدير تنفيذي / أساتذة جامعات / مهنيين : مهندسين/ محامين/ أطباء/ محاسبين ... الخ). أصحاب ورش / فنيين متخصصين في المنشآت الميكانيكية والسيارات والألمنيوم والزجاج والتمديدات الصحية والكهربائية والنجارة والطرق ...الخ ، ضباط من رتبة مقدم إلى عقيد وموظفين من درجة مدير إلى مدير عام ، ملاكين لأراضي أو مشاريع زراعية (بما لا يزيد عن ٣٠ دونم) أصحاب محلات تجارية متنوعة (ملابس/ أجهزة منزلية / أجهزة وأدوات كهربائية/ مكتبات/ محلات خضار وفاكهة ... الخ).

٣ـ حالات المواقع العمالية (الشّغيلة) :

العمال في الأنشطة الاقتصادية (زراعة / صناعة/ خدمات / تجارة / مقاولات / سياحة / محلات تجارية / مطابع .. الخ) صغار الموظفين في القطاعين العام والخاص .

٤ـ حالات المواقع الريفية (الفلاحين) :

وتشمل أغنياء الفلاحين والرأسمالية الزراعية ، والشرائح الوسطى ممن

يملكون أقل من ٥٠ دونم[١]، ثم صغار المزارعين (أقل من ٢٠ دونم) وأخيراً الأغلبية الساحقة في الريف من فقراء الفلاحين (ممن يملكون أقل من ١٠ دونمات) والعمال الأجراء الذين لا يملكون سوى بيع قوة عملهم.

إننا إذ نسترشد في تحليل متغيرات الواقع وقراءة العملية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من منظور المادية التاريخية، إلا أن هذا لا يعني أن مجتمعنا الفلسطيني محكوما في تحولاته بالضرورة بمسار المجتمعات الغربية أو أي مسار آخر، ذلك لأن الواقع الاجتماعي الاقتصادي الفلسطيني –دونما انفصام عن الواقع الاجتماعي العربي– هو نقطة البداية في التحليل والتشخيص والوعي بتفاصيل مكوناته، ومن هنا تكتسب مفاهيم ومصطلحات مثل «الإقطاع» و«الرأسمالية» و«البرجوازية» والطبقة العاملة أو «البروليتاريا» مضامين مرتبطة بالتطور التاريخي في أوروبا، وهي مضامين لا تتوافق أو تتناسب إلى –حد كبير– مع تحليلنا لواقعنا، بحكم اختلاف شكل ومضمون التطور التاريخي في بلادنا، اختلافا جذريا، دفع العديد من المفكرين والكتاب والمثقفين الماركسيين العرب، إلى استخدام مفاهيم حَمَلَ كل منها مضمونا توافق مع واقعنا بصورة جزئية دون استقرار وثبات لهذه المضامين بصورة نهائية كما حصل في المفاهيم ومضامينها المطبقة على التجربة الأوروبية، مثل «الإقطاع الآسيوي» «المجتمع شبه الإقطاعي شبه القبلي» «الإقطاع القبلي» أو «الإقطاع العشائري»، «الإقطاع الأبوي» «مجتمع ما قبل رأسمالي» «مجتمع شبه رأسمالي قبلي شبه إقطاعي»، وكذلك الأمر بالنسبة

(١) مساحة الدونم ألف متر مربع.

للبرجوازية ، كطبقة غير متبلورة ، اتخذت في بلادنا سياقا أو إطارا -بحكم تبعيتها- مغايرا للبرجوازية الأوروبية .

لقد ساهمت العوامل الخارجية في تشكل «البرجوازية» في بلادنا وتحديد مظهرها ومهامها، فهي بورجوازية شكلية، تابعة ومتخلفة، ضمن علاقات رأسمالية غير متكافئة ، سادت في بلادنا لخدمة مصالح النظام الرأسمالي العالمي وتكريس واقع الفوات التاريخي(ياسين الحافظ)، الذي ساهم في تحديد طبيعتها ودورها، بعد أن تم تدمير أو إضعاف القطاع الصناعي واحتجاز تطوره في مقابل تشجيع نمو الرأسمالية الكومبرادورية[1]، السمسارة ، طفيلية، الزراعية الريفية ، المتخلفة ، التي ولدت -كما غيرها من الطبقات «الحديثة»-، في أحضان الأنماط والعلاقات ما قبل الرأسمالية ، فالمعروف أن نواة البرجوازية في بلادنا -قبل نكبة عام ٤٨- لم تتشكل في سياق عملية تطور البنية الاجتماعية ، وبالتالي لم تحمل مشروعاً وطنياً مستقلاً أو مشروعا نهضويا

(١) حسب د. إسماعيل صبري عبد الله فإن الأصل التاريخي لتعبير البورجوازية الكومبرادورية ، الذي استخدمه الحزب الشيوعي الصيني ، وانتشر بعد ذلك في بعض أدبيات الماركسية ، يعود إلى كلمة comprador ، وكانت تعني في الأصل المواطن الذي يعمل في خدمة أوروبي/ مستعمر ، مقيم في الشرق الأقصى ، ثم أصبحت هذه الكلمة ، تطلق على المديرين المحليين للشركات الأوروبية وكلمة كومبرادور هي أصلاً كلمة برتغالية .

ويقصد بالوكيل التجاري كل شخص يقوم بتقديم العطاءات أو الشراء أو التأجير أو تقديم الخدمات باسمه لحساب المنتجين أو الموزعين الأجانب ونيابة عنهم ، وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى أن تأخر وتخلف الصناعة والزراعة في بلادنا أفسح المجال لابراز دور الكومبرادور ، أما مصطلح= =«بورجوازية» هو مصطلح له دلالة اجتماعية وسياسية ثقافية ، إذ أن كلمة بورجوازية تعني التمدن ، بمعنى وجود نوعي متمدن في نمط وأسلوب الحياة والأفكار .

أو تنويريا ، كما لم تكن نقيضا للطبقة السائدة (شبه الإقطاعية) بل كانت امتدادا «عصريا» لها، وتابعا مخلصا للسوق الرأسمالي العالمي –وقابلا للاحتواء والخضوع- عبر تطورها إلى برجوازية كمبرادورية كما هي سماتها الرئيسة وممارساتها – في فلسطين وكافة الأقطار العربية- في المرحلة الراهنة .

وكذلك الأمر بالنسبة للطبقة العاملة ، التي لم تتبلور بعد في بلادنا ، كطبقة تعبر عن نفسها بصورة مستقلة ،وبقيت طبقة في ذاتها ولم تتحول إلى طبقة لذاتها بمعنى وعيها لشرط وجودها التاريخي ومصالحها الطبقية(كارل ماركس) ، حيث نلاحظ اليوم ، التفاوت الواسع لشرائح هذه الطبقة، من حيث وعي أفرادها ، وتكوينها ، ودورها ، وعلاقاتها الاجتماعية.

مثالنا على ذلك ، التفاصيل اليومية للواقع المعاش لعمالنا ومعاناتهم في الضفة والقطاع، فالعاملين من أبناء الضفة في المستوطنات أو السوق الإسرائيلي، وبسبب فقرهم وحاجتهم، فإنهم يستجدون بيع قوة عملهم واستغلالهم من صاحب العمل الإسرائيلي ، حيث يتعرضون لكل أشكال الاضطهاد – الوطني والطبقي- منذ فجر يوم العمل لكل منهم ، على الحواجز والتفتيش والإذلال النفسي والمادي ، إلى جانب معاناتهم لدى صاحب العمل وتحملهم للأعمال الشاقة والقذرة ، ثم عودتهم بعد هبوط الليل ، إلى عائلاتهم ومجتمعاتهم الصغيرة، التي يعيش معظمهم في داخلها، بموجب تقاليد وقوانين العائلة والقرية والمجتمع في الضفة الغربية، وهي نفس السمات والظروف التي عاشها عمال قطاع غزة قبل الحصار والإغلاق.

إنها المفارقة التي تميز هذا القطاع الواسع من عمالنا المشدودين بصورة

معنوية وعفوية إلى عاداتهم الاجتماعية التقليدية في الأسرة أو الحامولة ، أو تجمع القرية أو المخيم، يمارسون فيها وعبرها دورهم الاجتماعي حسب الوضع الاجتماعي المتوارث لكل منهم كجزء من الذاكرة التاريخية لواقعهم ما قبل نكبة ١٩٤٨، وهذه السمات تنطبق أيضاً على العاملين في السوق الفلسطيني (الضفة والقطاع) بمختلف قطاعاته، في الصناعة أو الزراعة والخدمات بأنواعها، حيث نلاحظ ، حالة التفاوت بين هذه الشرائح العمالية من جهة ، وبين العلاقات الإنتاجية التي يمارسون أعمالهم من خلالها ، وهي وإن كانت تبدو ظاهريا علاقات رأسمالية (عبر علاقة الأجرة)، إلا أنها ليست كذلك بحكم تخلف القطاع الإنتاجي نفسه (الزراعي أو الصناعي أو الخدمات) ، أو بحكم استمرار هيمنة ثقافة الأنماط القديمة، المثالية والغيبية القدرية على عقل ومكونات هذه الشرائح العمالية .

وبالتالي فلا غرابة من ضعف وعي العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين في بلادنا عموماً بالظلم الطبقي بصورة مباشرة ، ذلك لأن إطار العلاقات الرأسمالية الظاهرية ، هو في حقيقته -كما أشرنا من قبل- إطارا شبه رأسمالي يحمل في ثناياه العديد من العلاقات الاجتماعية التقليدية القديمة، بما يعيق عملية الفرز الطبقي المحدد داخل التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الفلسطينية القائمة، التي ما زالت عملية غير مكتملة بل ومشوهه، على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية ، نظرا لهذا التداخل أو التشابك في العلاقات الاجتماعية الاقتصادية، وفي العديد من الطبقات والفئات الاجتماعية ، ونظرا لأن فئات واسعة من السكان في مجتمعنا ، لا تزال

تعيش أوضاع انتقالية بحيث لم يتحدد انتماؤها الطبقي تحديدا مستقرا ونهائيا ، خاصة وأن طبيعة المرحلة الراهنة ، بعد خمسة عشر عاماً من قيام السلطة الفلسطينية في ظل الاحتلال وعدوانه وحصاره، وصولاً إلى الصراع بين فتح وحماس وانفصال الضفة عن القطاع، مليئة بالمفارقات والمفاجئات ، حيث نلاحظ أن معظم الأثرياء الجدد (أفرادا وجماعات) يعيشون نوعاً من الازدواجية أو الارباك بين انتماءاتهم الطبقية-الاجتماعية البورجوازية الصغيرة والفقيرة عموماً في سياق تجربتهم الوطنية السابقة ، وبين أوضاعهم الراهنة ، الثرية المحدثة –عبر مظاهر وأشكال الفساد والحراك الاجتماعي[1] الشاذ–، لا يشعرون باستقرارهم ، كما لا يشعرون بعمق انتماءهم الجديد ، ذلك أن تكريس أو رسوخ استقرارهم الطبقي مرهون بمدى تفاعلهم أو استجابتهم للمتغيرات السياسية المتسارعة هبوطاً في مجتمعنا، فهي التي ستحدد دورهم المستقبلي بالمعنى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، في ضوء حجم

(١) يعد الحراك الاجتماعي واحداً من أهم العمليات الاجتماعية الدالة على مرونة البنية الاجتماعية وحيويتها وقدرتها على التجدد ، فهو مؤشر مجمع لحصيلة تفاعل عوامل ومتغيرات اجتماعية متنوعة وذات صلة بمدى توافر شروط التنمية واستمراريتها، فالحراك الاجتماعي ينتج عن توزيع الموارد المادية ، كالدخل والثروة ، وتوزيع الفرص الاجتماعية خاصة في إشباع الحاجات الأساسية الروحية والمادية والاجتماعية ، وفي مقدمتها فرص التعليم والتشغيل. ويعرف الحراك الاجتماعي بأنه عملية اجتماعية بموجبها ينتقل الأفراد ، والجماعات ، من وضع اجتماعي إلى آخر. والحراك الاجتماعي يكون إما فردياً أو جماعياً ، والواقع أنه لا غنى لأي بنية اجتماعية عن هذين النمطين للحراك الاجتماعي . بيد أن غلبة أحدهما ترتبط بالفلسفة السياسية والتنموية السائدة في المجتمع وبالخصائص الحضارية ببنيته الاجتماعية ، وما يرتبط بذلك كله من فرص للحراك الاجتماعي. (المصدر : التقرير الاجتماعي – مصدر سبق ذكره – ص٧٩).

استجابتهم للرؤية الأمريكية-الإسرائيلية وبالتوافق معها.

الأمر الهام الآخر الواجب الإشارة إليه ، عبر محاولتنا لتحليل واقع مجتمعنا الفلسطيني بدرجات متفاوتة، منذ ما بعد نكبة ٤٨ إلى يومنا هذا، يتمثل في تلك الآثار والنتائج الاجتماعية الناجمة عن استمرار مظاهر عصبية الدم، والولاء العشائري أو عمق الرابطة الاجتماعية الضيقة التي تكرس الولاء لرموز التخلف، المرتبطة مصلحيا بمظاهر وأوضاع الخلل والفساد والفوضى في هذه المرحلة أو أي مرحلة سابقة، وذلك تحت غطاء العادات والأعراف والتقاليد والتراث .

إننا إذ ندرك أن عمق الرابطة الاجتماعية قبل النكبة ١٩٤٨ كان له تأثيراً ايجابياً في استنهاض حالة المقاومة في أوساط الفلاحين والعمال رغم رخاوة أو مهادنة القيادات الاقطاعية آنذاك ، والتي كانت أحد أهم أسباب هزيمة الثورة الفلسطينية ومن ثم تشريد شعبنا.

لكن الإشكالية أو المفارقة، تتجلى في استمرار دور هذه الولاءات العشائرية الضيقة وتكريس دور هذه الرموز والعلاقات الاجتماعية القديمة، في إطار تلك الرابطة بعد مرور أكثر من ستة عقود على النكبة، بإسم العادات والتقاليد والأعراف القديمة، ما يعني بوضوح، اننا نعيش ما يمكن تسميته بتجديد التخلف أو إعادة انتاجه ، ما يؤكد على صحة تحليلنا للمواقف الطبقية والسياسية للقيادة المتنفذة في إطار م.ت.ف أو السلطة فيما بعد، وما راكمته من ممارسات سياسية واقتصادية واجتماعية، اسهمت في اعادة إنتاج وتشجيع الولاءات القديمة لحساب سلطة الفساد واجهزتها وزعرانها الذين نشروا

مظاهر الفوضى والفلتان الأمني والقلق والاحباط السياسي والاجتماعي الداخلي، عبر تراكمات متزايدة وصلت ذروتها في تفجر الصراع الدموي يوم ١٤/ حزيران / ٢٠٠٧ ومن ثم بداية مرحلة جديدة من الانقسام السياسي والاجتماعي والقانوني، سيتراكم دور وتأثير الجوانب السلبية الضارة الناجمة عنها، لتطال معظم مكونات المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع، وتخلق مزيدا من الانقسامات فيه لن تتوقف عند الانقسام السياسي – الاقتصادي العام الراهن، بل قد تتسع لتصيب بالضرر -إن لم تكن أصابت بالفعل- مكونات الوعي الوطني والمجتمعي الداخلي على مستوى المدينة ، والقرية ، والمخيم، بما يفاقم مظاهر الخلل والانحراف والفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الضفة والقطاع ، ويشق مزيدا من العمق في مجرى الهبوط بالعملية السياسية الجارية، إلى قيعان أشد اظلاماً واستسلاماً مما سبقها، ومن ثم الهبوط بالوحدة الوطنية، وبعملية البناء المجتمعي الديمقراطي الداخلي معا، الأمر الذي سيزيد ويوسع الفجوة التي تفصل بين حلم التحرر والتغيير الذي يطمح إليه شعبنا وما زال ، وبين واقعه المنقسم والمحاصر لحساب عوامل التخلف والتبعية والسلفية الجامدة والاستبداد، في موازاة الهبوط السياسي المريع الذي تتعرض له قضيتنا الوطنية راهنا.

إذن ، فالتطور الاجتماعي ، في الضفة والقطاع ، منذ عام ١٩٩٤ إلى اليوم ، لم يكن تطورا إيجابيا في محصلته أو نتائجه العامة ، حيث تعرض لمتغيرات وتحولات ساهمت في انحراف العديد من جوانبه ، بصورة كلية أو جزئية ، عن سياق التطور الوطني والاجتماعي العام الذي شقته الحركة الوطنية الفلسطينية

في التاريخ المعاصر ، بحيث قادت هذه المتغيرات إلى تحولات ومظاهر سلبية أدت إلى تفكيك وانقسام البنية السياسية المجتمعية والبنية القيمية والأخلاقية لمجتمعنا الفلسطيني ، الذي يعيش في حالة قريبة من اليأس والاستسلام، تعود في قسم كبير منها إلى أسباب وعوامل داخلية، غير قادرة على وقف الصراعات أو لجمها، بل على العكس، يبدو مضطراً أو مكرها – في معظمه – التعاطي مع احد قطبيها (فتح وحماس) في الضفة أو قطاع غزة، دون أي أفق يؤشر – في المدى المنظور – على الخروج من هذا المأزق المسدود سواء على صعيد التحرر الوطني أو على الصعيد الاجتماعي. حيث أصبح مجتمعنا الفلسطيني محكوماً لما يسمى بمظاهر «مأسسة الفساد والتخلف» بدل مأسسة النظام العصري الديمقراطي القائم على المشاركة الشعبية والوحدة الوطنية والتعددية السياسية.

بهذا التشخيص والتحليل ، نكون قد مهدنا للحديث عن الركيزتين الفرعيتين الأساسيتين المرتبطتين بالأوضاع والتحولات الاجتماعية، ونقصد بهما

أولا: التوزيع السكاني.

ثانياً: التركيب الاجتماعي أو الطبقي لمجتمع الضفة والقطاع في هذه المرحلة، آخذين بعين الاعتبار أن الحديث عن تنوع وتداخل مكونات الخارطة الطبقية الفلسطينية هو أمر قابل للمراجعة دوما ،في ضوء هذه المتغيرات الداخلية والخارجية التي نعيشها اليوم وفي المستقبل .

أولاً : التوزيع السكاني والديمغرافي

يقول ماركس : عندما نتفحص بلداً معيناً من زاوية الاقتصاد السياسي، نبدأ بدراسة سكانه، وانقسام هؤلاء السكان إلى طبقات، وتوزعهم في المدن والريف ، فالسكان هم الأساس ومادة العمل الاجتماعي الإنتاجي برمته، مع ذلك، إذا تفحصنا هذه الطريقة عن كثب، فالسكان هم فكرة مجردة إذا أهملنا مثلاً الطبقات التي يتكونون منها، وهذه الطبقات هي بدورها كلمة جوفاء إذا تجاهلنا العناصر التي ترتكز إليها، مثل العمل المأجور والرأسمال الخ .

إن المدخل الطبيعي لدراسة أي مجتمع من المجتمعات هو النظر في مرآة « الحالة السكانية » ، « فالبعد السكاني يختص بكل ما يؤثر في قدرة أفراد المجتمع على التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من زاوية البشر أنفسهم من النواحي الكمية والنوعية والتركيب السكاني الذي يشمل التكوين الداخلي أو العلاقات النسبية فيما بينهم من زوايا التقسيم النوعي ، والتوزيع العمري، والتوزيع المكاني أو الجغرافي »[1] ، وهي عناصر أو أبعاد تشكل في مجموعها « الدائرة السكانية » التي تتداخل مع بقية الدوائر الاجتماعية وتصب جميعها في بوتقة واحدة هي ذاك المجتمع نفسه، لكن أهمية الحالة السكانية تكمن في أنها أحد أهم المؤشرات التي تكشف بوضوح المشاكل الرئيسية ، السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مجتمعنا.

وفق نشرة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الصادرة بتاريخ

---

(١) التقرير الاجتماعي العربي – إصدار رقم (١) – مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب – القاهرة – ٢٠٠١ – ص٢١.

٩/ ٧/ ٢٠٠٩، فقد بلغ عدد السكان المقدر في منتصف عام ٢٠٠٩ في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) حوالي ٣,٩ مليون نسمة (منهم ٢ مليون ذكر و١,٩ مليون أنثى).

أما بالنسبة لعدد السكان في الضفة الغربية (منتصف ٢٠٠٩) فقد بلغ ٢,٤ [١] مليون نسمة (منهم ١,٢ مليون ذكر و١,٢ مليون أنثى) ، بينما قدر عدد سكان قطاع غزة لنفس العام بحوالي ١,٥ مليون نسمة، منهم ٧٥٥ ألف ذكر و٧٣٢ ألف أنثى . كما أظهرت البيانات أن المجتمع الفلسطيني المقيم في قطاع غزة فتياً بشكل أكبر مما هو عليه في الضفة الغربية، فقد قدرت نسبة الأفراد في الفئة العمرية (٠-١٤) سنة منتصف العام ٢٠٠٩ بحوالي ٤١,٩٪ من مجمل السكان في الأراضي الفلسطينية، بواقع ٤٠,٠٪ في الضفة الغربية و٤٤,٩٪ في قطاع غزة . (انظر جدول رقم«١»).

أما بالنسبة لتوزيع السكان بين الحضر والريف والمخيمات ، فإننا نقدرهم بحوالي ٦٣,٩٪ في المناطق الحضرية (حوالي ٢,٤٩ مليون)، وبنسبة ١٦,١٪ في الريف (حوالي ٦٣٠ ألف) منهم (١٥٠ ألف) في قطاع غزة و(٤٨٠ ألف) في الضفة، في حين بلغت نسبتهم في المخيمات ٢٠٪ (حوالي ٧٨٠ ألف نسمة داخل المخيمات) [٢].

---

(١) عدد اللاجئين في الضفة عام ٢٠٠٩ (٧٧١٨٧٨نسمة) بنسبة ٣٢٪ من مجموع سكان الضفة ، أما في قطاع غزة فقد بلغ عدد اللاجئين (١٠٨٤٨٠٩نسمة) بنسبة ٧٢,٣٪ من مجموع سكان القطاع، وبالتالي فإن نسبة اللاجئين إلى مجموع سكان الضفة والقطاع هي ٤٧,٦٪.

(٢) اضطررنا لتقدير السكان في الحضر والريف والبادية وفق النسب أعلاه ، بسبب اعتقادنا بخطأ النسب التي أوردها الجهاز المركزي للإحصاء في ورقته الصادرة بتاريخ ٩/ ٧/ ٢٠٠٩ والتي أشار=

وفي هذا الجانب نشير إلى الكثافة السكانية المرتفعة في الأراضي الفلسطينية بشكل عام ، إذ بلغت الكثافة السكانية المقدرة لعام ٢٠٠٩ نحو ٦٥٤ فرد/ كم٢ في الأراضي الفلسطينية، بواقع ٤٣٣ فرد/ كم٢ في الضفة الغربية مقابل ٤,٠٧٣ فرد/ كم٢ في قطاع غزة حسب نشرة الجهاز المركزي للإحصاء المشار إليها .

أما بالنسبة للأسرة الفلسطينية، فقد أكد الجهاز المركزي للإحصاء على[1] انخفاض في متوسط حجم الأسرة خلال السنوات الماضية في الأراضي الفلسطينية : حيث بلغ عدد الأسر المقدر منتصف العام ٢٠٠٩ في الأراضي الفلسطينية ٦٧٥,٥٢٤ أسرة، منها ٤٤٥,٦٨٤ أسرة في الضفة الغربية (متوسط حجم الأسرة ٦,١ فرد)، و٢٢٩,٨٤٠ أسرة في قطاع غزة (متوسط حجم الأسرة ٦,٩ فرد).

أما بالنسبة لمجموع الشعب الفلسطيني في فلسطين التاريخية ، فقد بلغ في منتصف عام ٢٠٠٩ (٥,٤٠٨,٤٧٠) نسمة ، بنسبة ٤٩٪ من مجموع الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات البالغ (١١,٠٢٧,٤٥٠ نسمة) حسب الجدول التالي :

=فيها إلى أن نسبة السكان في المخيمات هي ٣,٩٪ أي حوالي (١٥٢) ألف نسمة علما بأن سكان المخيمات في قطاع غزة يزيد عددهم عن (٤٥٠) ألف لاجئ .

(١) المصدر : النشرة الإحصائية للجهاز المركزي للإحصاء بتاريخ ٩/ ٧/ ٢٠٠٩.

الدولة	عدد الفلسطينيين
الضفة الغربية	٢،٤٢٧،١٨٦
قطاع غزة	١،٤٦٦،١٠٩
الأراضي المحتلة ١٩٤٨ (إسرائيل)	١،٥٠٨،٤٧٦
الأردن	٣،٢٨٠،٩٥٠
لبنان	٤٣٨،٨١١
سوريا	٤٦٧،٢٦٨
باقي الدول العربية	٨١٧،٦٥٠
أمريكا اللاتينية والشمالية وأوروبا ودول أخرى	٦٢١،٠٠٠
الإجمالي	١١،٠٢٧،٤٥٠

الجدول من إعداد الباحث استنادا لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء ووكالة الغوث وموقع وزارة الخارجية الإسرائيلية بالانترنت

وبالمقارنة بين عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية مع مجموع سكان «إسرائيل» من اليهود البالغ (٥,٤٩٩,٠٠٠ نسمة) كما في بداية عام ٢٠٠٩ (حسب الموقع الالكتروني لوزارة الخارجية الإسرائيلية) فإن نسبة السكان الأصليين من الفلسطينيين العرب إلى إجمالي عدد السكان تبلغ ٤٩,٦٪ مقابل ٥٠,٤٪ لليهود.

جدول رقم (١)

توزيع السكان في الضفة والقطاع حسب فئات العمر

(كما في منتصف عام (٢٠٠٩)

سنوات العمر	الضفة الغربية		قطاع غزة		إجمالي الأراضي الفلسطينية	
	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد
٠-١٤	٤٠	٩٦٠٠٠٠	٤٤,٩	٦٧٣٥٠٠	٤١,٩	١٦٣٤١٠٠
١٥-٦٤	٥٦,٦	١٣٥٨٤٠٠	٥٢,٦	٧٨٩٠٠٠	٥٥,١	٢١٤٨٩٠٠
٦٥ +	٣,٤	٨١٦٠٠	٢,٥	٣٧٥٠٠	٣	١١٧٠٠٠
		٢٤٠٠٠٠٠		١٥٠٠٠٠٠		٣٩٠٠٠٠٠

من الجدول أعلاه، يتضح أن نسبة الفتوّة (أقل من ١٥ سنة) في أوساط شعبنا الفلسطيني، تبلغ ٤١,٩٪[1] (١٦٣٤١٠٠ نسمة)، في حين أن نسبة القوة البشرية (١٥ سنة – ٦٤) تبلغ ٥٥,١٪ (٢١٤٨٩٠٠ نسمة)، وفي هذا السياق فإن القوة البشرية تنقسم إلى مجموعتين: المجموعة الأولى تضم من هم خارج القوى العاملة، أو الأفراد خارج إطار النشاط الاقتصادي مثل الطلاب وربات البيوت والمرضى والمعوقين ممن بلغت أعمارهم ١٥ سنة فأكثر.

أما المجموعة الثانية فتشمل جميع الأفراد النشيطين اقتصادياً الذين ينتمون لسن العمل وينطبق عليهم مفهوم العمالة والبطالة، ويطلق على هذه المجموعة

(١) لا تتجاوز نسبة من هم أقل من ١٥ سنة في الدول الصناعية المتقدمة ٣٠٪ من عدد السكان.

اسم القوى العاملة التي تقدر في منتصف ٢٠٠٩ بحوالي (٩٩٥٠٠٠) [١] شخص أو ما يعادل ٢٥,٥٪ [٢] من مجموع السكان، تتوزع بواقع (٦٤٦٧٥٠) شخص عامل في الضفة، أي بنسبة ٦٥٪ من إجمالي القوى العاملة، وبواقع (٣٤٨٢٥٠) شخص عامل في قطاع غزة، أي بنسبة ٣٥٪، (أنظر جدول رقم «٢») الأمر الذي يعني أن معدل الإعالة الفعلي – في الضفة والقطاع – يبلغ (١ : ٥) تقريبا، أي أن كل فرد يعمل يعيل خمسة أفراد، ويرتفع هذا المعدل إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار ارتفاع نسبة البطالة كما في منتصف ٢٠٠٩ إلى ٢٥,١٪، أو ما يقدر بحوالي (٢٥٠٠١٤) عاطل عن العمل منهم (١٢٦١١٦) عاطل عن العمل في الضفة، و(١٢٣٨٩٨) عاطل عن العمل في قطاع غزة أي بنسبة ٣٥,٦٪، بسبب استمرار الحصار الإسرائيلي، حيث ترتفع نسبة الإعالة في هذه الحال في قطاع غزة إلى ٧ فرد لكل عامل، وفي الضفة إلى ٥,٣ فرد لكل عامل، ونشير هنا إلى أن هذه النسبة تكاد تمثل استنتاجاً ميكانيكياً أو كمياً حسابياً لا يعبر عن الواقع الموضوعي بصورة حقيقية، حيث أن الواقع الفعلي يقول لنا أن هناك آلافاً من الأسر بلا

---

(١) تصل نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة إلى ١٥,٤ بواقع ١٦,٥ في الضفة و١٣,٥٪ في قطاع غزة حسب النشرة الإحصائية للجهاز المركزي والصادرة بتاريخ ٩/ ٧/ ٢٠٠٩.

(٢) وهي نسبة منخفضة قياساً ببعض الدول العربية مثل مصر التي تزيد فيها القوى العاملة عن ٣٠٪ من مجموع السكان وفي الأردن ٢٧٪ وفي سوريا ٢٨٪، وهي منخفضة قياساً الى مجموع القوى العاملة العربية التي تبلغ في العام ٢٠٠١ حوالي (٩٠) مليون عامل بنسبة ٣٣٪ من مجموع سكان الوطن العربي، وترتفع هذه النسبة في الدول المتقدمة (أوروبا وأمريكا واليابان) لتصل الى ٥٠٪، وفي إسرائيل تصل الى ٣٩٪، بالطبع النسبة منخفضة عندنا بسبب ارتفاع نسبة من هم دزن سن ١٥ سنة التي تزيد عن ٤٧٪ من مجموع السكان في الضفة والقطاع .

معيل – بسبب الاستشهاد أو الاعتقال والسجن أو الإعاقة - وبلا أي دخل نتيجة استمرار أوضاع الحصار والمعاناة والبطالة والفقر في الظروف الراهنة .

جدول رقم (٣)

التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي[1] للعام ٢٠٠٨

النشاط الاقتصادي	الأراضي الفلسطينية (النسبة المئوية)	الضفة الغربية	قطاع غزة
الزراعة والصيد والحرجة	١٣,٣	١٣,٩	١١,٥
التعدين والصناعة التحويلية	١٢,٤	١٥	٥
البناء والتشييد	١٠,٧	١٢,٥	٠,٨
الخدمات والفروع الأخرى	٦٣,٦	٥٨,٦	٨٢,٧



(١) المصدر : المراقب الاقتصادي والاجتماعي – العدد ١٥ – شباط ٢٠٠٩ – ص١٤.

جدول رقم (٢) : إحصاء القوى العاملة كما في منتصف عام ٢٠٠٩

بيان	الضفة	قطاع غزة	الإجمالي	ملاحظات
السكان [١] (مليون نسمة)	٢,٤	١,٥	٣,٩	
القوى البشرية (٥٤٪ من عدد السكان)	١٢٩٦٠٠٠	٨١٠٠٠٠	٢,١٠٦	
القوى العاملة	٦٤٦٧٥٠	٣٤٨٢٥٠	٩٩٥٠٠٠	
إجمالي العاملين بالفعل	٥٢٠٦٣٤	٢٢٤٣٥٢	٧٤٤٩٨٦	نسبة العاملين في الضفة من إجمالي العاملين ٦٩,٩ ٪ وفي قطاع غزة ٣٠,١
العاملون في القطاع الخاص [٢] ووكالة الغوث ومنظمات NGO's	٣٧٩٤٥٠	١٣٠١٣٩	٥٠٩٥٨٩	نسبة العاملين في القطاع الخاص في الضفة والقطاع إلى إجمالي العاملين بالفعل ٦٨,٤
العاملون في القطاع العام الذي يقبضون رواتبهم من حكومة رام الله [٣]	٧٨٧٨٧	٦٤٢١٣	١٤٣٠٠٠	

(١) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – النشرة الصادرة بتاريخ ٩/ ٧/ ٢٠٠٩.

(٢) المصدر : المراقب الاقتصادي والاجتماعي – العدد ١٣– آب ٢٠٠٨ – ص١٢ (المجموع يشمل أصحاب العمل ونسبتهم ٤٪ ومن يعملون لحسابهم (أو بدون أجر) نسبة ٢٤٪ والباقي يعملون بأجر نسبة ٧٢٪) .

(٣) المصدر : المراقب الاقتصادي والاجتماعي – العدد ١٧ – سبتمبر ٢٠٠٩ – ص٢٧ (بنسبة مئوية ٢٣,٢٪ من العاملين بالفعل).

بيـان	الضفة	قطاع غزة	الإجمالي	ملاحظات
العاملون في القطاع العام الذي يقبضون رواتبهم من حكومة غزة	–	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	
العاملون في إسرائيل والمستوطنات[١]	٦٢٣٩٧	–	٦٢٣٩٧	
العاطلون عن العمل	١٢٦١١٦	١٢٣٨٩٨	٢٥٠٠١٤	
نسبة البطالة[٢]	٪١٩,٥	٣٥,٦	٪٢٥,١	
متوسط حجم الأسر	٦,١ فرد	٦,٩ فرد	٦,٥	
عدد الأسر[٣]	٤٤٥٦٨٤	٢٢٩٨٤٠	٦٧٥٥٢٤	
نسبة الإعالة[٤]	٥,٣ فرد	٧ فرد	٦فرد	

– الجدول من إعداد الباحث وفق المصادر المشار إليها .

---

(١) المراقب الاقتصادي – العدد «١٣» – مصدر سبق ذكره.

(٢) الجهاز المركزي للإحصاء – النشرة الإحصائية للسكان الصادرة بتاريخ ٩/ ٧/ ٢٠٠٩.

(٣) الجهاز المركزي للاقتصاد – النشرة الإحصائية للسكان الصادرة بتاريخ ٩/ ٧/ ٢٠٠٩.

(٤) نسبة الإعالة = عدد السكان الكلي مقسوماً على عدد العاملين بالفعل (انظر الجهاز المركزي للإحصاء التعداد السكاني ٢٠٠٧)

جدول رقم (٤)

التوزيع للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة

المنطقة والحالة العملية	٢٠٠٨
	الضفة الغربية
صاحب عمل	٤,٥
يعمل لحسابه	٢١,٦
مستخدم بأجر	٦٣,٧
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	١٠,٢
	قطاع غزة
صاحب عمل	٣,٥
يعمل لحسابه	١٨,٤
مستخدم بأجر	٧٠,٠
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	٨,١
	الأراضي الفلسطينية
صاحب عمل	٤,٢
يعمل لحسابه	٢٠,٧
مستخدم بأجر	٦٥,٣
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	٩,٨

ثانياً : التركيب الاجتماعي (الطبقـي)

١ـ البورجوازية الكبيرة:

إنها الطبقة التي تحتل أهم المواقع في البنى الاقتصادية والاجتماعية ، لكونها تمتلك وسائل الإنتاج ومصادر الثروة وتسيطر عليها، وتنعم بالنفوذ في السلطة السياسية وبالجاه والمكانة في الحياة الاجتماعية، وتمارس الاستغلال والتسلط والقهر في علاقتها بالطبقات أو الشرائح الأدنى منها وخاصة الفقراء والكادحين في الريف والمدن والمخيمات .

إن أهم ما تتسم به هذه العلاقات كونها قائمة على الاستزلام والخلل في نظام تبادل الخدمات، ولذلك توصف بأنها علاقة تابع – متبوع . وتتكون هذه الطبقة من شرائح عدة شملت كبار الرأسماليين من التجار والصناعيين والرأسمالية العقارية والمصرفية وشرائح صغيرة من ملاك الأراضي، إلى جانب شريحة الأثرياء الجدد من أعضاء الجهاز البيروقراطي المتنفذ في السلطة في الوقت الحاضر.

ومن الجدير بالذكر ، أن هذه «الطبقة» العليا أو «البورجوازية» الكبيرة في الضفة والقطاع ، التي تتوزع إلى عدة شرائح أو عناوين (كومبرادورية / زراعية / عقارية / صناعية / مصرفية ومالية)، لا ينطبق عليها لفظ أو مفهوم البرجوازية الكبيرة كما هو الحال في البلاد الرأسمالية ،وهي أيضاً ليست بحجم أن تكون «بورجوازيات متعددة» ، بل جلّ ما هنالك فئات وشرائح من البرجوازية قسمٌ كبير منها له ضلع في أكثر من نشاط ومصدر ارتزاق، كالذين

يجمعون حصة في السلطة الى نشاط تجاري وآخر مالي أو صناعي، الخ، وبالتالي - كما يقول جلبير الأشقر - لابد من ادراك ضعف تمايز الفئات داخل تلك البرجوازية ، وهي على العموم «برجوازية رثّة» وفق المفهوم الذي صاغه اندريه غوندر فرنك في دراسته لأميركا اللاتينية، و«البرجوازية الرثّة» هي البرجوازية التي لا تجذّر لها في مصلحة تنموية بل هي راكضة وراء الربح السهل والسريع وتبيع نفسها، ومعها بلادها، للتسلط الكولونيالي مثلما تكون «البروليتاريا الرثة» مستعدة لبيع نفسها لمن يدفع. والحال ان برجوازية أوسلو في الضفة والقطاع هي على العموم، وعلى اختلاف مشاربها، أرَثّ برجوازية يمكن تصوّرها»[١].

آخذين بعين الاعتبار، أن تطور ونشأة الفئات الرأسمالية والبورجوازية في إطار التطورات والتحولات الاجتماعية لواقعنا الفلسطيني، يعطي لهذه الفئات سمات وخصائص تكوينية تميزها نوعياً، من حيث الولادة والنشأة والدور عن مثيلاتها سواء في البلدان العربية أو بلدان العالم الثالث وأوروبا، إذ لعب تزاوج رأس المال الأجنبي (الإسرائيلي) مع رأس المال المحلي أدواراً مهمة في تسهيل عملية توسع ونمو معظم الشرائح العليا المحلية بأنواعها من جهة ، وساهم بالطبع في ترسيخ جذور التبعية وما تعنيه من مصالح اقتصادية تعكس وتفسر طبيعة الهبوط السياسي للقيادة المتنفذة في بلادنا من جهة أخرى.

وهكذا نتفهم كيف تهيأت الظروف الموضوعية لنشأة الجناح الأخطر من أجنحة الرأسمالية الفلسطينية، المعروف بـ «البورجوازية الكومبرادورية »

(١) رسالة الصديق جلبير الأشقر ، المشار إليها سابقاً . بتاريخ ٢٠/ ١٠/ ٢٠٠٩.

(بالتحالف الوثيق مع بيروقراطية السلطة)، ومن شدة ما تحمله هذه الطبقة من أدوار خطيرة (سياسية اقتصادية) في فلسطين والبلدان العربية، تذهب بعض التحليلات إلى حد القول بظهور ما يسمى « بالدولة الكومبرادورية » في النظام العربي الراهن ، نتيجة التداخل العضوي الوثيق بين جهاز الدولة ، وبين البورجوازية الكومبرادورية، رغم التفاوت بين هذا البلد أو ذاك ، ويطلق عليها في بعض هذه البلدان « البورجوازية السمسارية » أو « بورجوازية الصفقات » . كما يقول د. محمود عبد الفضيل[1]، او الكومبرادورية من النوع الرخيص التي يمكن ان نسميها «كومبرادورية بازار» كما يقول د.سمير أمين .

من ناحية ثانية، فإن الصفة المميزة لجميع شرائح « البورجوازية الكبرى » أو الشرائح الرأسمالية الكبرى - وهو الأكثر دقة – المسماة عموماً بالرأسمالية الطفيلية ، هي عدم اشتغالها بالإنتاج المادي بصيغة مباشرة ، ونظراً لإرتباط نشاطها ودورة أموالها بمجال التداول وليس الإنتاج (بالمعنى الرأسمالي المستقل والواسع) يكون من الادق الحديث عن شرائح للرأسمالية وليست للبورجوازية.

فمع توقيع اتفاق أوسلو وقيام السلطة ١٩٩٤ ، تغيرت ملامح البنية الطبقية والسياسية في المجتمع الفلسطيني، إلى أوضاع نقيضة، أدت إلى تراجع مفهوم وتأثير المجتمع السياسي بثوابته وأهدافه الوطنية التي جسدتها الانتفاضة الأولى

(١) د.محمود عبد الفضيل – التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – ط١ – ١٩٨٨ – ص١٤٣ .

٨٧-٩٢ لحساب شروط اتفاق أوسلو من ناحية، ولحساب مصالح ودور الشرائح الطبقية الجديدة في سلطة الحكم الذاتي من ناحية ثانية، حيث بدأت في الظهور متغيرات في البنية الطبقة الرأسمالية في المجتمع الفلسطيني، ترافقت مع سلوكيات وأفكار سياسية مغايرة أو نقيضة للسلوكيات والأفكار الوطنية التي سادت المجتمع الفلسطيني قبل أوسلو، وقد لعبت مصالح هذه الطبقة الهادفة إلى تكريس الثروات وجني الأرباح بطرق مشروعة وغير مشروعة، بالتحالف مع بيروقراطية السلطة أو رأس المال الإسرائيلي، درواً هاماً في تشكل ملامح هذه الطبقة باتجاه السمة الطفيلية، وهي سمة غير مستغربة بالنسبة للمساحة الأكبر من مكونات الرأسمالية الفلسطينية، ونقصد بذلك الكومبرادور أو السماسرة والوسطاء، الذين يركزون اهتمامهم على الخدمات الفندقية والمطاعم والملاهي والسلع الاستهلاكية وقروض التقسيط والاسكان والعمولات والربح السريع بعيداً عن العمليات الإنتاجية والتنموية.

و هنا لا بد من الإشارة إلى أهمية التفرقة المنهجية – كما يقول د. محمود عبد الفضيل بحق – بين ما يمكن تسميته « بورجوازية الأعمال التقليدية»[1] التي تستند مقومات نشأتها ونموها إلى النشاطات التقليدية الخاصة ، التجارية والعقارية ، المالية ، الصناعية ، وبين ما يمكن تسميته « بالبورجوازية الجديدة » ذات الطبيعة البيروقراطية التكنوقراطية (العسكرية أو المدنية) التي تستند عملية نشأتها وتطورها إلى الامتيازات التي تمنحها السلطة أو الدولة الناشئة ،

(١) المصدر السابق – ص ١٤٩.

وهذا هو ما يفسر حديثنا أو تحليلنا من أن السلطة الفلسطينية بصورتها الراهنة ،- كما هي حال أنظمة البلدان العربية والعالم الثالث عموما- هي جسر للثروة ، لمجموعات غير قليلة من الشرائح العليا المتنفذة من الأجهزة البيروقراطية العسكرية والمدنية .

ولذلك يصح أن يقال عن النظام السياسي الفلسطيني في ظل تفككه وانقسامه الراهن ، (عبر حكومتي فتح وحماس) بأنه «نظام» السلطة أو «دولة» السلطة أو الأجهزة (سلطة أو حكومة شكلية لحساب الحركة السياسية المهيمنة واجزتها الأمنية والمدنية العليا والوسيطة والقاعدية) وليست سلطة ذات سيادة، أو حكومة كما هي الأعراف الدستورية الديمقراطية، خاصة بعد أن أودى الانقسام (حزيران ٢٠٠٧) إلى تدمير التجربة الديمقراطية، وفشل كل الأطراف (حتى نهاية سبتمبر٢٠٠٩) عن التوصل إلى صيغة توحيد جامعة جديدة، حيث يبدو تمترس كل قطب منها حول رؤيته وحساباته في السلطة طاغياً ، بحيث أدى هذا التمترس إلى إغلاق الطريق في وجه الرؤية الوطنية الشاملة الملتزمة بقواعد الديمقراطية والتعددية.

و في مثل هذه الأحوال ، تستشري بالطبع كل أطماع " أصحاب السلطة "، عبر تحالفهم – العلني والمستتر – مع كل الشرائح الرأسمالية العليا الأخرى من مالية وعقارية وزراعية ومصرفية وتجارية وكبار الملاك... الخ، تحت مظلة البرنامج السياسي لحكومة رام الله أو حكومة غزة، ومن خلال استمرار الحوار والصراع السياسي بينهما دون أي نتيجة طالما ظل التناقض السياسي بينهما قائماً، عبر تمترس قيادة م.ت.ف وفتح على مطالبها في الالتزام بالاتفاقات المعقودة

مع دولة العدو الإسرائيلي ورفضها القبول بنصوص وثيقة الوفاق الوطني كمخرج لهذا التناقض من ناحية أو بسبب عدم التوصل إلى تسوية سياسية (وفق الشروط الإسرائيلية الأمريكية بالطبع) من ناحية ثانية.

وفي هذا الجانب نشير إلى أن الانقسام الفلسطيني شكل ذريعة أو فرصة مواتية أدت إلى تمكين العدو الإسرائيلي من تنفيذ مخططاته في الضفة الغربية ، الأمر الذي جعل الحديث عن الدولة المستقلة نوعاً من الوهم، ليس بسبب الموقف الإسرائيلي الرافض لأية «تسوية إيجابية» أو «عادلة» أو «جادة» مع الفلسطينيين فحسب، بل أيضاً بسبب عوامل وتراكمات الضعف والتراجع السياسي والبنيوي في حركة فتح وأجهزة السلطة التي باتت خاضعة إلى حد كبير للسياسات الأمريكية – الإسرائيلية ، وبالتالي فإن هذه الأوضاع أو العوامل الداخلية والخارجية المحكومة بمنهجية أو منطق الهبوط والتراجع السياسي ، لا توفر المناخ الملائم لحركة حماس لكي تتقدم بالمزيد من التنازلات السياسية، حيث أنها – كما يبدو- تعتبر أن قبولها بإقامة دولة مستقلة على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ (كحل مرحلي) هو تنازل جوهري لم تحصل في مقابله – من الولايات المتحدة وإسرائيل خصوصاً- على أي رد فعل أو موقف «إيجابي» يضمن الاعتراف بها كقوة سياسية مشروعة في النظام السياسي للسلطة الفلسطينية ، وهذا ما يفسر عدم استجابة حماس للأفكار المصرية والعربية والدولية المطروحة في إطار الحوار الفلسطيني، حيث تعاملت مع كل هذه الأفكار بأسلوب جمع بين الرفض والقبول بحذر إيجابي يأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على استمرار تماسكها التنظيمي والسياسي من ناحية ويسعى

إلى تحقيق مزيد من الخطوات المؤدية إلى توسيع علاقاتها الدولية والعربية الرسمية من ناحية ثانية ، تضمن تحقيق مكاسب سياسية لحركة حماس، كمبرر لها في تقديم المزيد من التنازلات أو المخارج التوفيقية التي يبدو انها تمثل الخيار الوحيد أمامها طالما بقيت حريصة على الاستمرار في السلطة أو الحكم في غزة أو غيرها، وإلا فليس أمامها في حال استمرار رفضها سوى أن تترك السلطة وتذهب إلى صفوف المعارضة من جديد.

بالطبع تظل الإشكالية الكبرى بالنسبة لقبول حماس للمحددات السياسية لنظام سلطة الحكم الذاتي وم.ت.ف معاً قائمة ما لم يتم التوصل إلى آليات واضحة ومحددة – ضمن صيغ محاصصة سياسية تستجيب للحد الأدنى على الأقل لشروط المقرر الخارجي من ناحية، وتضمن إعادة بناء م.ت.ف والنظام السياسي أو الحكومة وقضايا الأمن والانتخابات .... إلخ من ناحية ثانية ، بما يتيح استمرارية الدور المميز لحركة حماس إذا ما قررت تقديم التنازلات المطلوبة، وصولاً إلى نوع من التقاطع الواسع بينهما ، بما يعزز من إمكانية تقريب المسافات بين حماس وم.ت.ف وفتح والسلطة لحساب برنامج الأخيرة وسياساتها واتفاقاتها ، وعندئذ فقط يمكن الحديث عن إمكانية «نجاح» الحوار بين الفريقين ومن ثم تجاوز حالة الانقسام على قاعدة التوافق بينهما على مساحة معينة من الصيغ والشروط السياسية (الإسرائيلية والأمريكية والعربية الرسمية)، دون أن يعني ذلك انسجاماً أو توافقاً كلياً بينهما ، حيث ستبقى العلاقة بين فتح وحماس محكومة بعوامل التربص والتوتر والصراع انطلاقاً من أن حركة حماس تحمل مشروعاً سياسياً بهوية إسلامية ليس من السهل أن

تصبح جزءاً من النظام السياسي للسلطة رغم اعترافه بها ، ورغم مشاركتها في الانتخابات ومن ثم وصولها للسلطة عبر آليات هذا النظام ، ذلك أن حركة حماس تظل محكومة برؤيتها الإستراتيجية التي تتطلع إلى تحقيق مشهد الإسلام السياسي ليس في فلسطين وحسب بل في البلدان العربية الأخرى ضمن إستراتيجية الحركة الأم أو الإخوان المسلمين ، وهي إستراتيجية مرهونة في تحققها بطبيعة الدور السياسي للإخوان المسلمين تجاه تطوير العلاقة الايجابية مع الولايات المتحدة الأمريكية والنظام الرأسمالي العالمي باسم الاعتدال السياسي أو غير ذلك من المفاهيم والأسس التي تضمن المصالح المشتركة ، على أرضية النظام الاقتصادي الرأسمالي والسوق الحر من ناحية وخصوصية كل منهما من ناحية ثانية.

وفي هذا الجانب، نشير إلى أن الرأسمالية بكل شرائحها هي محل منافسة بين حكومتي رام الله وحماس، حيث تسعى كل منهما إلى استشارة المتنفذين فيها من كبار الرأسماليين في الضفة والقطاع، وارضائهم عبر تأكيد حرص كل من الحكومتين على مصالحهما، وهو أمر غير مستغرب انطلاقاً من التزام الحكومتين بقواعد وأسس النظام الرأسمالي والسوق الحر، رغم اختلاف الدوافع السياسية، وعند هذه النقطة يمكن تفسير صراعهما على السلطة والمصالح دون إيلاء الأهمية المطلوب في معالجة الظواهر الاجتماعية الداخلية المتفاقمة، التي تتجسد في اتساع الفجوة –بصورة غير مسبوقة– بين ٥٪ من الشرائح الاجتماعية الرأسمالية العليا، وبين ٩٥٪ من الشرائح الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة في بلادنا، بسبب الحصار والانقسام ، بل واستمرار ذلك

الصراع بينهما عبر تغذية داخلية وخارجية، حيث نلاحظ تغير شكل وترتيب أنساق القيم المجتمعية، بحيث باتت قيم الثروة والثراء والأنانية والانتهازية وثقافة الاستهلاك تحتل قمة هرم القيم، في حين تأتي قيم الحق والخير والتكافل والدافعية الوطنية في أسفل سلم القيم، وهي أوضاع تكرست بسبب عوامل متعددة من اهمها التراجع الحاد لدور قوى المعارضة الوطنية الديمقراطية عموماً واليسارية خصوصاً .

إننا إذن ، أمام حركة متسارعة من تراكم رأس المال الطفيلي القائم على الربح السريع والعمولات والصفقات –الداخلية والخارجية– البعيدة – إلى حد كبير– عن إطار التطور الاقتصادي الطبيعي بعدا شاسعا .

إن ما نود أن نؤكده في هذه الدراسة، أن التشابك والتداخل العضوي في المصالح بين كافة الشرائح العليا ، الكومبرادورية التجارية والصناعية والزراعية والعقارية والمصرفية... الخ، هو تداخل في المصالح الاجتماعية الاقتصادية والسياسية في الضفة وقطاع غزة ذات المنطلق والمصالح الجوهرية المشتركة ،التي يمكن أن تسهم بدورها في تقريب المسافات بين القطبين المتصارعين، سواء عبر أصحاب رؤوس الأموال وطموحاتهم السياسية الجديدة أو عبر ما يسمى بالمستقلين الجدد من أبناء الشرائح «البرجوازية» العليا بكل أنواعها، الطامحين إلى دور سياسي توفيقي أو «معتدل» بصورة انتهازية في ظروف وفرت لهم هذه الإمكانية رغم أن أي منهم لا يملك أي تجربة أو لحظة تاريخية في صفوف الحركة الوطنية، مع ملاحظة الدور الذي يحاول أن يلعبه عدد غير قليل ممن تخلوا عن أحزابهم – اليسارية خصوصاً– لحساب

البرنامج السياسي الهابط للسلطة في مقابل تأمين مصالحهم الانتهازية الخاصة.

إذن نحن في مواجهة خارطة سياسية جديدة، محكومة في مساحة كبيرة منها، بالمصالح الفئوية ، إلى جانب الصراع والمنافسة غير المبدئية بين القطبين، وهي كلها عوامل ستسهم في المدى المنظور في زيادة الفجوة على الصعيد الاجتماعي بين المصالح الطبقية للشرائح العليا – في الحكومتين- ، وبين الشرائح الشعبية الفقيرة من العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة، كما أن تكريس الانقسام وفشل الحوار في التوصل إلى الحد الأدنى من الوفاق الوطني، مع بقاء الحصار ومظاهر الدمار والخراب الناجمة عن العدوان الصهيوني في يناير ٢٠٠٩ ، إلى جانب تفتيت الضفة الغربية عبر الجدار والمستوطنات والحواجز والاعتقالات ، واستمرار التفاوض العبثي ومضامينه السياسية الهابطة، كل ذلك أدى إلى تراجع القاعدة الجماهيرية لكل من حركتي فتح وحماس بنسب متفاوتة ، بحيث لم تعد هذه القاعدة قائمة على أساس الاقتناع والالتزام الفعلي والموضوعي بالشعارات او البرامج المطروحة من الفريقين (رغم التباين بينهما) بسبب مظاهر القلق والإحباط واليأس التي تزايدت تراكماتها منذ ما بعد الإنقسام ، حيث أن هذه القاعدة الجماهيرية باتت –في الظروف الراهنة- محكومة إلى حد كبير للاحتياجات والمتطلبات الحياتية وسبل العيش المرتبطة بكلا الحكومتين في رام الله وغزة ، ما يعني تراجع الولاء للوطن والنضال الوطني التحرري ، ومن ثم تراجع الأفكار والأهداف الوطنية التوحيدية في الذهنية الشعبية في أوساط فقراء شعبنا لحساب لقمة العيش، في حين تراجعت هذه الأفكار والأهداف الوطنية في أوساط الطبقات «البرجوازية» والشرائح البيروقراطية العليا لحساب الهبوط بتلك

الأهداف وفق متطلبات وشروط التحالف الإمبريالي الصهيوني والنظام العربي بما يضمن مصالحهم الطبقية الأنانية ، على حساب مصالح فقراء شعبهم ، عبر المزيد من مظاهر الجشع والاستغلال والاحتكارات البشعة .

وفي هذا السياق فإن من المعروف أن حكومة رام الله تمثل رب عمل لما يقرب من ١٤٣ ألف موظف/ أسرة في الضفة والقطاع والخارج ، في حين أن حركة حماس وحكومتها تمثل رب عمل لما يقرب من ٣٠ ألف موظف/ أسرة في قطاع غزة[١]، إلى جانب تقديم الدعم والإغاثة إلى أسر الشهداء والأسر الفقيرة، ورغم ذلك فقد أدت العوامل المشار إليها إلى مزيد من إفقار

---

(١) رغم أن مجموع الموظفين الذين يتقاضون راتباً شهرياً من حكومتي فتح وحماس الذي يبلغ (١٧٣) ألف موظف يعيلون ما لا يقل عن ١,١ مليون نسمة (منهم ٥١٪ فوق سن ١٨ سنة)، ما يعادل (٥٦١) ألف نسمة ، إلا أن ذلك لا يعني ضمان ولاءهم الكامل في ظل الظروف الراهنة لحكومة رام الله أو حكومة حماس ، إلى جانب حوالي ١,٤ مليون نسمة فوق سن ١٨ ، ممن لا يتقاضون راتباً من الحكومتين، ويتعرض أكثر من ٨٠٪ منهم للعديد من مظاهر المعاناة والحرمان علاوة على تزايد انتشار القلق والإحباط واليأس في صفوف أغلبية هذه الشريحة، الأمر الذي يشير إلى تشتت ولاءهم –بنسب ليست قليلة– بعيداً عن حركتي فتح وحماس، حيث ستتوزع أصواتهم فيما لو جرت الانتخابات التشريعية أو غيرها ، لحساب ما يسمى بـ « التيار الثالث» أو تيار البورجوازية البيروقراطية في السطة ، إلى جانب تيار البرجوازية الكومبرادورية التي بدأت في تأسيس أحزابها مستغلة تراجع كل من فتح وحماس من ناحية وغياب فاعلية وانتشار الأحزاب والقوى اليسارية من ناحية ثانية، نستنتج من كل ذلك إن كل من حركتي فتح وحماس لن تحصلا على نفس الأصوات التي حصلتا عليها في انتخابات يناير ٢٠٠٦ حيث شكلت تلك الانتخابات آنذاك ذروة ما يمكن أن تحصل عليه كل منهما خاصة حركة حماس، لكن الإشكالية الكبرى أن أصوات الناخبين ستتجه وفق طبيعة الظرف الراهن إلى البدائل البيروقراطية والأمنية والكومبرادوية في إطار سياسة الهبوط بالأهداف الوطنية باسم « التيار الثالث » أو «المنتدى الديمقراطي» أو غير ذلك من الأسماء ، طالما ظلت قوى اليسار على حالها الراهن من الضعف والتراجع.

القطاعات الشعبية للأسر الفلسطينية، التي لا تتقاضى أية رواتب من الحكومتين، علاوة على نسبة البطالة المتزايدة خاصة في قطاع غزة ، علماً بأن مجموع الأسر الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة يبلغ ٦٧٥٥٢٤ أسرة منها ٤٤٥٦٨٤ أسرة في الضفة و٢٢٩٨٤٠ أسرة في قطاع غزة أي أن ٤٦٥٥٢٤ أسرة في الضفة والقطاع لا يتقاضون أية أجور أو رواتب من الحكومتين (ما يعادل ٢,٨ مليون نسمة) ، كما أن أكثر من ٨٠٪ من هذه الأسر تعاني من الفقر والفقر المدقع والغلاء في ظل استمرار الدمار الاقتصادي والتراجع الحاد للقطاعات والأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، دون أي إمكانية لإعادة الإعمار أو التشغيل بسبب استمرار الحصار الذي فاقم من المعاناة ، وبالتالي زاد في مساحة الفجوة بين الجمهور، وكل من الحكومتين، التي يبدو أن حرص كل منهما على حماية وتثبيت سلطتها أكبر بما لا يقاس من حرصها على إيجاد الحلول لمعاناة هذه الجماهير، واكتفت كل منهما بإعداد خطة اقتصادية للاعمار وإعادة البناء، تنتظر فك الحصار وتقديم الدعم الخارجي وهذا بدوره مرهون بعوامل كثيرة ، خارجية وداخلية ، من أهمها استعادة وحدة الصف الفلسطيني عبر إنهاء هذا الانقسام الكارثي انطلاقاً من الالتزام بجوهر الوحدة الوطنية المستند إلى الحق في مقاومة الاحتلال ورفض كافة مشاريع الاستسلام المطروحة، إلى جانب استناده إلى وحدة المؤسسات السياسية والتمثيلية الجامعة في النظام السياسي الفلسطيني وفق قواعد الديمقراطية والتعددية السياسية.

إننا ندرك رغم كل تعقيدات الظروف الراهنة، أن هذا الوضع ، هو وضع مؤقت، رغم كل ما يبدو عليه من مظاهر القوة والاستبداد والتفرد، وذلك

لقناعتنا بأن حكومتي رام الله وغزة، عبر ممارستهما ، تبتعدا بصورة تدرجية وعميقة عن الجماهير ، التي باتت تشعر بانفصامها وعزلتها عنهما، ولكن هذه الحالة المؤقتة ، لن تصل إلى نهايتها دون تفعيل ، وتوسيع ، وتعميق دور القوى اليسارية بالمعنى الذاتي ليتوافق ويتفاعل ويستجيب للشروط الموضوعية التي باتت «تستجدي» قوى وأحزاب اليسار أن تتحرك للتفاعل معها، وفي هذا السياق أيضاً، فإن قطاعات هامة من الشرائح الاجتماعية الفقيرة باتت تنتظر وتترقب بشوق قوى اليسار لتقوم بدورها ألاستنهاضي على طريق التغيير الديمقراطي المطلوب.

المسألة الأخيرة في هذا العنوان ، تتعلق بما يسمى بالحراك الاجتماعي الشاذ أو بالمتغيرات والتطورات الاجتماعية المتسارعة في مجتمعنا ، راهنا ، ودورها في توفير «الفرص» لشرائح بيروقراطية عليا ، في الإثراء السريع ، وهي متغيرات ذات سمات خاصة تشكلت ونمت في ظروف التخلف الاجتماعي وما يرافقه من ضعف تطور السوق الداخلية والعلاقات السلعية والنقدية ، التي ظلت مرهونة –بهذه الدرجة أو تلك– للنفوذ السياسي/ الاجتماعي/ الاقتصادي بدور رموز الكومبرادور والعائلات التقليدية من كبار الملاك والعشائر وتحالفها مع السلطة البيروقراطية الحاكمة ، سواء خلال الحقبة الماضية من الاحتلال ، أو في مرحلة السلطة ، مما خلق هذه الطبيعة المشوهة للاقتصاد من جهة ، وللعلاقات الاجتماعية من جهة أخرى، والأهم من ذلك، أن هذه الحالة، خاصة في قطاع غزة، بعد الانقسام، أنتجت صوراً مشوهة أيضا «للبرجوازي» في بلادنا، بحيث يصعب رسم الحدود بينه وبين بقية الفئات

الاجتماعية ذات الدخل العالي الناتج عن التهريب هبر أنفاق رفح أو الاحتكار والسوق السوداء أو أي شكل من أشكال الدخل الطفيلي أو الثراء السريع ، فكل هؤلاء يصبحون مكونات لصورة أو لوحة واحدة في إطار محدد خاصة مع توفر إمكانية «قبولهم» في المجتمع بحكم عوامل المصلحة والتخلف التي تبرر هذا الثراء غير المشروع باسم «النجاح والشطارة» أو في «مواجهة الحصار» وهو في كل الأحوال تبرير ظاهري لا يعبر عن حقيقة وعي الجماهير برموز ذلك الثراء ومصادره وأدواته، لأن مواجهة الحصار والعمل على تأمين مستلزمات الحياة الضرورية للمواطنين، يتناقض مع هذا الانفتاح غير المنضبط في التهريب عبر الأنفاق من ناحية ويتناقض بصورة صارمة مع أشكال الاستغلال التي يمارسها تجار السوق السوداء من ناحية ثانية.

وبالتالي فإن هذا «البرجوازي» الجديد أو الطارئ (الطفيلي والمشوه) يتوافق بسرعة مع الطبيعة الرجعية للبورجوازية التابعة التي لا تؤمن بالديمقراطية أو التقدم، ومن هنا تفسير موقفها التحالفي الموحد للنظام الاستبدادي الفردي في كلا الحكومتين، الآن أو أي نظام أو مجموعة قيادية أخرى قد تفرض على شعبنا في مرحلة قادمة، كإطار ينسجم مع تشوه وتبعية علاقاتهم الطبقية وتخلفها ، بمثل ما يحمي ويعبر عن مصالحهم .

في كل الأحوال، فإن استمرار البحث والمتابعة لمكونات واقعنا الاجتماعي، مسألة في غاية الأهمية ارتباطا بدواعي التغيير المستقبلي المنشود، ذلك إننا وإن كنا نلتزم في تحليلنا بالماركسية ومنهجيتها ، ونتفق معها، في تحليلها لمؤشرات الانتماء الطبقي، إلا أننا – وبمنهج الماركسية أيضا- يجب أن نتعاطى مع واقعنا ،

برؤية وتحليل موضوعي يعكس تفاصيل هذا الواقع وإلا وقعنا في خطأ التطبيق الآلي أو نقل التجربة بصورة ميكانيكية ضارة ومعوقه.

٢ـ الشرائح الاجتماعية المتوسطة أو طبقة البرجوازية الصغيرة :

أولا: حول مصطلح ومفهوم الطبقة البرجوازية الصغيرة:

بداية نشير إلى أن استخدامنا لمصطلح «طبقة» سواء في الحديث عن العمال أو البرجوازية بأنواعها ، هو استخدام مجازي ، حيث لا وجود لطبقات محددة بالمعنى الوجودي الذاتي في بلادنا ، الذي يعبر عن مصالح ورؤى ومواقف أيديولوجية محددة ، بحيث ينطبق عليها تعبير ماركس بأنها طبقة في ذاتها لا طبقة لذاتها ، فطالما تعيش آلاف العائلات عند خط الفقر أو دونه في ظروف اقتصادية واجتماعية تسودها كل أشكال المعاناة والحرمان، وطالما بقي التخلف أو النمط القديم مسيطرا، ولا تتوفر لهم الأطر السياسية والنقابية، المعبرة عن حقوقهم، كما تتوفر مقومات التجانس الفكري والسياسي أو الوعي المشترك بالظلم الواقع عليهم، فهم لا يشكلون طبقة بأي حال من الأحوال، فالطبقات الاجتماعية هي مجموعات من العاملين الاجتماعيين الذين يحددهم بشكل رئيسي كانعكاس وعيهم وشعورهم المشترك بمصالحهم الطبقية المشتركة، لدورهم وموقعهم في مسار الإنتاج، أي في الميدان الاقتصادي بصورة أساسية .

والواقع أنه يجب أن لا نستنتج من الدور الرئيسي للموقع الاقتصادي أن هذا الموقع يكفي لتحديد الطبقات الاجتماعية ، صحيح أن للعامل الاقتصادي، الدور الحاسم في نمط معين من الإنتاج وفي التشكل الاجتماعي ، ولكن العامل السياسي والوعي بالمعاناة المشتركة، كشعور جماعي، إلى جانب عوامل ثقافية واجتماعية أخرى

في إطار البنية الفوقية لها دور بالغ الأهمية ، إذ أن الطبقات الاجتماعية تنطوي على ممارسات طبقية أو صراع طبقي ، ولا تتبدى إلا في هذا الصراع والتناقض، وهو مضمون ما زال خافتا في مجتمعنا بحكم عوامل التناقض الرئيسي مع العدو ، وعوامل التخلف الاجتماعي والاقتصادي، في سياق استمرار علاقة التبعية والحصار، علاوة على الصراع والانقسام الداخلي، وهي كلها عوامل ساهمت في عدم إنضاج الظرف الذاتي للتبلور الطبقي في بلادنا، وفي هذا السياق يمكننا الاجتهاد في تحديد مكونات البنية الطبقية للمجتمع الفلسطيني في المدينة أو الحضر كما يلي :

(أ) الرأسمالية المحلية في القطاع الخاص بكل تفريعاته وأنشطته الاقتصادية .

(ب) البيروقراطية المبرجزة تقوم باستغلال علاقاتها وتحالفاتها مع المواقع الطبقية الأخرى من رأسمالية المدن أو أثرياء الريف (في الصناعة والزراعة والتجارة والمقاولات ... الخ).

(ج) المواقع الوسطى أو البورجوازية الصغيرة في المدينة والريف في القطاعين العام والخاص والحرف والورش والمحلات الصغيرة .

(د) العمال الاجراء، والعاطلين عن العمل.

وفي تناولنا لطبقة «البرجوازية الصغيرة» نقول –في السياق النظري العام– إنها طبقة محددة ولها تاريخها القديم (كمهنيين وحرفيين منتجين للسلع) ، وهو تاريخ أعرق من تاريخ القوتين الرئيسيتين للمجتمع الرأسمالي (الرأسمالية والبروليتاريا) ، ولكن تطورها الحديث –في القرن السادس عشر– عبر التراكم الواسع في نظام الإنتاج السلعي الصغير والحر ، وفَّر إمكانية انتقال

المجموعات المنتجة فيها ، إلى الطور أو المرحلة الرأسمالية التي تخطت بصورة هائلة كل إمكانات البرجوازية الصغيرة وإنتاجها المحلي الصغير، أما على صعيد دورها السياسي، فمنذ الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر، شكلت البورجوازية الصغيرة المصدر الرئيسي لعملية تأسيس الأحزاب السياسية بمختلف منطلقاتها الفكرية، من اليمين المعتدل إلى اليمين المتطرف أو النازية وأحزاب الوسط، إلى الأحزاب اليسارية والراديكالية بكل أنواعها.

إن إحدى أهم الميزات الاجتماعية للمدينة في البلدان النامية على سبيل المثال تكمن في الوزن النوعي الهائل لفئات البرجوازية الصغيرة في المدن (ولمختلف شرائح أشباه البروليتاريا الملتصقة بها). وان التشتت المكاني –هو أهم عامل في الحياة الاقتصادية والسياسية للبرجوازية الصغيرة. ولذا يجب ألا ينظر المرء إلى البرجوازية الصغيرة كشيء ما ثابت ولا يتغير، إذ يكون في هذه الحالة قد غامر بعدم معرفتها في الحياة الواقعية.

«إن مشكلة التشغيل والخوف من البطالة، ومن الإبحار المجهول في المحيط الرأسمالي أرغمت «هذا الإنسان الصغير» على التشبث بأية قشة والإقدام على أي شيء والإيمان بأي شيء كان من اجل أن يبقى على حاله السابق ليس إلا، إن الفئات البرجوازية الصغيرة والمنفصلة عن طبقتها المنتقلة (نحو البروليتاريا) تقع في حالة بائسة لا توصف. ومن المعلوم جيداً بان حالة هذه الفئات (مختلف مجموعات أشباه –البروليتاريا)، أسوا من حالة البروليتاريا من كل النواحي تقريبا، وهذا الفرق كبير بشكل خاص في البلدان النامية»[1].

(١) الكسي ليفكوفسكي – البرجوازية الصغيرة وخصائصها– دار التقدم – فرع طشقند – ١٩٩٧.

«إن التشتت الاقتصادي والمزاحمة المتشابكة وغير المنتظمة، تسببان كذلك في ظهور الكثير من الآراء والتيارات والتنظيمات البرجوازية الصغيرة المتضاربة، والطبقة بأكملها لا تتمكن بأي حال من التكاتف لوحدها، إذ يجري فيها باستمرار مخاض، وتحرك غير منظم لفصائله المنفردة وتنوعها وتناقضها (وطنية، قومية، يسارية، دينية مستنيرة، دينية أصولية...الخ). حيث تتميز الشروط الاقتصادية لوجود البرجوازي الصغير بمنتهى عدم الاستقرار والتقلب، ولذلك يتنامى أيضا في الحياة السياسية لهذه الطبقة عدم الاستقرار وعدم القدرة على النضال الجماهيري المنتظم الدائب والراسخ والمتكاتف، هذه الأسباب الموضوعية، تولد في المحيط البرجوازي الصغير حتماً – تتابع الجزر والمد- تارة مزاج اللامبالاة وانهيار القوى وتارة تدفقاً هائلاً للعزائم واستعداداً لشتى الأعمال، وتُولِّد أيضاً روحية ما فوق الثورية (أو العدمية) والجنوح إلى القفز متجاوزة حدود طاقاتها، وبشكل عام فوق الواقع»[1].

ويكاد يستحيل فصل أو عزل أيدلوجية البرجوازية الصغيرة عن الدين أو التدين، فالبرجوازي الصغير في كل بلد هو إما مسلم أو بوذي أو هندوسي أو مسيحي، وهو إضافة لذلك، العمود الفقري الأساسي للهرطقات والأشياع الدينية التي لا تحصى، وكل هذه الفوضى الدينية ظاهرياً تتفق تماماً مع جوهر البرجوازية الصغيرة الموحد والمتشتت في أوجه متعددة.

«أما بالنسبة لفئة المثقفين التي هي عموماً برجوازية صغيرة حسب مكانتها،

---

(١) المصدر السابق .

فهي تتميز بانقسامها، ومشاركتها في حركات سياسية من مختلف الأطياف والألوان، وكثيراً ما ينتقل ممثلوها من معسكر إلى آخر، وهذه الفئة تتمتع في هذه البلدان باستقلال اكبر بكثير مما تتمتع به في البلدان المتطورة رأسمالياً، وهي تؤلف في الواقع النواة القيادية لكل الأحزاب والتنظيمات الاجتماعية المماثلة (من اليمين والوسط واليسار...الخ)» [1].

لذلك فإن قضية البرجوازية الصغيرة ، هي قضية تتناسب أو ترتبط بالملكية الصغيرة ، فالبرجوازي الصغير، صاحب ملكية (حرفة أو ورشة أو منشاة مزرعة صغيرة) لكنه يعمل بنفسه، وهو موجود في بلادنا بشكل رئيسي في مجال الخدمات والتجارة والزراعة، وبالتالي فهو مالك وشغيل ، رب عمل ، وعامل ، مهني صغير ، موظف ، أو ضابط ، أو طبيب أو محامي أو مهندس ، طالب جامعي أو مثقف... الخ، ولذلك فإن التردد ، أو الموقف التوفيقي والحلول الوسط والتقلب وعدم الاستقرار ، والتذبذب ، والانتهازية والتطرف أو الاندفاع السريع ، والهبوط أو التراجع السريع أيضا، والتسويات والمواقف اللامبدئية ، من أهم مواصفات البرجوازي الصغير ، حسب الظرف الزماني وحسب المكان والعلاقات المحيطة به ، فهو مسلم متعصب في ظروف معينة ، وهو يساري متطرف في ظرف آخر ، أو هو توفيقي وسطي انتهازي أو سريع الاستسلام والهروب من الواقع، في ظروف الانقسام الراهن، حيث أن عدداً كبيراً من هؤلاء لم يتحمل قسوة أو مرارة هذه الظروف وانسداد الآفاق السياسية وتفاقم الأوضاع الاجتماعية مما جعلهم يشعرون بحالة من الاغتراب ،

(١) المصدر السابق.

ظهرت بصورة واضحة في السنوات الخمس الأخيرة – قبل وبعد الانقسام- وتعززت في أوساطهم قيم اللامبالاة واليأس أو النفاق وتمجيد المصالح الشخصية والبحث عن أي مصدر للكسب السريع، مما دفع بالعديد منهم إلى ترك أحزابهم والذهاب إلى تحقيق المصالح الخاصة عبر العلاقة مع سلطة رام الله، أو حكومة غزة أو عبر منظمات NGO'S أو مغادرة بعضهم إلى الهجرة للخارج هروباً من الواقع الذي لم يعد قادراً على احتماله! والأمر لا يتوقف –على هذه الشاكلة- عند غير المنتمين لأحزاب ديمقراطية أو يسارية فحسب ، بل إننا يمكن أن نلاحظ هذه الظاهرة المتناقضة داخل أحزاب أو فصائل يسارية لها تاريخ نضالي ، حينما تتراجع الهوية الفكرية لهذه الفصائل ، أو لا تتوافر الأسس التنظيمية والفكرية والسياسية المُوَحِّدة للعلاقات الداخلية والتجانس والتوافق الموضوعي في العلاقات الداخلية بين اعضائها ، إذ أن غياب هذا التوحد التنظيمي والسياسي والفكري الداخلي يوفر كل الفرص لتوليد روح الشللية والمغامرة والتكتل وما تشكله هذه المظاهر من مخاطر جدية على حياة ومستقبل الحزب، باعتبارها مظاهر أو تجليات لرِبحية وممارسات البرجوازية الصغيرة في أبشع صورها ، لأنها تفسد الوعي والانتماء الطبقي للكادحين والفقراء والجماهير الشعبية ، وتجعل الحزب غير قادر على اتخاذ موقف متماسك في مواجهة التناقضات والصراعات الداخلية والخارجية ، نقول ذلك ، لأن التغلب على هذه المظاهر الضارة –للممارسات البرجوازية الصغيرة لا يقل أهمية- وضرورة عن مواجهة الخلل والفساد الداخلي الذي نتحدث عن مواجهته في مجتمعنا .

فقد تعرضت هذه الطبقة لمتغيرات طرأت على نموها الكمي والنوعي

خلال هذه المرحلة حيث وَجَد العديد من ابنائها فرصته- بطرق مشروعة وغير مشروعة – في الوظيفة الحكومية التي شكلت من خلاً لدى العديد من هؤلاء لتحقيق مصالحه الخاصة بوسائل انتهازية عبر تحولهم إلى أداة طيعة ورخيصة في يد البيروقراطية الحاكمة وأجهزتها في السلطة، على حساب انتماءهم السياسي أو التنظيمي.

أما الحرفيون من أصحاب الورش وصغار التجار، فقد استفادوا من الوضع الاقتصادي السائد، خاصة خلال السنوات الأولى للسلطة، ولُوحظ زيادة دخول بعضهم وارتفاع أجورهم، ولكن مع تفاقم الأوضاع السياسية، وتزايد حالات الحصار والإغلاق الإسرائيلي منذ عام٢٠٠١ وما تلاه من أزمات داخلية، عبر الفلتان الامني والاقتصادي، وصولاً إلى الصراع الدموي والانقسام في حزيران ٢٠٠٧، تعرض العديد من هؤلاء إلى الافقار والافلاس والانهيار وأصبح البعض منهم على حافة الانحدار إلى صفوف الطبقة العاملة والعاطلين عن العمل.

إن قضية البرجوازية الصغيرة إذن ، هي قضية الحرفيين ، وصغار المنتجين وصغار الموظفين والفلاحين والمهنيين بمختلف أنواعهم ، والطلاب الجامعيين ، والمثقفين عموما ، وكل هذا الكم الواسع من الناس يشكلون هذه الطبقة ، أكثر الطبقات عددا وأوسعها نفوذا وأثرا، فمنها –على الأغلب الأعم – تتشكل بنية جميع لأحزاب في بلادنا، اليمينية الدينية السلفية الرجعية ، والمستنيرة ، والأحزاب الوطنية الوسطية المهادنة للسلطة أو النظام، والأحزاب الوطنية/ القومية الديمقراطية، والأحزاب والحركات اليسارية ، وليس معنى

ذلك أن هذا الوجود والانتشار الواسع لهذا الحزب اليميني الديني أو الوسطي السلطوي يعود إلى وعي البورجوازية الصغيرة وقرارها الالتحاق بهذا التيار الديني أو ذاك، المسألة ليست كذلك ، إذ أن الظروف الموضوعية ، ظروف الهزيمة والأزمات المتلاحقة الوطنية والداخلية الاجتماعية بكل مظاهرها الرجعية والدينية الغيبية ، والتراجع الملحوظ في بنية ودور فصائل واحزاب اليسار، في ظروف او مناخات تزايدت فيها مساحات القلق أو الافق المسدود أو اليأس، إلى جانب الهيمنة والسيطرة غير المسبوقتين للتحالف الصهيوني الإمبريالي، وتعمق تبعية سلطة الحكم الذاتي والنظام العربي عموماً وارتهانه للمصالح الإمبريالية الى درجة الاحتواء، كل هذه العوامل كانت المقدمات والأسباب التي انتجت وعمقت عوامل الاحباط واليأس التي تعيشها أمتنا اليوم عموماً وشعبنا الفلسطيني خصوصاً.

ففي هذا المناخ توفرت كل مقومات وعوامل وأدوات «بناء» الأحزاب والحركات اليمينية الدينية الأصولية، التي نجحت في استخدام التجربة الديمقراطية للوصول إلى السلطة، ومن ثم تفاقم الصراع مع قوى اليمين السياسي، الذي أدى إلى الانقسام بحيث يبدو أن الديمقراطية بدلاً من ان تكون مهداً للوحدة الوطنية والتحرر والتقدم باتت لحداً لكل هذه الأهداف بعد ان بات الصراع على السلطة هو الهدف الرئيسي.

إننا إذ نعي هذه الحقائق ، ندرك صعوبة وتعقيدات الواقع الراهن ، وحجم العبء الثقيل الملقى على عاتق القوى الوطنية الديمقراطية عموماً وقوى اليسار خصوصاً، لكننا ندرك –وبعمق أكثر– أن تفعيل وجود هذه القوى هو

الشرط الأول في عملية تغيير هذا الواقع، إذ أن هذا الوجود هو وجود تغييري لهذا الواقع ، وجود يجسد التعبير الحقيقي عن المستقبل الذي تتطلع اليه الجماهير الشعبية، وهذا يعني إعادة بناء قوى اليسار من قلب هذه الجماهير الفقيرة بعيدا عن برامج وسياسات البرجوازية الصغيرة ، التي تتأرجح دوما بين موقفين متناقضين ، بين التقدم والتراجع ، وبين التغيير الديمقراطي والجمود ، بين الثورة والاستسلام ، وبالتالي فإن موقفها تحسمه دائما الظروف التي تحدد تلك المواقف سلبا أو إيجابا ، وذلك يعتمد – إلى حد كبير – على الدور الراهن والمستقبلي لقوى اليسار الفلسطيني،ودورها المنتظر أو المأمول في التغيير التدرجي هذه الأوضاع، بصورة نوعية ، لكي تصبح هذه القوى في واقعها ومكوناتها التنظيمية والفكرية الداخلية وفي ممارساتها اطارا معبرا بثبات ووضوح وحزم عن مصالح الجماهير الشعبية الكادحة وكل الفقراء والمضطهدين في بلادنا.

ثانياً:الشرائح البورجوازية الصغيرة في المجتمع الفلسطيني :

تشكل هذه الشرائح ، المساحة الأوسع ، والحجم الأكبر ، في مجتمعنا الفلسطيني ، فهي تتكون – كما سبق أن أوضحنا – من جموع صغار الحرفيين والموظفين المدنيين والعسكريين ، وصغار التجار والمهنيين بكل انواعهم .... الخ في الضفة والقطاع ، مع مراعاة الخصائص والسمات التي ترتبط بهذه الطبقة في مجتمعنا، ونقصد بذلك المستوى المتدني من التطور الرأسمالي من جهة ، والمستوى المتدني لحياة أو مستوى معيشة الغالبية العظمى لشرائحها، بما يؤثر في التركيب الاجتماعي عموما ، وفي تركيب هذه الطبقة بصورة خاصة من

جهة ثانية، لان طبيعة تكوينها وتشكلها، تتميز بضعف إنتاجيتها الناجم عن عدم امتلاك البورجوازية الصغيرة عموما، قاعدة اقتصادية منتجة، إذ أن هذه الطبقة – رغم ضخامة حجمها واتساعها، لا تسهم بأي دور مركزي أو مؤثر في إطار الطبقة أو السلطة المسيطرة، رغم انصياع القطاع الأكبر منها، للدفاع عن سياسات السلطة وحكومتيها(في رام الله أو غزة) والمجموعات المسيطرة فيها، وتفسير هذا الموقف يعود إلى أن السلطة هي رب العمل – المباشر وغير المباشر – للبورجوازية الصغيرة، بحكم ارتباطها الوثيق بالسوق المحلي بجانبيه العام والخاص، وبحكم الحرمان المادي والاضطهاد الاقتصادي والسياسي الواقع عليها، والناتج عن ضعفها وعدم تماسكها الداخلي وتذبذبها.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن القطاع الحكومي سواء في حكومة السلطة / رام الله أو في حكومة حماس/ غزة، يشكل ٢٧,٤٪ من مجموع القوة العاملة بالفعل، يبين لنا التأثير السلبي الذي يحدثه هذا الواقع على دور ونشاط البورجوازية الصغيرة بسبب القيود القانونية والإدارية من ناحية والطبيعة المتذبذبة لهذه الطبقة وحرصها على مصالحها الخاصة من ناحية ثانية، بما يؤدي إلى شل وتعطيل القسم الأكبر من هذه الطبقة، من العاملين في الجهاز الحكومي، عن ممارسة دور سياسي رئيسي خارج إطار الحزبين الرئيسيين ارتباطاً بحكومة كل منهما، وهنا تكمن انتهازية العديد من أفراد هذه الطبقة أو خوفها أو لامبالاتها، أو غير ذلك من المواقف السالبة التي تحكم ممارساتها السياسية في هذه المرحلة بالذات، لما تثيره من نوازع القلق والخوف والتردد والانتهازية في نفوس ووعي هذه الطبقة، إلى جانب حرص حكومتي رام الله

وغـزة عـلى تـأمين رواتـب موظفيهـا لضـمان ولائهـا السـياسي، إدراكًـا مـن الحكـومتين أو مـن القطبـين الرئيسـيين «فـتح وحمـاس» (في إطـار الصراع والانقسام الراهن) أن امتصاص هذا القدر من أفراد البورجوازية الصغيرة، هدف ضروري، لتعزيز مكانة أي منهما السياسة، نظراً لوعي القطبيين بأهمية دور هذه الطبقة التي تشكل غالبية السكان في الضفة والقطاع ، إلى جانب اضعاف امكانات هؤلاء البورجوازيين الصغار في ممارسة دورهم في النضال الوطني والديمقراطي عموماً واضعاف وتهميش دورهم في صفوف القوى اليسارية بشكل خاص حيث يبدو أن هذا الهدف يشكل أحد أهم جوانب «الاتفاق » بين فتح وحماس.

بالطبع إن إيقاظ الوعي الوطني والطبقي لدى البورجوازية الصغيرة في مدننا وقرانا ومخيماتنا أمر بالغ الأهمية بحد ذاته ، لأن قطاعات كبيرة منها يمكن أن تظل عبر جدلية الاضطهاد والمصالح الحياتية، مرتهنة وخاضعة عموماً للقطبين المتصارعين حسب النفوذ الجيوسياسي لكل منها في الضفة أو قطاع غزة، وهو ما يدفعنا إلى الاهتمام بقضايا هذه الطبقة ، وتفعيل دورها خاصةً وأنها تتجاوز بحجمها الواسع نسبة ٦٠٪ من مجموع السكان في الضفة والقطاع أو حوالي ٢,٣٤ مليون نسمة يتوزعون على حوالي (٣٩٠) ألف أسرة بواقع ٦ أفراد (كمعدل متوسط) للأسرة الواحدة، وهو إطار أو تجمع غير متجانس من حيث الدخل أو مستوى المعيشة وينقسم إلى ثلاثة شرائح أو فئات :

الفئة الأولى أو العليا من هذه الطبقة التي تملك دخلاً شهرياً يبدأ من ٢٥٠٠ دولار شهرياً ولا يتجاوز ٥٠٠٠ دولار ، ولا تتجاوز نسبتها أكثر من ٢,٥ ٪ من

أصل المجموع التقديري للطبقة البورجوازية الصغيرة، وهذه النسبة تشمل المعيلين من الفئات العليا من أساتذة الجامعات والمحامين والمهندسين والصيادلة والأطباء ومسئولو ومدراء المراكز ومؤسسات المنظمات غير الحكومية ونواب المجلس التشريعي والتجار وأصحاب المشاغل المتوسطة وكبار الموظفين (المدنيين مدير عام فما فوق ، والعسكريين، عقيد وما فوق) والفلاحين الذين يملكون ٢٠-٥٠ دونم، وهذه الفئة منقسمة في ولائها بين حكومة رام الله أو حكومة غزة حسب ظروف وطبيعة العمل أو الانتماء السياسي أو المصلحي الانتهازي.

الفئة الثانية أو المتوسطة ، التي تملك دخلا شهريا يبدأ من ١٠٠٠ $ ولا يتجاوز ٢٥٠٠ $ وتمثل تقريبا حوالي ٥٪ من مجموع التعداد التقريبي للبورجوازية الصغيرة ، وبالتالي فإن مجموع هذه الشريحة المتوسطة يبلغ ١١٧ ألف نسمة ، وتشمل المعيلين أو أصحاب الدخل من الفئات الوسطى من المهنيين والأكاديميين وأساتذة الجامعات والعاملين في المنظمات غير الحكومية وصغار التجار وأصحاب المشاغل الصغيرة والفلاحين المالكين من ٥ – ٢٠ دونم ، والموظفين المدنيين من درجة مدير إلى مدير عام ، والعسكريين من رتبة مقدم إلى رتبة العقيد، وهي فئة يمكن أن تجد في المعارضة الديمقراطية ملاذاً لها .

الفئة الثالثة ، أو الشريحة المتدنية / الفقيرة ، من أسر البورجوازية الصغيرة ، التي تملك دخلاً يبدأ من خط الفقر الوطني البالغ ٢٣٧٥ شيكل (٥٨٠ دولار) [1]شهريا للأسرة ولا يتجاوز ألف دولار وتمثل هذه الشريحة ٩٢,٥ ٪

(١) قد يبدو هذا المبلغ مرتفعا قياسا ببعض الدول العربية ، ودول العالم الثالث ، ولكن عند مقارنة أسعار المواد الأساسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بمثيلها من المواد في البلدان العربية المجاورة=

(حوالي (١٦ , ٢) مليون نسمة) من مجموع هذه الطبقة ، وهي شريحة أقرب - من ناحية موضوعية- إلى المعارضة اليسارية الديمقراطية ، ومن الممكن أن تشكل وعاءا هاما لها إلى جانب «الطبقة» العاملة والفلاحين الفقراء، لكن عجز وضعف أحزاب اليسار عزز مساحة الفراغ السياسي من ناحية وأسهم في تكريس يأس الجماهير الفقيرة ولجوئها إلى قوى التيار الديني والإسلام السياسي من ناحية ثانية.

وفي هذا السياق، من المفيد أن نشير هنا إلى أنه «إذا كانت الأرقام الخاصة بفروقات معدل الدخل للفئات الاجتماعية المختلفة، تساعد على إثبات واقع وجود مجموعات ذات مصالح متشابهة فيما بين الواحدة منها، ومختلفة مع مصالح مجموعات أخرى بدرجات متفاوتة، وتتواجد على مستويات مختلفة من حيث علاقتها بالنظام الاجتماعي الاقتصادي وحصتها من توزيع الدخل، فإن هذا وحده لا يكفي لتلمس الدور الاجتماعي الذي تضطلع به كل فئة أو طبقة منها، والسياسة التي تدعو لها ، والظروف والعوامل العائدة لطبيعة تركيبها ونشاتها، والمؤثرات الداخلية والخارجية التي تسهم في نهاية المطاف بمقادير متفاوتة الأهمية في تحديد السمات ومعالم التركيب الطبقي للمجتمع

=نلاحظ ارتفاع الأسعار بنسبة تزيد عن ٢٠٠٪ في بعض السلع مثل الغاز المنزلي الذي تبلغ ثمن الاسطوانة الواحدة منه ١٥ دولار تقريبا ، أما اللحوم البلدية فتتراوح أسعارها بين ١٤-١٨ دولار للكيلو ، فيما يبلغ سعر السمك في غزة كمعدل متوسط أكثر من ١٠ دولار ، أما كيلو الخبز فيصل إلى دولار في حين ارتفع سعر الأرز إلى ٢,٥ دولار وكذلك الأمر بالنسبة للزيوت والمواد الغذائية الأساسية علاوة على كل أنواع الملابس والأدوات المنزلية والمدرسية التي ارتفعت بنسبة تزيد عن ١٠٠٪ بسبب استمرار الحصار من ناحية وجشع تجار السوق السوداء والإنفاق من ناحية ثانية .

والمواقف العامة لمختلف الفئات والطبقات »[1].

٣ـ الطبقة العاملة :

من حيث التعريف الكلاسيكي ، فالطبقة العاملة هي التي تنتج القيمة الزائدة أو فائض القيمة وينطبق عليها بصورة مباشرة كافة معايير الاستغلال، فهي تتكون من العمال في المنشآت والورش الصناعية والمحاجر والعمال الأُجراء في المحلات التجارية والشركات والفنادق والمطاعم وعمال الزراعة الأجراء والعمال الاجراء في مراكب الصيادين والباعة المتجولين وجامعي القمامة والعاطلين عن العمل في المدينة أو الريف.

فالكدح ، والبؤس والشقاء والمعاناة والتشتت أو التبعثر في تجمعات أو ورش صغيرة وشبه عائلية ، وغياب حالة الاستقرار أو الثبات في العمل ، وعدم التحاق معظمهم في الأطر النقابية ،هي الصفات التي اتسمت بها أوضاع عمالنا الفلسطينيين ، إذ طالما عانوا من الفقر والبطالة ومن تدني الأجور وغياب التشريعات المنصفة لحقوقهم . الأمر الآخر الواجب الإشارة إليه ، هو عدم تبلور طبقة عاملة فلسطينية بالمعنى الموضوعي الذي يحمل في طياته وعيها لمصالحها كطبقة ومن ثم وعيها لدورها الطليعي المحدد في سياق النضال الوطني الديمقراطي، رغم أنها كانت – ومازالت – مع فقراء الفلاحين، الوقود الحقيقي للنضال الثوري التحرري الفلسطيني الحديث والمعاصر .

وبالنظر إلى هذه الحالة من عدم تبلور الطبقة العاملة الفلسطينية، فإن أي

(١) المصدر: بعض قضايا الصراع الاجتماعي في الأردن – من منشورات الحزب الشيوعي الأردني – إصدار دار الاتحاد – حيفا – ١٩٧٢ – ص٦٥.

باحث جاد سيواجه إشكالية تتعلق بتطور بنية هذه الطبقة حتى عام النكبة ١٩٤٨ ، وما جرى لها من تفكك إكراهي بفعل التشرد والتطهير العرقي من المكان/ الوطن الفلسطيني ، طوال الفترة ما بعد النكبة والاحتلال عام ١٩٦٧ وصولا إلى سلطة الحكم الذاتي والانقسام الحالي إلى بنية اقتصادية سياسية في الضفة، وبنية اقتصادية سياسية في قطاع غزة، وتكريس التمايز الاجتماعي بينهما ، الأمر الذي يجعل الحديث عن الطبقة العاملة الفلسطينية في ظل هذا الواقع ، وكأننا نتحدث عن جسم طبقي مفكك وهلامي في آن واحد ، يفتقر للوحدة الداخلية أو ما يسمى بوحدة الطبقة العاملة في التكوين الاجتماعي الفلسطيني ، ويفتقر أيضا إلى التجانس ، ما يجعل من الطبقة العاملة الفلسطينية ظاهرة غير مكتملة النمو ، وبالتالي يصعب الحديث عنها كقوة اجتماعية مستقلة يمكن أن تلعب دورا مؤثرا في اللحظة الراهنة –على الأقل– من الصراع القائم .

أما عن اتجاهات وتغيرات «الطبقة العاملة» فإننا نرى أن تشابك الصعوبات النظرية مع الصعوبات الواقعية (الإجرائية) تجعل من دراسة أوضاع هذه «الطبقة» أو المواقع العمالية في الضفة والقطاع أمراً تكتنفه الكثير من العقبات (خاصة عدم توفر المصادر الكافية وعدم وضوح الخارطة الطبقة للعمال سواء بالنسبة لتوزيعهم في المصانع والورش والمنشآت المختلفة أو بالنسبة لتوزيعهم أو تسجيلهم في النقابات)، إلى جانب قصور وعجز قوى اليسار الفلسطيني عن متابعة ورصد البيانات والمعلومات الخاصة بحكومات الطبقة العاملة الفلسطينية وواقعها وهمومها ومعاناتها وسبل الخروج من واقعها الراهن صوب تحررها وانعتاقها.

لكن هذا الوضع لا يمنع انطلاقنا من المحددات النظرية الكلاسيكية لمفهوم

الطبقة العاملة، التي تؤكد على أن العامل هو من لا يملك إلا قوة عمله، ويعمل بأجر نقدي، وينتج فائض قيمة بشكل مباشر، إلا أن هذه المحددات الصارمة من شأنها – كما يقول د.عبد الباسط عبد المعطي- إن تقلص حجم الطبقة العاملة في تكوين اجتماعي ملموس وتحصرهم في أولئك العمال المهرة في النشاط الصناعي على وجه التحديد ، وهو استنتاج نظري كلاسيكي صحيح ، لكنه لا يعني بالضرورة تجاهل العاملين في مجالات التجارة والخدمات والزراعة .. الخ، لان عملهم أيضاً هو عمل ضروري اجتماعياً لتحقيق فائض قيمة، لكن الإشكالية حول هذا الفائض ان هؤلاء العمال لا يشعرون بالظلم أو الاستغلال الواقع عليهم في سياق علاقتهم مع رب العمل في بلادنا، نتيجة عدم التبلور الطبقي وضعف العمل النقابي والسياسي في أوساطهم، وغياب الوعي بالحقوق العمالية وغيرها لديهم، ومن ثم بقاءهم محكومين أو أسرى للتفسيرات الغيبية والقدرية ، وهي سمة عامة في المجتمع عموماً، إلى جانب تعايش مجموعة من الأنماط القديمة مع النمط الرأسمالي المشوه والتابع ، واختلاطها معا ، الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من عدم وضوح علاقة الاستغلال ، خاصة مع استمرار حالة التخلف في أوساط العمال والكادحين، التي تحول دون إحساسهم المباشر بحجم الظلم الطبقي الواقع عليهم من رب العمل الرأسمالي الصناعي أو التاجر أو المقاول أو المالك في المشاريع الزراعية .

إن «الطبقة» العاملة، كما هو حال كل الفقراء والكادحين في بلادنا، لا يملكون سوى بيع قوة عملهم في سوق العمل (المحلي أو الإسرائيلي أو المستوطنات!!) في مختلف القطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية ، فهي مضطرة

إلى بيع قوتها بغض النظر عن المشتري ، رأسمالي إسرائيلي، أو رأسمالي فلسطيني، صاحب معمل أو منشأة، أو تاجر، او مقاول ، أو مهرب أو طفيلي ...إلخ وما يفرضه هذا التنوع في تشويه ملامح هذه الطبقة ومكوناتها من ناحية خضوعها الاضطراري من أجل تأمين لقمة عيشها، وهو خضوع – مرتبط بهذه الدرجة أو تلك – بغياب وعيها لذاتها، أو لمصالحها، وبالتالي غياب وعيها بحجم الظلم الواقع عليها، نظراً لخصائص هذه الطبقة وسماتها التاريخية والراهنة، في اطار التخلف العام للعلاقات الرأسمالية الانتاجية التي تلغي حالة الاستقرار في عمل ثابت، كما في اطار تخلف المجتمع وسيادة العقلية الريفية والقدرية والجهل ومخاطر البطالة وتزايد العاطلين عن العمل بنسبة عالية في أوساط الشرائح الفقيرة، إلى جانب غياب الدور الفعال لأحزاب اليسار في أوساطها، مما انعكس على أدوارها ووعيها السياسي والنقابي ومن ثم تفككها وتشرذمها دون أي رابط بين أعضائها، ومن ثم توزع ولاءاتها بصورة عفوية بين حكومة حماس في غزة وحكومة فتح في رام الله ارتباطاً بحجم الدعم أو الإغاثة أو الكوبونة أو تأمين مصدر الرزق والمعيشة.

بلغ مجموع القوى العاملة الفلسطينية ، في الضفة والقطاع ، في منتصف عام ٢٠٠٩ (٩٩٥٠٠٠)[١] عامل (انظر الجداول أرقام ٢+٣+٤)، وبلغت نسبة

---

(١) وفي هذا السياق لا بد من أن نشير إلى أهمية التوقف أمام مفهوم القوى العاملة الذي يشمل العمال الذين يبيعون قوة عملهم الجسدية مقابل الأجرة اليومية ، كما يشمل العاملين في السلطة ، الموظفين المدنيين والعسكريين وعدد من الوظائف في القطاع الخاص خاصة في مجال الخدمات ، وهؤلاء يقدر عددهم بحوالي ٢٠٠ ألف من إجمالي القوى العاملة الفلسطينية ، ولا يجوز إدراجهم في التحليل=

البطالة، (٢٥,١٪) في الاراضي الفسطينية، بنسبة ١٩,٥٪ في الضفة الغربية و٣٥,٦٪ في قطاع غزة، أو ما يعادل (١٢٣٨٩٨) عاطل عن العمل، بالإضافة إلى (١٢٦١١٦) عامل عاطل عن العمل في الضفة، بمجموع مقدراه (٢٥٠ ألف) عامل عاطل عن العمل في الأراضي الفلسطينية يعيلون بصورة مباشرة مالا يقل عن أربع افراد لكل منهم –كحد ادنى- اي ما يوازي مليون شخص ، وهذا يعني تزايد واتساع معدلات الفقر ، وتراجع متوسط الانفاق في الضفة والقطاع وفق ما اوردته النشرة الاحصائية للجهاز المركزي الاحصائي بتاريخ ٩/ ٧/ ٢٠٠٩ حيث اشارت إلى زيادة متوسط إنفاق الأسرة الكلي الشهري في الضفة الغربية عن مثيله في قطاع غزة في العام ٢٠٠٧ إلى أن متوسط إنفاق الأسرة الشهري النقدي على مختلف السلع والخدمات بلغ ٦٠٨ دينار أردني (حوالي ٨٧٠ دولار ما يعادل ٣٤٨٠ شيكل) في الأراضي الفلسطينية (بواقع ٧٠٨ دينار –ما يعادل ١٠١١ دولاراً أو ٤٠٤٤ شيكل- في الضفة الغربية مقابل ٤١٥ دينار –ما يعادل ٥٩٣ دولار أو ٢٣٧٢ شيكل- في قطاع غزة) علما أن متوسط حجم الأسرة قد بلغ ٦,١ في الضفة الغربية و٦,٩ في قطاع غزة، وقد شكل الإنفاق النقدي على مجموعات الطعام الجزء

=ضمن صفوف الطبقة العاملة الكادحة ، وإنما ضمن صفوف البرجوازية الصغيرة كما سيرد لاحقا ، ولذلك نلاحظ اهتمام السلطة في رام الله وكذلك حكومة حماس في غزة لتأمين صرف رواتبهم ، في حين أن كل منهما لم تبذل الجهد الكافي في مساعدة العمال العاطلين عن العمل الأكثر تضررا ومعاناة ، وتفسير ذلك لان شريحة الموظفين من البورجوازية الصغيرة تحرص كل من سلطة فتح وحكومة حماس على ضمان تأييدها أو تحييدها في حين يختلف موقف العمال الفقراء الذي ينسجم موضوعيا مع رؤية وسياسات المعارضة اليسارية بشكل خاص.

الأكبر من متوسط الإنفاق الكلي للأسر في الأراضي الفلسطينية، حيث بلغت نسبة الإنفاق على مجموعة الطعام ٣٣,٠٪ (بواقع ٣١,٧٪ في الضفة الغربية مقابل ٣٧,٧٪ في قطاع غزة) [1].

أما على صعيد إنفاق الفرد الشهري، فقد أشارت النشرة الاحصائية الصادرة بتاريخ ٩/ ٧/ ٢٠٠٩ إلى أن إنفاق الفرد في الضفة الغربية قد ارتفع في عام ٢٠٠٧ مقارنة بالعام ٢٠٠٦، فقد ارتفع من ١٠٧ دينار أردني أو ما يعادل ١٥٣ دولار أو ٦١٢ شيكل لعام ٢٠٠٦ إلى ١١٦ ديناراً أردنياً أو ١٦٦ دولار ما يعادل ٦٦٤ شيكل عام ٢٠٠٧ أي بزيادة مقدارها ٨,٤٪. أما في قطاع غزة فقد انخفض من ٦٩ ديناراً أردنياً عام ٢٠٠٦ إلى ٦٠ ديناراً أردنياً – أو ٨٦ دولار ما يعادل ٣٤٤ شيكل- عام ٢٠٠٧ أي بتراجع مقداره ١٣,٦٪. الأمر الذي يؤكد على تزايد مظاهر الفقر وانتشارها في الأراضي الفلسطينية عموما، وفي قطاع غزة خصوصا، حيث تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن كل أسرة من بين كل ثلاث أسر في الأراضي الفلسطينية عانت من الفقر خلال العام ٢٠٠٧: حيث قدر خط الفقر المتوسط للأسرة المرجعية (المكونة من ستة أفراد، بالغين اثنين وأربعة أطفال) في الأراضي الفلسطينية خلال عام ٢٠٠٧ حوالي ٢,٣٧٥ شيكلاً إسرائيلياً (حوالي ٥٩٣ دولار أمريكي)، بينما بلغ خط الفقر المدقع (الشديد) لنفس الأسرة المرجعية ١,٩٧٥ شيكلاً إسرائيلياً جديداً (حوالي ٤٩٣ دولار أمريكي).

(١) المصدر: النشرة الإحصائية للجهاز المركزي ٩/ ٧/ ٢٠٠٩.

بلغ معدل الفقر بين الأسر الفلسطينية خلال العام ٢٠٠٧ وفقا لأنماط الاستهلاك الحقيقية ٣٤,٥٪، (بواقع ٢٣,٦٪ في الضفة الغربية و٥٥,٧٪ في قطاع غزة) . في حين أن ٥٧,٣٪ من الأسر الفلسطينية يقل دخلها الشهري عن خط الفقر الوطني، (بواقع ٤٧,٢٪ في الضفة الغربية و٧٦,٩٪ في قطاع غزة). كما تبين أن حوالي ٢٣,٨٪ من أسر الأراضي الفلسطينية تعاني من الفقر الشديد (المدقع) وفقا لأنماط الاستهلاك الحقيقة للأسرة، (بواقع ١٣,٩٪ في الضفة الغربية و٤٣,٠٪ في قطاع غزة). أما على مستوى الدخل، فقد تبين أن حوالي ٤٨,٠٪ من الأسر يقل دخلها الشهري عن خط الفقر الشديد، (بواقع ٣٧,٣٪ في الضفة الغربية و٦٩,٠٪ في قطاع غزة).

ونظرا لثبات الأجور – في الضفة والقطاع– التي تتراوح بين ٢٥–٤٠ [1] شيكل للعمال العاديين ، وبين ٤٠–٦٥ شيكل لأصحاب المهن من العمال الفنيين من ذوي الاختصاص ، فإن أكثر من ٦٠٪ من مجموع الطبقة العاملة في السوق المحلي الفلسطيني يعيشون دون مستوى خط الفقر ، (حوالي ١٩٧٥ شيكل) ، في حين أن ٤٠٪ منهم يعيشون عند مستوى خط الفقر المحدد بحوالي ٢٣٧٥ شيكل للأسرة ، آخذين بعين الاعتبار أن أجور عمال القطاع بالنسبة لزملائهم في الضفة ، أوالعاملين في إسرائيل ، هي الأدنى ، فالمعروف أن نسبة أجور عمال قطاع غزة إلى أجور عمال الضفة تبلغ ٨٠٪ ، وبالنسبة إلى أجور العاملين في إسرائيل فهي ٤٩,٧٪ فقط ، ومع ملاحظة استمرار التراجع في مستوى المعيشة ، إلى جانب استمرار تصاعد الرسم البياني للغلاء

(١) الدولار يعادل ٤ شيكل حسب الاسعار في منتصف العام ٢٠٠٩.

وارتفاع الأسعار، مع ثبات الأجور طوال السنوات الأخيرة، ستتبين عمق البؤس الاجتماعي العام الذي يعيشه عمالنا عموما وعمال قطاع غزة بصورة خاصة الذي يشهد -في ظل استمرار الحصار والانقسام- أعلى معدلات الفقر في المجتمع الفلسطيني، بما يفرض، إيلاء قضايا الطبقة العاملة اهتماما إضافيا في برنامج ومهام القوى اليسارية، في إطار النضال المطلبي الهادف إلى رفع أجورهم ومستوى معيشتهم عبر توعيتهم، وإشراكهم في العمل العام والعمل النقابي وتنظيمهم دفاعا عن مطالبهم وحقوقهم.

وفي هذا السياق يتوجب الإشارة إلى أن الفقر لا يتوقف عند نقص الدخل، وانخفاض مستوى المعيشة فحسب، بل يشمل غياب الإمكانات لدى العامل وأسرته، للوصول إلى الفرص الحياتية الضرورية لحياة مقبولة مثل تعليم الأبناء والرعاية الصحية وتأمين المشاركة النشطة في الحياة المجتمعية، خاصة، وأننا نعرف جيدا أن الحديث عن الطبقة العاملة ومعاناتها وفقرها، هو حديث عن مكان إقامة هؤلاء الفقراء في المخيمات والمناطق الفقيرة من مدن وقرى الضفة والقطاع، وهو أيضا وقبل كل شيء حديث عن القاعدة الأساسية المؤهلة للصمود وللنضال الوطني التحرري، بمثل ما هي مؤهلة للتغيير الديمقراطي المنشود، ونقصد بذلك الطبقة العاملة، والفقراء والكادحين عموما الذين كانوا -وما زالوا- في طليعة نضال شعبنا في تاريخه القديم والحديث والمعاصر.

أخيرا، وفي سياق الحديث عن الطبقة العاملة، فإننا لا نستطيع إغفال أن الكثير من المصاعب والمصائب الاقتصادية والاجتماعية بسبب الحصار

والانقسام والبطالة، تكبل شرائح واسعة من عمالنا ، الذين يعيشون تحت خط الفقر بالذات ، وتحكم عليهم بتجرع المعاناة اليومية ، بحيث يمكن تحولهم - بصورة تدريجية واكراهية- إلى مجموعات اجتماعية معدمة ، يسود في اوساطها ما يمكن تسميته بظاهرة الانفصال الطبقي وما يرافقها من مشاعر ومواقف عفوية سالبة تجاه مجتمعهم المحيط، ، لذلك لا غرابة -إذا استمرت حالات الفقر والإفقار عندنا- بوتائرها الراهنة ، من تشكل كتلة ثابتة من السكان - خاصة في قطاع غزة والمناطق الأكثر فقرا في الضفة- لا يتميزون بمعاناتهم وبؤسهم فحسب ،وإنما قد يتراكم في وعيهم العفوي البسيط ، بحكم شدة البؤس، حالة من الشعور بالانفصام عن المجتمع المحيط، بسبب استمرار وتفاقم «الوضع المعيشي الصعب وانعدام اليقين حول المستقبل الوطني يدفع بقطاعات واسعة من الجمهور الفلسطيني ، وتحديدا الفئات العمالية العاطلة عن العمل والمهمشة ، إلى منح الأولوية للقضايا المعيشية - بأي ثمن- على حساب القضايا الديمقراطية»،[1] وعلى حساب القضايا الوطنية أيضا ، بما يشير إلى إمكانية تحولهم إلى «بروليتاريا» رثة، أو شرائح من المعدمين الذين يسهل استغلالهم في كل أشكال الجرائم والأعمال غير المشروعة المنظمة وغير المنظمة ، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية، بما في ذلك تحولهم إلى مادة للتخريب من قبل العدو ، إذا لم يجدوا -خاصة في ظروف الحصار والانقسام الراهنة- من يأخذ بيدهم ويدافع عن قضاياهم من أجل تحسين أوضاعهم، عبر اطر التكامل

---

(١) جميل هلال – النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو- مواطن للدراسات - رام الله – الطبعة الأولى- تموز ١٩٩٨- ص١٦٩.

الاجتماعي والمعايشة والتنظيم في الأطر النقابية ، والجماهيرية، والحزبية.

فإذا كانت الجماهير الشعبية كلها تتعرض لهذه الحالة، فإنها مضاعفة لدى الطبقة العاملة ولدى الفلاحين الفقراء، -كما يقول سلامة كيلة- مما يؤهلها لأن تلعب دوراً أكثر فاعلية، وما يساعدها على ذلك، إن إمكانيات تأسيس وعي مطابق لمصالحها، وانطلاقاً من المنهجية الماركسية، إمكانيات كبيرة، ويكون ممكناً تنظيمها، وتنظيم نشاطها وفاعليتها، ومن ثم توحيد كتلة الجماهير الشعبية، وتأسيس التحالف الطبقي، الذي يصبح قوة هامة كبيرة، في الصراع الوطني، التحرري والديمقراطي معاً، فإذا كانت الجماهير الفقيرة تتوحد حول أهداف محددة على الصعيد السياسي (الاستقلال وإنهاء الاحتلال والتبعية، التوحيد القومي) فإنها تتوحد أيضاً حول أهداف محددة على الصعيد الاقتصادي الاجتماعي، وهنا بالضبط تتبدى الحاجة إلى تطور وتفعيل أحزاب اليسار الماركسي وانتقالها من حالة القصور والعجز الراهنة إلى حالة التفاعل والتوسع في أوساط الجماهير الشعبية الفقيرة عموماً والعمال خصوصاً.

إذن يمكن القول أن الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين وكل الفقراء والكادحين في بلادنا الذين كانوا – وما زالوا – وقود النضال التحرري تحت قيادة كبار الملاك قبل نكبة ١٩٤٨ ثم في ظل القيادة البرجوازية التي أودت بهم وبشعبنا وقضيته الوطنية إلى الحالة الراهنة أو المأزق المسدود ، حيث هبطت تلك القيادة بالأهداف الوطنية والديمقراطية إلى أوضاع كارثية أشد خطراً وعمقاً من نكبة ١٩٤٨ رغم التضحيات الهائلة التي قدمها فقراء بلادنا من العمال والفلاحين خصوصاً – طوال (٦٢) عاماً بعد النكبة – ، الأمر الذي

يفرض على قوى اليسار تحمل مسئولياتهم في الاستنهاض الثوري الديمقراطي لجموع الفقراء والكادحين، بما يمكنهم فعلاً من أن يكون لهم الدور الطليعي والرئيسي في قيادة النضال الوطني التحرري والديمقراطي بأفقه القومي والأممي ، من خلال امتلاكهم الرؤية الواعية للظروف الواقعية والثورية من جهة ، ومن خلال القدرة على التلاحم والتنظيم لكتلة اجتماعية تمثل الأغلبية السكانية ، بحيث يمكن الحديث عن تحالف طبقي وسياسي واسع ، في مرحلة تتزايد فيها عملية «تكديح» وإملاق فئات واسعة من الجماهير الشعبية . وهذا هو طريق كسر «الحلقة المفرغة» التي رسمها التحالف الصهيوني/ الامبريالي، لهذا يصبح طريق التقدم، منوطاً بشكل أساسي بالطبقة العاملة، والفلاحين الفقراء، وبالماركسية كمنهجية في البحث والدراسة والتحليل، وبالتالي كمنهجية في تأسيس الأيديولوجيا المطابقة لمصلحة هؤلاء.

ما يمكن أن نقوله أخيراً، أن الحديث عن التقدم، في إطار النضال التحرري والاجتماعي الديمقراطي ، مرتبط بالدور الذي يمكن أن تلعبه الطبقة العاملة، وأية مراهنات على أدوار أخرى، ستبدو أنها خارج سياق حركة التقدم الواقعية.

ج- الفلاحون :

إذا كنا نتفق على أنه ليس بالإمكان الحديث عن طبقات قائمة بذاتها أو متبلورة ، في المجتمع الفلسطيني ، بسبب استمرار هذا التداخل والتقاطع للأشكال الحديثة للتقسيم الاجتماعي للعمل ، مع الأشكال القديمة المتوارثة – كما أشرنا من قبل- فإن الحديث عن «طبقة الفلاحين» في بلادنا لا يبتعد عن هذا التوصيف، أي غياب وعي الفلاحين الفلسطينيين لوجودهم كطبقة

لذاتها، وفي هذا السياق .

يقول ماركس[1] : «طالما تعيش ملايين العائلات في ظروف اقتصادية تميز نمط حياتها ومصالحها ومستوى تعليمها وتضعها في مواجهة نمط حياة ومصالح ومستوى تعليم الطبقات الأخرى - فهي تشكل طبقة، وطالما لا توجد بين الفلاحين غير رابطة محلية، وطالما لا يخلق تجانس مصالحهم أية وحدة فيما بينهم وأية علاقة قومية ولا أي تنظيم سياسي - فهم لا يشكلون طبقة» .

رغم انتشارهم الكمي عبر أكثر من ألف قرية على الأرض الفلسطينية، إلا أن هذا التحليل لا ينفي الدور النضالي التاريخي للفلاحين الفلسطينيين بصورة عفوية كما جرى في انتفاضة البراق ١٩٢٩ على أثر بيع أكثر من ٢٠٠ ألف دونم في شمال فلسطين، للوكالة اليهودية وطرد الفلاحين منها، إلى جانب حرص كبار الملاك أو ما يسمى بـ«القيادة الوطنية» آنذاك على امتصاص نقمة الفلاحين وثورتهم، عبر التلويح بحرمانهم من مصدر رزقهم. فالزراعة - تاريخيا- احتلت المكانة الأولى في الاقتصاد الفلسطيني الذي كان - قبل ١٩٤٨ - ككل اقتصاد زراعي - في بدايته بصورة أساسية- اقتصادا طبيعيا حيث تعيش كل قرية داخل اقتصاد شبه مغلق داخل الرابطة المحلية للقرية، يقابله انفتاح في العلاقات الاجتماعية مع القرى المجاورة .

ففي مرحلة ما قبل نكبة ٤٨ بلغ عدد العاملين في الزراعة من الفلاحين والأجراء ، حوالي ٥٥٠ ألف يمثلون ٥٥٪ من مجموع السكان ، كان ٢٩٪

(١) الكسي ليفكوفسكي - البرجوازية الصغيرة وخصائصها - دار التقدم - فرع طشقند - ١٩٧٩ .

منهم لا يمتلك أرضا . وفي حين أن مجموع ملكية ٧١٪ من هؤلاء الفلاحين (حوالي ٥٥ ألف أسرة) لم تتجاوز (٣) مليون دونم موزعة عبر ملكيات/ حيازات صغيرة من خمس دونمات – ٥٥ دونم ، فإن ٢٥٠ مالك فقط ، استحوذوا – بطرق ووسائل غير مشروعة – على حوالي أربعة ملايين ومائة وخمسون ألف دونم ، أي ما يزيد عن كل ما امتلكه الفلاحون الفلسطينيون آنذاك ، وفي هذا الجانب ، يكفي أن نشير إلى أن: «٢٨ مالكا في قضاء بئر السبع وغزة كانوا يمتلكون حوالي (٢) مليون دونم ، وكانت ملكية (١١) شخصا منهم تزيد عن (١٠٠) ألف دونم لكل فرد»[١] ، وفي القدس والخليل كان ٢٦ مالكا ، يملكون ٢٤٠ ألف دونم ، وفي نابلس-طولكرم خمسة ملاكين ، كانوا يملكون ١٢١ ألف دونم ، وفي منطقة جنين ستة ملاك ، امتلكوا ١١٤ ألف دونم .

وفي هذا السياق تقول تمار غوجانسكي[٢] : «كان تطور القرية العربية زمن الانتداب تعبيراً عن تفاقم التقاطب الاجتماعي: خراب الفلاحين من ناحية، وإثراء ملاكي الأراضي وأصحاب الأموال من ناحية أخرى ، حيث ارتكز تراكم الأموال (بصورته التمويلية أو على شكل وسائل إنتاج وأرض وممتلكات) في القرية العربية، على استمرار الاستغلال التقليدي بواسطة رسوم الإيجار وجباية الضرائب والربا الفاحش وفرض الأسعار».

(١) د.عادل غنيم– القوى الاجتماعية في فلسطين– ص٣٠ (سنة الطبع ، ودار النشر غير واضحة) .

(٢) تمار غوجانسكي– تطور الرأسمالية في فلسطين– ترجمة حنا إبراهيم– إصدار دائرة الثقافة في م.ت.ف–ط٢–١٩٨٧– ص١٨٨/ ١٩١ .

وإلى جانب هذا، ظهرت مصادر أخرى بما فيها المدخولات من بيع الأراضي لمؤسسات صهيونية ولشركات مالية ومن استغلال العمل المأجور، وكانت الشريحة الاجتماعية التي ركزت في أيديها معظم الأموال المتراكمة من المصادر المذكورة أعلاه- في ظروف فلسطين الانتدابية – شريحة ملاكي الأرض الكبار، التي شملت أيضاً تجاراً ومتمولين أثرياء يسكنون المدن أو البلدان المجاورة . لقد كان الأمر الخاص في تطور علاقات الإنتاج في القرية العربية الفلسطينية -كما يقول غوجانسكي- هو أن الطبقة المسيطرة القديمة التي تبلورت في ظروف أسلوب الإنتاج التقليدي حافظت أيضاً على العلاقات الزراعية القديمة (حيثما كان ذلك ممكناً) واندمجت أيضاً في العلاقات الرأسمالية بإقامة مزارع (بساتين وما أشبه) قائمة على العمل المأجور، إذ أن التناقض الطبقي الأساسي في القرية العربية أيام الانتداب كان لا يزال هو التناقض بين الشريحة المسيطرة القديمة التي كانت مؤلفة من ملاكي الأراضي (الساكنين في المدينة) ومن التجار والمرابين،و بين جماهير الفلاحين ذوي المزارع الصغيرة سواء المزارعين أو الحراثين، وقد كان لهذا الوضع أبعاد كثيرة في المجالين الاجتماعي والسياسي. وبالتالي فإن استمرار بقاء التناقض الطبقي الأساسي القديم مثل تخلف القرية العربية الاقتصادي – الاجتماعي بالنسبة للمدن وللزراعة اليهودية القائمة على الإنتاج الكبير باستعمال الآلات والأساليب العصرية، هذا التخلف أدى إلى أن تظل القيادة السياسية- الشعبية في وسط المواطنين العرب بأيدي الأسر المتميزة ذوات الأراضي والأموال . ويفسر هذا البناء الاجتماعي أيضاً لماذا أثار شراء الأراضي

من قبل المؤسسات الصهيونية وشركات الاستثمار الخاصة والعامة غضباً عارماً في أوساط الفلاحين العرب، ولماذا كان هؤلاء الفلاحون على استعداد للكفاح ضد بيع الملاكين للأراضي .

والمعروف أن عائلات كبار الملاك عبر هيمنتها على الاقتصاد تمكنت من قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية قبل ١٩٤٨، وفق رؤى وبرامج وآليات سياسية مهادنة أو رخوة، في حين أن الفلاحين الفلسطينيين كانوا وقودا للثورة قبل عام ١٩٤٨ ، ولم يكن غريبا أن ينجب الريف الفلسطيني خيرة المقاتلين والمناضلين الذين كانوا بحق هم المحرك اليومي والفعلي والمباشر للعمل الثوري ضد الانتداب والحركة الصهيونية ، في حين لم يكن كبار الملاك (الأفندية) سوى واجهة هشّه تصدرت قيادة الحركة الوطنية ضمن آفاق محددة لم تكن تلتقي مع آفاق وتطلعات الجماهير الثورية العفوية ، وكان دورها – على الأغلب – هو امتصاص وتهدئة الحالة الثورية لدى فقراء بلادنا ، وكان هذا الدور منسجما مع وضعها الطبقي ومصالحها وعلاقاتها مع القوى الرجعية العربية وغيرها، فهل نحن اليوم أمام مشهد «جديد» يعيد إنتاج المعادلة ذاتها رغم اختلاف شكل المصالح الاقتصادية والطبقية وسبل الحصول على الثروة ؟ الجواب نعم، ولكن بصورة رثة، أو ممسوخة، عبر رموز واداوت «طبقية» أقرب إلى الصيغة الطفيلية في تطورها، لكنها في الجوهر لديها – او لمعظم أطرافها – الاستعداد للتراجع عن الثوابت والمهادنة لحساب ضمان مصالحها الجديدة على حساب مصالح وتطلبات وتضحيات الأغلبية الساحقة من أبناء الشرائح والطبقات الفقيرة الذين يعيشون اليوم حالة غير مسبوقة من

الإحباط واليأس بسبب هذا الحصار المر لمسار طويل من النضال الوطني الذي تفرع بدوره إلى مسارين بعد الانقسام في حزيران ٢٠٠٧، الأمر الذي فاقم من مشاعر الإحباط والسخط في ظل انسداد الأفق أو المآزق الراهن، مقابل حصر الثروات والمغانم الشخصية لدى الفئات المهيمنة – وإن بدرجات متفاوتة – في الضفة والقطاع .

إن تراكم العوامل التاريخية (الانقسام الجغرافي والسياسي والمجتمعي بعد النكبة)، التي كرسها الاحتلال فيما بعد وحرص على إدامتها ، إلى جانب العوامل والممارسات السلبية الداخلية الفلسطينية في سلطة الحكم الذاتي وصولاً إلى حالة الفوضى والفلتان والصراع الدموي بين فتح وحماس ومن ثم الانقسام إلى حكومتين، كل ذلك عمق التباين في العلاقات الاجتماعية السائدة بين الضفة والقطاع دون إغفال عوامل التباين الموضوعي بينهما التي تتبدى اليوم في عدد من المظاهر ، سواء من حيث الكثافة السكانية (في الضفة ٤٣٣ فرد في الكيلو متر المربع الواحد ، ترتفع هذه الكثافة في قطاع غزة إلى ٤٠٧٣ فرد/ كم٢) أو من حيث توزيع السكان المدنيين الذين يعيشون في المدن ، ونسبة هؤلاء في قطاع غزة تصل إلى ٩٠٪ (١,٣٥ مليون نسمة)، تنخفض في الضفة إلى ٨٠٪ (حوالي ١,٩٢ مليون نسمة) سكان مدن ومخيمات الضفة في مقابل ٢٠٪ (حوالي ٤٨٠ ألف نسمة) سكان الريف ، إذ يوجد في الضفة حوالي ٤٣٠ قرية، في حين أن القرى الفلاحية في قطاع غزة لا تتجاوز (١٢) قرية صغيرة ، وهذه المظاهر ، وان كانت تؤكد على الطابع الريفي للضفة ، والطابع المديني لقطاع غزة ، إلا أن هناك مفارقة لا بد من الإشارة إليها في هذه

الدراسة ، فبالرغم من وجود هذا العدد الكبير من القرى في ريف الضفة الغربية ، إلا أن العلاقات الاجتماعية السائدة فيها يغلب عليها الطابع المديني المتطور والأكثر تقدما بالمعنى النسبي من قطاع غزة ، الذي – وان كنا نقر – بأن ٩٠٪ من سكانه يقيمون في المدن ، إلا أن العلاقات الاجتماعية السائدة فيه هي علاقات « مدنية » متخلفه ومهمشه ورثه بصورة عامة ، نلحظ هذه المفارقة عبر هذا التباين الواضح في كثير من الجوانب الحياتية بينهما ، أهمها تلك المرتبطة بالتطور الاجتماعي والحضاري والثقافي العام ، إلى جانب التمايز في الأوضاع الريفية – الزراعية – الفلاحية، علاوة على أن استمرار الانقسام السياسي بين حكومتي رام الله وغزة، سيولد موشرات الانقسام الاجتماعي بينهما، بحيث يمكن الحديث عن مجتمع في الضفة ومجتمع أخر مختلف في غزة!!؟

إن الحديث عن طبقة الفلاحين في الضفة والقطاع ، هو حديث يتناول قطاع هام وواسع من المجتمع الفلسطيني يتجاوز النسب المئوية – المشار إليها (٢٠٪ – من سكان الريف – في الضفة،١٠٪ في القطاع)- ويحتاج إلى مزيد من التعمق والتحليل والرؤية الموضوعية ، ذلك لأن طبيعة المسار التطوري الاجتماعي – الاقتصادي الراهن ، هي طبيعة غير مستقرة أو مؤطرة ، بحكم هذا التداخل في الأنماط التقليدية القديمة والحديثة والمعاصرة، الذي لا تتحدد حركته بفعل عوامل فلسطينية داخلية ، تراثية أو تقليدية أو حديثة ، وإنما أيضاً بفعل عوامل خارجية مهيمنة، الاحتلال والمخطط العدواني الصهيوني الذي يستهدف تعميق كل مظاهر التخلف القديمة بدعم صريح أمريكي وأوربي، عبر استمرار هذه التبعية والهيمنة على الاقتصاد والبنية الاجتماعية معاً ، المسألة

الثانية في هذا الجانب ، تتعلق باستمرار – بل وثبات – العلاقات الفلاحية في أوساط اللاجئين الفلسطينيين الذين ينحدر ٧٠٪ منهم على الأقل من أصول فلاحية، وقد نفوا عن كونهم فلاحين، لكنهم يتميزون حتى اللحظة بتمسكهم بالإنتماء للقرية بكل المعاني السياسية والروابط الاجتماعية حتى اللحظة ، وفي هذا السياق فليس من المبالغة في شيء أن نقول أن المجتمع الفلسطيني عموماً هو تختلط فيه العلاقات الاجتماعية والفلاحية القديمة والتقليدية والرأسمالية الرثة، رغم تزايد عدد المدن ونسبة التطور المديني الكمي الذي لم يؤثر بصورة ملموسة بعد في جوهر العلاقات المجتمعية – الفلاحية التي تشكل جزءاً هاماً من مكونات البنية المجتمعية الفلسطينية في المرحلة الراهنة ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه العلاقات الاجتماعية الريفية في أوساط الفلاحين الفلسطينيين ، لم تعد محكومة – كما كانت في السابق – بقوة الملكيات الكبيرة أو أشباه الإقطاعيين التي لم يعد لها دوراً مسيطراً على هذه العلاقات من جهة ، إلى جانب تفتت الأراضي الزراعية إلى قطع صغيرة (أقل من ٥٠ دونم) بحيث تقدر نسبة الحيازات الصغيرة (من ١–١٠ دونم) بما يزيد عن ٥٠٪ من إجمالي الملكيات في الأراضي الزراعية ، ومن ١٠–٢٠ دونم في حدود ٢٠٪ ، ومن ٢٠–٥٠ دونم ٢٠٪ ، ومن ٥٠–١٠٠ دونم ٧٪ ومن ١٠٠ – فما فوق ٣٪ من مجموع الأراضي الزراعية البالغ ١,٨٥ مليون دونم ، منها ١,٦٧ مليون دونم في الضفة ، و(١٨٠) ألف دونم في قطاع غزة – حسب الإحصاءات الزراعية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام ٢٠٠٨ ، وبالتالي يمكن الاجتهاد في تحديد **مكونات البنية الطبقية في الريف** كما يلي :

(أ) أغنياء الفلاحين والرأسمالية الزراعية (كبار الملاك ٥٠ دونم فأكثر) وموقفهم صريح في العداء للثورة والإصلاح أو العمل التعاوني أو العدالة الاجتماعية .

(ب) متوسطو الفلاحين (أقل من ٥٠ دونم) .

(ج) الشرائح الوسطى من الإداريين والفنيين .

(د) صغار الحائزين (أقل من ٢٠ دونم) .

(هـ) العمال الاجراء : لا يملكون سوى بيع قوة عملهم للغير ويخضعون لشروط سوق العمل الزراعي

(و) فقراء الفلاحين .

لقد أدى تطور العلاقات الرأسمالية المشوهة – في سياق الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي إلى نمو العلاقات الرأسمالية – أو العلاقات السلعية والنقدية – في الزراعة والريف الفلسطيني التي ترافقت مع التراجع التدريجي – بحكم عوامل الوراثة وعوامل أخرى – في حجم الملكيات الكبيرة ، بحيث تراجع دور طبقة كبار الملاك بوصفها الشكل الرئيسي للاستغلال في أوساط الفلاحين ، ليحل مكانها استغلال العمل المأجور في إطار العلاقات الرأسمالية المشوهة في الريف التي تقوم على تخصيص القسم الأكبر من الإنتاج الزراعي من اجل السوق ، وفي هذه الظروف تزايدت نسبة التمايز الطبقي بين الفلاحين الذين يشكلون حتى اللحظة وجودا طبقيا موضوعيا وقاعدة اجتماعية – فلاحية في الضفة بشكل خاص ، وتزايد تسارع نمو الفئات الفقيرة والمعدمة ،

«البروليتاريا » و«البروليتاريا الرثة » في القرية أو في أوساط العمال الزراعيين الأجراء في المخيمات والمناطق الفقيرة الأخرى ، دون أن يعني ذلك تبلور حالة من التمايز الطبقي البورجوازي الكلاسيكي الذي يمكن أن يحقق تراكماً رأسمالياً ملموساً يؤثر في تطوير أو تنمية العلاقات الرأسمالية في الريف الفلسطيني ، إذ أن العلاقات الرأسمالية الجديدة القائمة على استغلال العمل المأجور ، هي علاقة مشوهة وكومبرادورية في نفس الوقت وبالتالي فقد بقي المصدر الأساسي للتراكم ، هو ما تحصل عليه فئة الكومبرادور من أرباح ، وهو أشبه من حيث طبيعته بعلاقة الريع أو الربح الذي كانت تستحوذ عليه طبقة أشباه الإقطاعيين في مراحل سابقة .

إذ إنه في ظل استمرار سيطرة سياسة السوق أو الاقتصاد الحر في إطار التبعية والبحث عن المصالح الخاصة عبر سيطرة العلاقات الرأسمالية الطفيلية والمشوهة في السلطة، لم يكن من الممكن تطبيق سياسات زراعية لتطوير قطاع الزراعة في الضفة والقطاع بحيث نلاحظ تراجع مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي من حوالي ٤٠٪ قبل أوسلو إلى أقل من ١٠٪ عام ٢٠٠٧، ويعود السبب في ذلك إلى إهمال السلطة لهذا القطاع، إلى جانب زيادة التفتت في مساحة الأراضي الزراعية، خاصة في قطاع غزة، وغياب دور البنوك في تشجيع وتطوير المشاريع الزراعية، إلى جانب غياب أي شكل من أشكال الجمعيات التعاونية وارتفاع القيمة الاجارية للأراضي الزراعية، وكلها عوامل ادت إلى المزيد من التراجع والتهمش لبنية هذه الطبقة من ناحية ولانتاجتها من ناحية ثانية.

إن هذه الأوضاع التي تعيشها جماهير الفلاحين الفلسطينيين بما يمثلونه من كتله اجتماعية / إنتاجية فقيرة لها مصلحة في النضال الوطني والطبقي، تدفع قوى اليسار الفلسطيني، إلى مزيد من الاهتمام بقضاياهم ووعي تفاصيل أوضاعهم الحياتية عبر تنظيمهم ومعايشتهم، بهدف مواجهة كل أشكال المعاناة التي يتعرضون لها من الاحتلال والمستوطنين من جهة ، أو أشكال الاستغلال الطبقي الداخلي من جهة أخرى ، وهذا يفرض على هذه القوى، القيام بالمبادرات المدروسة ، لتشجيع قيام التعاونيات لدعم الفلاحين الأجراء ، والعمل على رفع مستوى الملكيات الزراعية – المفتتة – إلى مستوى معين من الملكيات التعاونية ، والمطالبة بإيجاد قطاع حكومي في الزراعة ، في أراضي الضفة بصورة خاصة ، إلى جانب ذلك فان المطالبة بتقديم مختلف التسهيلات للفلاحين والمزارع الصغيرة ، كالقروض والأسمدة والأدوية والإرشاد والتخطيط أو التنميط الزراعي ، والاهتمام بالمنتوجات من حيث التسويق وحماية الأسعار ، أمور لا بد من العمل على تفعيلها ، تعميقا للعلاقة بين هذه القوى ، وبين جماهيرنا الشعبية في الريف الفلسطيني من الفلاحين الذين تصدروا دوما حركة النضال الوطني والتضحية والنهوض الثوري منذ فجر تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية .

إن هذه الدراسة من شأنها أن تثير التساؤلات لدى رفاقنا وأصدقائنا حول التغيير الاجتماعي / السياسي / الاقتصادي المستقبلي من ناحية وحول سيناريوهات البديل المحتمل للأوضاع الراهنة من ناحية ثانية، واقصد بذلك سيناريو (الإمارة) الإسلامية في غزة ، والحكم الذاتي الموسع في الضفة أو

سيناريو «حل الدولتين» أو الدولة الشكلية في إطار التبعية الإسرائيلية عبر توافق فتح وحماس أو سيناريو النضال من أجل فلسطين الديمقراطية في إطار الدولة العربية والمجتمع العربي الاشتراكي.

وبناء عليه فإننا ، ندرك بكل موضوعية ووعي ، أن استمرار تطور العلاقات الاجتماعية في بلادنا على صورتها المشوهه الراهنة ، هو أمر بقدر ما يتعارض مع قوانين الحياة ومتغيراتها وتراكماتها الدافعة صوب الارتقاء والتقدم ، يتعارض أيضا مع نضال شعبنا وتضحياته الغالية في صراعه الطويل مع العدو الصهيوني، من أجل تحقيق أهدافه في التحرر والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، الأمر الذي يستوجب استنهاض قوى اليسار الفلسطيني والعربي، كضرورة موضوعية ملحة، حتى لا يصبح المستقبل كأنه «قدر محتوم» نساق إليه من نظام العولمة الامريكي الصهيوني الذي نجح الى حد كبير في السيطرة على مقدرات شعوبنا، وما العراق وفلسطين سوى مؤشر صارخ على تلك الهيمنة التي ستتسع لتشمل كل مساحة النظام العربي، لذلك فإن عملية استيعاب الحاضر واستشراف المستقبل ستظل رهاننا الدائم والمستمر ، للإسهام في تعبئة طاقات مجتمعنا بارتباطه العضوي مع محيطه العربي في ظل عالم يموج بالمتغيرات لا مكان للضعفاء فيه .

فبالرغم من المتغيرات التي أصابت البنية الاقتصادية الاجتماعية الفلسطينية طوال الفترة الممتدة منذ عام ١٩٦٧ حتى اليوم ، إلا أن هذه التحولات لم تستطع تجاوز أو إلغاء علاقات الإنتاج ما قبل الرأسمالية وشبه الرأسمالية القائمة بل عززتها وأبقت عليها، بفعل عوامل خارجية تتمثل في السياسات

الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني من ناحية وعوامل داخلية فلسطينية تتمثل في مجموعات المصالح الطبقية التقليدية والمستحدثة الطفيلية الحريصة على إبقاء العلاقات القديمة وعدم تجاوزها (في المنشآت الصناعية شبه العائلية عموماً، والإنتاج العائلي في الزراعة ونمط الإنتاج السلعي الصغير المنتشر بكثرة في الضفة والقطاع عموماً وفي المناطق الريفية خصوصاً ... الخ) .

وبالتالي فإن النمط السائد غالباً هو نمط رأسمالي تابع ومشوه تتداخل فيه الأنماط القديمة ضمن صيغة من التعايش والتعاون والصراع، وفي هذا الجانب نشير إلى أن تعدد أنماط الإنتاج قد يتجسد في بعض القطاعات الاقتصادية أكثر من غيرها .

وفي هذا السياق يمكن أن يوصف النمط السائد عندنا بأنه نمط محكوم بآليات «رأسمالية المحاسيب» ارتباطاً بالتحالف بين الصفوة السياسية والبيروقراطية ورجال الأعمال والمال والكومبرادور في الضفة والقطاع، وفي ضوء هذا التحليل يمكن أن نطلق على هذا النمط انه نمط رأسمالي طفيلي، لكنه في كل الأحوال ومهما كانت التسمية، فهو نمط تابع ومتخلف ، ما يعني بقاء التطور الاقتصادي والاجتماعي/ الطبقي محتجزاً بسبب هذه العوامل الخارجية والداخلية ذات المصلحة المشتركة في إبقاء حالة التطور المحتجز في بلادنا ودور هذا التحالف الطبقي في تفكيك المجتمع السياسي الفلسطيني وإعاقة توليد آليات المجتمع المدني الديمقراطي، الأمر الذي يقتضي العمل على كسر هذا التحالف وإزاحة كل هذه العوامل ورموزها وشخوصها صوب إعادة الوحدة السياسية المجتمعية بين الضفة والقطاع وفق الأسس والثوابت الوطنية

والديمقراطية، وفق أسس اقتصادية تنموية تستهدف تحقيق مقدمات الصمود الوطني والمقاومة والنضال بكل أشكاله على طريق التحرر والاستقلال والعدالة الاجتماعية.



ملامح التحول والتغير في البنية الاجتماعية ما بعد قيام السلطة ١٩٩٤

* يمكن الحديث عن هذه الملامح في ضوء المؤشرات الأساسية التالية :

١- خلال السنوات ٩٤ – ٢٠٠٧ نلاحظ تراجع ظاهرة المجتمع السياسي التي انتشرت إبان الانتفاضة الأولى ، وكان من الممكن أن تشكل مدخلاً أو تمهيداً لولادة المجتمع المدني الفلسطيني في سياق الصراع الوطني والصراع الطبقي الداخلي، لكن هذه الإمكانية لم تعد قابلة للتحقق في الوضع الراهن.

٢- المتغيرات الاقتصادية التي طرأت على المجتمع الفلسطيني بعد قيام السلطة ١٩٩٤ ، كانت في معظمها متغيرات سلبية من خلال ارتباط نخب وشرائح طبقية بيروقراطية- كمبرادورية بالمشروع الأمريكي- الإسرائيلي لتصفية جوهر القضية الوطنية، ونخب منظمات غير حكومية ومصرفية وإعلامية، هي أبعد ما تكون عن الارتباط الوطني كما لم تسهم في تغيير قوى وعلاقات الإنتاج في القطاعات الاقتصادية، أو في تطوير دور القطاع الخاص الفلسطيني والارتقاء به وخاصة في القطاعات الإنتاجية الرأسمالية، أو في استيعاب مزيد من العاملين فيه وتنوع خصائصهم أو تغيير وعيهم المهني والنقابي والاجتماعي كطبقة متبلورة أو مستقلة ولو بالمعنى النسبي.

٣- إن الأوضاع الاجتماعية/ الاقتصادية التي سادت في السلطة منذ نشأتها

عام ١٩٩٤ لم تشكل قطيعة بأي معنى ، مع مرحلة الاحتلال السابقة، إذ بقي الاحتلال بعد قيام السلطة كما هو – بصورة مباشرة وغير مباشرة – وبقيت العلاقات الاقتصادية والقانونية محكومة لنفس المرجعيات والآليات السابقة في إطار التبعية والخضوع والتكيف مع السياسات الإسرائيلية ، كما ظلت أيضا محكومة –بهذه الدرجة أو تلك – للعلاقات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية العشائرية والحمائلية والعائلية إلى جانب كبار الملاك من الأسر شبه الإقطاعية «الارستقراطية» التقليدية والفلاحين.

٤- على أثر قيام سلطة الحكم الذاتي المحدود، نشأت تغيرات على البنية الاجتماعية في الضفة والقطاع، ويمكن تلخيص هذه المتغيرات كالتالي[1]:

(أ) حدوث توسع نسبي في حجم الفئات العمالية (العاملة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي من الاقتصاد)، وتراجع نسبي في مستوى معيشة الطبقة العاملة والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى.

(ب) نمو شريحة جديدة من الطبقة الوسطى الحديثة متمثلة في بيروقراطية السلطة وفي مجال التعليم والصحة، وفي إدارات المنظمات غير الحكومية، وفي توسع صفوف ذوي الاختصاص وأصحاب المهن الحرة.

(ج) تكون نواة شريحة من أصحاب رؤوس الأموال في المنطقة الرمادية بين القطاع العام والقطاع الخاص.

---

(١) المصدر : د.جميل هلال – الطبقة الوسطى الفلسطينية – مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت – ٢٠٠٦ – ص٥٦.

* ويمكن عنونة أبرز تحولات البنية الاجتماعية عقب قيام السلطة الوطنية الفلسطينية كالتالي:

(أ) توسع « الطبقة » العاملة عموماً والوسطى[1] أو البورجوازية الصغيرة خصوصاً ، ويعود هذا التوسع إلى عدة أسباب، أبرزها نمو أجهزة السلطة الفلسطينية ومؤسساتها وهيئاتها، وعودة كوادر منظمة التحرير والتنظيمات السياسية وكثيرين من العاملين في دول الخليج (وتحديداً من الكويت) في إثر حرب الخليج، كما شهدت المنظمات غير الحكومية توسعاً ملحوظاً، هذا بالإضافة إلى زيادة أعداد العاملين في مجالات معينة، كالتعليم الجامعي والمحاماة والطب والهندسة.

(ب) تواصل الضعف التكويني والرأسمالي للبرجوازية المحلية، لكن تكوين هذه الفئة بقي محكوماً لرأس المال العائلي الصغير، وهذا هو مصدر ضعف هذه الطبقة الاجتماعية، ومصدر ضعف القطاع الخاص، فما لا يقل عن ٩٠٪ من منشآت القطاع الخاص منشآت صغيرة جداً، أي تستخدم من عامل إلى أربعة عمال.

٥- في تناولنا للأوضاع الاجتماعية تحديداً ، لا نستطيع الحديث عن علاقات اجتماعية طبقية محددة في اطار المجتمع الفلسطيني، حيث نلاحظ بقاء ما يسمى بحالة السيولة الطبقية أو عدم التبلور الطبقي المحدد والواضح ، الذي يسهم في تغيير نتيجة مصادر تشكل الوعي الطبقي، وتمايزه في هذه

(١) المصدر السابق ص ٥٧.

الطبقة عن الطبقات الأخرى، إلى جانب ما يسمى بالحراك الطبقي نتيجة فرص التعليم والفرص الفردية على قاعدة أهل الثقة والمحاسيب، وبالتالي ظل التشكل الطبقي الفلسطيني ضعيفاً وبطيئاً بحكم استمرار عوامل التخلف الداخلي من ناحية، وبحكم استمرار التبعية أو احتجاز التطور من ناحية ثانية، الأمر الذي أدى إلى استمرار حالة التشوه الاقتصادي والاجتماعي وتداخل الأنماط القديمة والحديثة والمعاصرة وتأثيرها على تشكل العلاقات الاجتماعية والوعي السائد، ارتباطاً بتداخل الولاءات السلطوية المركزية (لفتح أو لحماس كما هو حالنا في ظل الانقسام) أو العائلية والجهوية المحلية مع الولاءات الطبقية الجديدة والقديمة، إلى جانب بروز أشكال متنوعة للحراك الفردي في سياق الفساد السياسي والاقتصادي، أو في سياق ظروف الحصار والاغلاق الإسرائيلي وما يترتب عليه من آثار تنعكس على الأوضاع الاقتصادية عبر السوق السوداء والاحتكار والتهريب تحت مسميات مختلفة، لكنها في المحصلة النهائية تشكل وعاء واسعاً لحراك اجتماعي وفساد اقتصادي وتحولات اجتماعية مرتبطة بهذه الظروف او بذريعتها.

لكن كل ذلك لا يلغي أبداً أهمية تطبيق مفهوم المواقع الطبقية في مجتمعنا الفلسطيني، وهو مفهوم يقوم على تعايش وتمفصل أكثر من شكل أو مظهر داخل النمط الرأسمالي التابع والمشوه السائد في المدينة أو الريف أو في المخيمات التي تتميز عن المدينة والريف بكونها تضم فئات واسعة من «المهمشين» الذين تعيلهم وكالة الغوث، إلى جانب المساعدات أو المعونات الإغاثية ذات الأهداف المتعددة المقدمة للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة أثناء الحصار،

وخاصة بعد الحرب العدوانية. وفي هذا السياق نشير إلى المحاولات الدؤوبة من السلطة الفلسطينية، منذ قيامها، وقبلها (م.ت.ف) من أجل «تكييف المخيمات» عبر الاستعانة ببعض «النخب» العائلية والعشائرية والسياسية التقليدية بشتى الأشكال والأساليب بهدف أو بوهم استجابة المخيمات لسياسات السلطة أو (م.ت.ف) ما بعد اتفاقات أوسلو، رغم أن المسار الوطني لـ (م. ت.ف) استند بصورة رئيسية إلى مجتمع المخيمات في الوطن والشتات طوال مرحلة النضال التحرري ما قبل توقيع تلك الاتفاقات، ولكن بالرغم من حالة الهبوط السياسي في قيادة (م.ت.ف)، إلا أن ذلك لا يعني القطيعة بينها وبين جماهير المخيم، إذ أن التأييد الجماهيري لـ (م.ت.ف) داخل المخيمات استمر – بشكل أو بآخر – رغم هذا التناقض الذي يفسره جلبير الأشقر بقوله: «هذا ويبقي ثمة تناقض ظاهري بين تحليلنا لقيادة (م.ت.ف).

وكونها حظيت، حتى الآن، بتأييد جماهيري واسع. والتناقض هذا لا يتعلق بوصفنا لها بالبرجوازية، وهو أمر يمكن التحقق منه بالملموس ولا جدال فيه... بل يتعلق التناقض المذكور، بالأحرى، بوصفنا لمسار م.ت.ف.في السنوات الأخيرة، إن لم يكن منذ سنه ١٩٧٣، بأنه نهج استسلامي. فجورج حبش، الذي يشاطر التحليل ذاته، قد ذكر ثلاثة أسباب بالترتيب الزمني لتفسير ذلك التناقض الظاهري في المقابلة الطويلة التي نشرتها الهدف في ديسمبر ١٩٨٧، قال إن هناك، أولاً، كون اليمين الفلسطيني قد بادر إلي الكفاح المسلح سنه ١٩٦٥، الأمر الذي أضفى عليه مجداً كبيراً وسمح له بأن يحتل، من البدء، موقعاً قيادياً. وأن هناك، ثانياً،

كـون «البرجوازيـة الفلسـطينية» مرتبطـة ، بحكـم طبيعتهـا الطبقيـة وميولهـا التسـاومية والتهادنيـه ، بعلاقـات وثيقـة مـع الأنظمـة الرجعيـة والبورجوازيـة العربيـة ، الأمـر الـذي جعلهـا تسـتند إلى دعـم سـياسي ومـادي كبـير مـن هـذه الأنظمـة أسـاهم في هيمنتهـا... وإن هنالـك ، أخـيراً كـون العـدو القـومي - إسرائيل - قابَلَ الانحراف السياسي الذي اتسمت به مواقف وممارسـة اليمـين الفلسطيني بالمزيد مـن التشـدد والتصلـب مما جعـل هـذا اليمـين يبـدو في نظـر الجماهير في موقع مقبول ويتبع تكتيكات مقبولة[1].

وفي كل الأحوال فإن هذه الظاهرة غير مستغربة، ذلك إن أهم مـا تتميـز بـه الأوضاع الاجتماعية-الطبقية في بلادنا، أنها أوضاع انتقالية ، غير مستقرة وغير ثابتـة، والأشـكال الجديـدة فيهـا، تحمـل في ثناياهـا العديـد مـن ملامـح القـديم ضمن علاقـة التعـايش بحكـم ظـروف أو محـددات التخلـف والتبعيـة وتشـوه الخارطة الطبقية ، ما يعنى استمرار بقاء هذه الأوضاع - دون أي تطـور نـوعي - طالما بقي تأثير تلك المحددات ، لذا فإن التحليل الطبقي لمجتمعاتنا ، القـائم على المقارنة الميكانيكية أو التشابه بينها وبـين مسـار التطـور الأوروبي كمعيـار ، سيؤدي بنـا إلى مـأزق تحـليلي ومعـرفي عنـد مناقشـة الوقـائع العينيـة والأحـداث التاريخية التي ميزت واقعنا ، لأن هذه الأحداث والوقائع كانت عاملا أساسيا من عوامل تشوه وتميع لوضع الطبقي الفلسطيني ، فالنكبة الأولى عام ١٩٤٨، التي شردت شـعبنا ودمـرت قاعدتـه الإنتاجيـة (الارسـتقراطية شـبه الإقطاعيـة

(١) جيلبير الأشقر - الشرق الملتهب - ترجمة سعيد العظم - دار الساقي - بيروت - ط١ - ٢٠٠٤ - ص١٦٧/١٦٨.

-المنظومة الحمائلية والعائلية-العلاقات شبه الرأسمالية آنذاك) ومجمل بنيته الطبقية والمجتمعية ، ثم ضم وإلحاق الضفة الفلسطينية إلى الأردن لتصبح جزءا من اقتصاده ومجتمعه ، ووضع قطاع غزة تحت الوصاية المصرية ، وتكريس التباعد الجغرافي والسياسي بينهما، الذي عَمَّقَ التباعد الاجتماعي-الاقتصادي بين أبناء الشعب الواحد حتى الاحتلال عام ١٩٦٧ ، الذي قام بإلحاق اقتصاد كل من الضفة والقطاع بالاقتصاد الإسرائيلي .

إن هذه الأحداث والمتغيرات والتطورات التي واكبت تطور مجتمعنا الفلسطيني تفرض علينا أن نأخذ بعين الاعتبار هذه الخصوصية في تطور مجتمعنا ، وعدم إمكانية تطابق مساره التطوري مع المعيار أو المسار الأوروبي كما شَرَحتْه بعض مقولات المادية التاريخية في تناولها للمجتمعات الأوروبية .

إن تشخيصينا لملامح التحول والتغير للبنية الاجتماعية في الضفة وقطاع غزة ما بعد قيام السلطة، ثم على أثر الانقسام والحصار العدواني الإسرائيلي ، اظهر مجموعة من الحقائق والمؤشرات الدالة على طبيعة التشكل الطبقي في بلادنا :

١- نشوء شريحة بيروقراطية- كمبرادورية نافذة في القرار السياسي ومرتهنة بالتمويل الأمريكي الأوروبي ومتسابقة مع الرؤية السياسية الإسرائيلية بهذا القدر أو ذاك، وهذه الشريحة هي حامل اقتصادي اجتماعي وليس مجرد قيادة سياسية.

٢- تزايد مظاهر الانحطاط السائد في المجتمع الفلسطيني، بسبب التبعية

والتخلف والفقر وانسداد الأفق السياسي، وما ستؤدي إليه هذه الحالة من الانهيار التدريجي في النسيج الاجتماعي في ظل انحسار الآمال الوطنية الكبرى أو المأزق المسدود بتأثير مباشر للانقسام ومن ثم اشتداد الحصار وتكريسه، وتحويل القسم الأكبر من المجتمع، خاصة في قطاع غزة إلى حالة قريبة من اليأس والانهيار على الصعيدين الاجتماعي والسياسي بعد أن فرض على شعبنا أن يدخل في متاهة صراع داخلي يضاف إلى قهر وظلم الاحتلال، لن يخرج منه احد رابحاً سوى العدو الإسرائيلي المنتشي بتحقيق أطماعه تحت غطاء هذا الانقسام الذي حقق هدف العدو في تقويض أمن ومستقبل الإنسان الفلسطيني ومن ثم تقويض الأساس المادي والمعنوي لضمان حياته ومصدر رزقه .

٣- تميز التطور الاجتماعي في شكله وجوهره ، بطابع تراكمي كمي مشوه ، بحيث لم يستطع أن يفرز بوضوح ملموس أية أطر برجوازية تنويرية أو ليبرالية ، فكرية ، أو ثقافية معاصرة ، وبقيت القيم والأفكار القديمة والتقليدية الموروثة سائدة في أوساط الوعي الاعتيادي (العفوي) للجماهير الشعبية بالرغم من بعض أوجه الحداثة الشكلية المستوردة التي أسهمت في تعميق حالة التبعية والتخلف الاجتماعي إلى جانب الهبوط السياسي .

٤- بروز المؤشرات السلبية الخطيرة على العاطلين عن العمل بسبب فقدانهم للأمن الاجتماعي ونظرتهم السوداوية وفقدانهم الثقة بالآخرين واضطرابهم النفسي والسلوكي وتزايد حدة توترهم العائلي ورغبتهم في الانتقام، وما يؤدي إليه كل ذلك من تراجع القيم الأخلاقية والتربوية في

الأسرة وتدهور العلاقة بين الأب والأبناء مع تزايد حالة الاكتئاب النفسي لدى الأب أو المعيل الرئيسي، وهي حالة طبيعية حين يعجز الأب العاطل عن تأمين احتياجات أسرته وأطفاله ويشعر بفقدانه لقيمته الاجتماعية كأب مما يؤثر في علاقته بالآخرين.

٥- جرى عن وعي تفكيك الأركان الأهم في المجتمع السياسي الفلسطيني التي تأسست في زمن الاحتلال، الحركة النقابية العمالية والحركة النسوية وقوى اليسار الفلسطيني، الأمر الذي مهد الطريق لصعود الإسلام السياسي، خاصة بعد تقهقر وارتداد اتجاهات واسعة في القيادة اليمينية «البرجوازية» في (م.ت.ف)، خاصة بعد اعترافها الصريح بدولة العدو الإسرائيلي.

٦- في ضوء تكريس الانقسام وتفكك النظام السياسي ، تسود مجتمعنا اليوم سلوكيات أنانية تتسم بالراهنية والتركيز على حل قضايا الأجل القصير دون أن تعطي الاهتمام المطلوب لقضايا المستقبل ، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال تفاقم مظاهر التخلف الاجتماعي ، وتراجع العلاقات القائمة على أساس المشروع الوطني والتعددية الديمقراطية لحساب قيم النفاق والإحباط والقيم الانتهازية والمصالح الشخصية بدلا من قيم التكافل والتضامن والمقاومة . ترافق إلى جانب ذلك ، غياب المجتمع السياسي الفلسطيني ليحل محله – في الفترة الأخيرة ، قبل وبعد الانقسام – مجتمع محكوم بالصراع والاستبداد والخوف والتعصب الديني اللاعقلاني ، ومحكوم أيضاً بالمصالح والثروات الشخصية، على قاعدة أن السلطة مصدر للثروة وليست مصدرا للنظام والقانون والعدالة – إلى جانب الجرائم والانحرافات

بكل أنواعها الأخلاقية والمجتمعية التي لم يعرفها مجتمعنا من قبل .

٧- تفاقم النزعة الاستهلاكية لدرجة أن ينفق المجتمع الفلسطيني حوالي ٥ , ٤ مليار سنوياً فيما ينتج نصفها فقط ناهيكم عن، تزايد مساحات الفقر وارتفاع الأسعار وتفاقم البطالة، الأمر الذي منح القوى السياسية المدعومة مالياً - في سلطة الحكم الذاتي- تربة خصبة لشراء الذمم وتجييش المحاسيب.

٨- برجزة القيادة السياسية، حيث يتبدى للعيان الثراء الفاحش على فريق سلطة أوسلو وأجهزتها وإتباعها، إلى جانب الامتيازات ومستوى الدخل المريح لكافة الفصائل الوطنية التي أعلنت موافقتها على اتفاقات أوسلو وأصبحت مذيلة تماماً للسلطة وسياساتها الهابطة ارتباطاً بتلك المصالح والامتيازات، دون أن يتجاوز مستوى الدخل ونمط المعيشة البرجوازي الصغير لدى عدد قليل من الكوادر والقيادات في فصائل المعارضة اليسارية التي استفادت من نظام التبعيات في السلطة في الوظائف العليا خصوصاً، ناهيكم عن الامتيازات الملحوظة لدى مجموعات من الشرائح البرجوازية العليا (ذات العلاقة التاريخية بحركة الإخوان المسلمين وحركة حماس راهناً) من كبار تجار الجملة والعقارات ومحلات الصرافة والخدمات وبعض المنشات الصناعية التي تزايد نشاطها بعد وصول حماس وتفردها في حكومة غزة، وممارستها لنفس أساليب السلطة السابقة، بما أفقد الساحة شرطها القيادي الثوري الذي عرفته المسيرة الفلسطينية في عقود سابقة، ولكن لا يجب ان ننسى من باب الإنصاف الإشارة بأن الإسلام السياسي لم ينفك متحدياً بالدم للاحتلال وشروط الرباعية وقابضاً على جمر حق العودة حتى اللحظة.

٩- تطورت العلاقات الاجتماعية في اتجاه تبلور مجتمع طبقي مشوه ، وتابع ،

في سياق نسيج اجتماعي متنوع في سماته الطبقية بين القديم والحديث والمعاصر ، رغم توحد معظم أطرافه في الموقف الوطني العام ضد العدو الصهيوني ، والاحتلال، مع الأخذ بعين الاعتبار تباينات هذا الموقف ودرجاته بين القوة والضعف وبين مصداقيته العالية لدى الجماهير الشعبية الفقيرة وتضحياتها اللامحدودة من ناحية ومصداقية الأطراف الطبقية الأخرى وسقفها الهابط والمحدود وفق مصالحها من جهة ثانية.

١٠- تميز هذا التطور في شكله وجوهره ، بطابع تراكمي كمي مشوه، بحيث لم يستطع أن يفرز بوضوح ملموس أية أطر برجوازية تنويرية أو ليبرالية ، فكرية ، أو ثقافية معاصرة ، وبقيت القيم والأفكار القديمة والتقليدية الموروثة سائدة في أوساط الوعي الاعتيادي (العفوي) للجماهير الشعبية بالرغم من بعض أوجه الحداثة الشكلية المستوردة التي أسهمت في تعميق حالة التبعية والتخلف الاجتماعي ، وفي ظل هذه التراكمات والتطورات الاجتماعية والإنتاجية المشوهه بصورة عامة ، لم يكن ممكنا تبلور الطبقة العاملة الفلسطينية تبلورا يؤدي الى توليد وعيها الذاتي بمصالحها (كطبقة) .

١١- برغم تزايد مظاهر التخلف والانحطاط الاجتماعي وما رافق ذلك من توزع الولاءات الشخصية والعشائرية والاستزلام ، في المناطق الشعبية الفقيرة بصورة خاصة ، إلا أن الانقسام الاجتماعي الداخلي، في جوهره وحقيقته الموضوعية يعبر عن نفسه في صفوف أبناء شعبنا ، في الضفة والقطاع ، على قاعدة توزع السكان في السُلَّم الطبقي أو الاجتماعي ، بين القلة من الأغنياء ، والأغلبية الساحقة من الفقراء .

١٢- تزايد انتشار الفقر الذي لم يتوقف عند الفقر المادي أو الفقر في الدخل، بل تخطى هذه الحدود إلى الفقر في القانون والنظام والقيم ، وتزايد التفاوت اتساعا بين مستويات المعيشة ، وخاصة في مناطق شمال وجنوب الضفة وخاصة طولكرم وجنين، وفي جنوب القطاع وبصورة خاصة في خانيونس ورفح. الى جانب ذلك نلاحظ استمرار التفاوت الاجتماعي -في سياق التخلف التاريخي- بين الجنسين لصالح الذكور بصورة صارخة .

١٣- نتيجة تراكمات السنوات الخمسة عشر الماضية ، تسود مجتمعنا اليوم، خاصة بعد الانقسام بين «شرعيتين» متصارعتين في الضفة والقطاع وما ادى اليه من مظاهر القلق والإحباط واليأس، سلوكية أنانية تتسم بالراهنية أو اللحظة ، تهتم بحل القضايا الحياتية الانية على حساب القضايا الوطنية الكبرى ، فمع تزايد تلك المظاهر الى جانب التخلف الاجتماعي ، تراجعت العلاقات القائمة على أساس المشروع الوطني والعمل الحزبي المنظم - وتراجع دور الأحزاب الوطنية عموما واليسارية خصوصا- لحساب مشاعر الإحباط والقلق والتذمر واليأس السائدة في الأوساط الشعبية التي لم تعد تحرص على المشاركة في العمل السياسي من منطلق النضال التحرري والديمقراطي، واكتفت بالمشاركة في هذا العمل عبر الالتحاق أو التواصل مع احد القطبين، ارتباطاً بتأمين لقمة العيش والمصالح الخاصة وما تفرضه هذه العلاقة من دفاع هذه الأوساط الشعبية عن سياسات وممارسات القطب الذي تنتمي إليه في الضفة أو في قطاع غزة، ما يعني اننا نعيش حالة من الانحطاط عنوانها سيادة وانتشار قيم النفاق والإحباط بدلا من قيم التكافل والتضامن

والصمود والمقاومة . ترافق إلى جانب ذلك ، انهيار المجتمع السياسي الفلسطيني ليحل محله مجتمع محكوم بالإكراه او بالمصالح الفئوية أو الحزبية لقطبي الصراع ، في الضفة والقطاع رغم اختلاف الآليات والبرامج والأهداف في كل منهما.

١٤- تضخم نسبة العاملين في القطاع الحكومي إلى حوالي ١٧,٤٪ من إجمالي القوى العاملة الفلسطينية، وإلى ٢٣,٢٪ من إجمالي العاملين بالفعل في الضفة والقطاع كما في منتصف عام ٢٠٠٩، حيث يقدر اجمالي عدد الموظفين في حكومتي الضفة وغزة، بحوالي (١٧٣) ألف موظف مدني وعسكري، منهم (٣٠) ألف يتقاضون رواتبهم من حكومة حماس، و(١٤٣) [1] ألف من حكومة رام الله، منهم (٧٨٧٨٧) ألف في الضفة و(٦٤٢١٣) ألف في قطاع غزة.

١٥- آثار الانقسام على التربية والتعليم من حيث محاولات تعديل المناهج من قبل حكومة السلطة / رام الله كاستجابة للشروط الأمريكية الإسرائيلية، أو من حيث سيادة المنطق الأصولي الغيبي في قطاع غزة عبر سياسات وممارسات حكومة حماس التي- أدت فيما أدت إليه – إلى تراجع قيم التنوير والديمقراطية والعقلانية والحداثة بصورة غير مسبوقة في مجتمع قطاع غزة .

١٦- دفع الحصار الإسرائيلي بنحو ٨٤٪ من الأسر الفلسطينية إلى تغير أنماط حياتها فيما تنازل ٩٣٪ منهم عن المتطلبات المعيشية اليومية، وعبر ٩٥٪

(١) المراقب الاقتصادي والاجتماعي – العدد ١٧ – سبتمبر ٢٠٠٩ – ص٢٧ .

عن استيائهم الشديد لتحويل القطاع إلى سجن كبير[1] كما تؤكد تقارير «برنامج غزة للصحة النفسية» الصادرة خلال عامي ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩، وفي هذا السياق نشير إلى تأثير الحصار على المرضى وخاصة مرض الفشل الكلوي والسرطان والمرضى المحولين للخارج ، إلى جانب نسب النقص في الأدوية وانقطاع التيار الكهربائي عن المستشفيات، كما أثر الحصار على البيئة حيث يؤكد العديد من المصادر أن مياه البحر تلوثت بشكل حاد حيث تصب فيه ٥٠٪ من مياه الصرف الصحي (ما يعادل ٧٧ مليون لتر من المياه العادمة).

١٧- انعكاس الآثار السلبية للحصار والعدوان على الأطفال من النواحي الصحية والاجتماعية والنفسية، حيث تشير نتائج دراسة د.سمير قوته إلى أن ٥١٪ من الأطفال لم تعد لديهم الرغبة في المشاركة في أية نشاطات وأن ٤٧٪ منهم لم يعودوا قادرين على أداء الواجبات المدرسية والعائلية، وأصبح ٤٨٪ منهم يعانون من أمراض سوء التغذية إلى جانب بروز علامات الخوف والقلق على ٦١٪ منهم[2].

١٨- انتشار ظاهرة التسول المباشر وغير المباشر بصورة غير مسبوقة وخاصة بين الأطفال دون الخامسة عشر في شوارع غزة وخانيونس ورفح بعد أن فقدوا بهجة الحياة نتيجة الحصار والفقر وسوء التغذية الذي أدى إلى انتشار أمراض فقر الدم (الأنيميا) في المناطق الفقيرة، وفي هذا السياق تظهر نتائج مسح القوى العاملة للعام ٢٠٠٨ أن نسبة الأطفال – دون سن ١٨ – العاملين

(١) د.سمير قوته – الانترنت – موقع www.alquds.com.

(٢) سمير قوتة – المصدر السابق.

باجر أو دون أجر بلغت ٧,٣٪ أو ما يعادل (٧٠٣٠٠ طفل) من إجمالي عدد الأطفال في الضفة والقطاع البالغ ١,٩ مليون طفل[١].

١٩- قد نتفق على أن خطوات حكومة حماس في إزاحة رموز الفساد والفلتان وعصابات تهريب المخدرات في قطاع غزة، قد أراحت سكان قطاع غزة بعد أن فرضت نوعاً من الانضباط فيه، لكن حكومة حماس بدأت عبر أجهزتها في ممارسة أشكال جديدة من الاعتقال وكبت الحريات والآراء، وتعبئة الرأي العام ضد اليساريين والعلمانيين أو ما تسميهم «الملحدين» في محاولة صريحة ومباشرة منها لفرض شرعيتها أو هويتها السياسية المتذرعة بغطاء ديني، وبالتالي تكرس نفس أساليب السلطة، ولكن بمسميات وذرائع مختلفة ومرفوضة من قطاعات واسعة جداً من أبناء شعبنا الذين عرفوا بتجربتهم التاريخية والراهنة مدى مصداقية قوى اليسار وثوريته وتضحياته قبل أن تظهر حركة حماس على سطح الحياة السياسية والاجتماعية في بلادنا، ما سيجعل الشعب الفلسطيني يضع حماس وحكومتها جنباً إلى جنب مع فتح وسلطتها أو حكومتها، خاصة بعد أن اتضح لأبناء شعبنا أن العديد من ممارسات حكومة حماس لا تختلف اليوم عن ممارسات السلطة، ما يعني أن حماس وقعت في محظور ممارسات البذخ وشراء الشقق والأراضي والسيارات والمرافقين إلى جانب ممارسة الاستبداد وقمع الحريات العامة وحرية الرأي بذرائع دينية في مجتمع قطاع غزة المحافظ على التقاليد الدينية تاريخياً دون أي شكل من أشكال التعصب أو الانغلاق، علاوة على المحظور الأكبر المتمثل في

(١) المراقب الاقتصادي والاجتماعي – العدد ١٧ – سبتمبر ٢٠٠٩ – ص٥٢ .

استمرار الانقسام والمأزق المسدود الراهن، الذي وفر – إلى جانب البؤس الاجتماعي السائد بسبب البطالة والفقر – المناخ اللازم لولادة وتأسيس التنظيمات السلفية العدمية المتطرفة إلى الحد الذي أوصلها إلى تكفير حركة حماس ذاتها وتكفير كل من يتحدث عن الديمقراطية والتعددية أو تطبيق القوانين الوضعية، إن هذه الصورة لم يكن ممكنا بروزها بهذه الحدة لولا الانقسام واستمرار الصراع على السلطة والمصالح بين فتح وحماس والتراجع المتزايد في مجتمعنا الفلسطيني الذي نشهده اليوم، الذي خلق مناخاً أصبح هم المواطن فيه ينحصر في الانخراط في الحياة الاجتماعية لتأمين مصلحته العائلية الخاصة والمحافظة على سلامته – كما يقول د.هشام شرابي- انسجاماً مع القول العربي المأثور «امش الحيط الحيط» إن النتيجة الحتمية لهذا المسار الاجتماعي، تقضي بأن تحل روح الخضوع محل روح الاقتحام وروح المكر محل روح الشجاعة وروح التراجع محل روح المبادرة وروح الاستسلام محل روح المقاومة، وتبعاً لذلك فإن القوي المسيطر لا يواجهونه مواجهة مباشرة، بل يستعينون بالله عليه، كما في القول «اليد التي لا تستطيع كسرها بوسها وادعي عليها بالكسر» ، ففي حالة الإحباط تتراجع قيم مقاومة الظلم لحساب الخضوع كما في القول المأثور «العين ما بتقاوم المخرز» أو المخرز حامي والكف طري»، فقط المواجهة تكون مع الأضعف ، وحين تسود هذه الخصائص أو السلوكيات فإن القوى يأكل الضعيف بغير حق في كل الأحوال.

٢٠- تزايد انتشار البطالة في أوساط الشباب أدى إلى السرقات والجرائم وانتشار المخدرات بكل أنواعها (الحشيش والبانجو والهروين وحبوب

الاترمال وغير ذلك) والانحرافات الأخلاقية والاجتماعية والأمنية التي أدت إلى الإخلال بالأمن الاجتماعي ، إلى جانب سعي القسم الأكبر من الشباب للهجرة إلى الخارج هروباً من هذا الواقع.

٢١- بذريعة الحصار، أصبح التهريب عبر الإنفاق وغيرها في قطاع غزة خصوصا، ظاهرة «مشروعة» يتهافت عليها أصحاب المصالح والمحتكرين والزعران إلى جانب تهافت العمال المعدمين العاطلين عن العمل الذي تعرض العشرات منهم للموت للحصول على لقمة العيش، في ظل صمت الأجهزة الأمنية أو تواطئها، وبالتالي فإن الآثار الناجمة عن التهريب والأنفاق أدى التهريب والأنفاق إلى خلق حالة من الحراك الاجتماعي الشاذ الذي أفرز شرائح اجتماعية عليا أو ما يطلق عليهم الأثرياء الجدد أو أثرياء الحرب والسوق السوداء إلى جانب شريحة من العمال المعدمين الذين اضطروا للعمل في الأنفاق في ظروف أمنية معقدة بسبب مخاطر العدوان الإسرائيلي المتواصل على الأنفاق، ودون أي شكل من أشكال الحماية والضمانات الاجتماعية ، وفي ظروف بالغة السوء من النواحي الصحية إلى جانب مخاطرها التي أدت إلى وفاة ١١٠ عمال من هؤلاء حتى نهاية شهر سبتمبر ٢٠٠٩ بسبب عدم توفر الحد الأدنى من الوسائل المطلوبة لتأمين حياة العاملين في الأنفاق، الذين بلغ عددهم حوالي ١٥ ألف عامل.

٢٢- تردي أحوال الصيادين وبائعي السمك وعمال الصيانة (حوالي ٤٠٠٠ صياد يعيلون حوالي ٢٥ ألف نسمة) تدهورت معيشتهم بسبب الحصار الإسرائيلي سواء عبر حرمانهم من الصيد أو تعطيل حركتهم أو

تهديدهم بالقتل، وارتفعت البطالة في صفوفهم بعد أن فرض عليهم الصيد في الأيام المسموح بها –في مسافة (٣) أميال فقط رغم أن اتفاق أوسلو سمح لهم بالصيد لمسافة (٢٠) ميل بحري.

كل ما تقدم ، وغيره الكثير من التفاصيل الحياتية المجتمعية ، يؤكد على ثقل العبء الذي يجب أن تتحمله قوى اليسار الفلسطيني، حيث ان دوره في الجانب الاجتماعي والديمقراطي والتنوير العقلاني لا يقل أهمية وخطورة عن دوره في جانب التحرر والنضال الوطني.



الطبيعة الطبقية للسلطة

إذا كانت مرحلة ما قبل النكبة عام ١٩٤٨ قدمت نموذجاً مفاده (كما هو الوضع الطبيعي لدور الثروة في إطار التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية، خاصة الإقطاع والرأسمالية) أن الثروة تؤدي إلى السلطة، وأن الاقتصاد يؤدي إلى السياسة، فإن مرحلة سلطة الحكم الذاتي أو سلطة أوسلو، أنتجت قواعد وعلاقات اجتماعية وطبقية جديدة عبر قيادتها السياسية المهيمنة، تقوم على أن السلطة هي جسر للثروة، وأن السياسة أو تحديداً الرموز والكوادر العليا من النخبة البيروقراطية المهيمنة، أو ما يطلق عليها النومينكلاتورا [(١)]، تفتح بوابة الاقتصاد أو المصالح الاقتصادية لهذه النخبة على مصراعيه، وهذا ما يشكل السمة الأساسية للنخبة الحاكمة الآن في الضفة الغربية، وما يمكن أن يشكل السمة الأساسية للنخب الحاكمة في حكومة حماس/ غزة، والمؤشرات الأولية على ذلك يمكن ملاحظتها عبر استخدام حكومة حماس للعديد من أساليب ومظاهر الإنفاق غير المبرر والعديد من المظاهر السلوكية الأخرى لكبار المسئولين، التي تتناقض مع خطاب حماس قبل وصولها إلى السلطة، وهي مظاهر تتداخل فيها العلاقة الاقتصادية مع رموز الكومبرادور ومهربي الأنفاق ورجال المصارف، والبورجوازية العقارية وكل ما ينتج عن هذه العلاقة من

(١) النومينكلاتورا: هي النواة المهيمنة على «الطبقة» البيروقراطية في السلطة أو الدولة أو النظام الحاكم، وهي تتكون من: الوزراء وكبار المسئولين في الأجهزة الأمنية والعسكرية والسياسية والمالية والإدارية.

مصالح مالية أو اقتصادية طفيلية تنشأ حول هذه الظاهرة بطرق عديدة خارجة عن إطار الحكومة التي لا تستطيع بدورها وقف وملاحقة كل هذه المظاهر في ظل حصار محكم يشكل مناخاً مواتياً لمثل هذه الممارسات.

إن المرحلة الممتدة من ١٩٩٤ حتى «مرحلة» الانقسام الراهن، تمثل مرحلة حافلة بالسمات الخاصة في تاريخ المجتمع الفلسطيني، فهي مرحلة اتسمت –ومازالت رغم الانقسام ومن خلال حكومتيه– بسرعة التحولات الطبقية غير الطبيعية أو الشاذة، إلى جانب صيرورة التحولات الاجتماعية التقليدية عبر الأنشطة الاقتصادية ورموزها الطبقية العليا، الأمر الذي يستوجب الرؤية المعمقة في طبيعة الجانب الاقتصادي للسلطة حتى لحظة الانقسام في حزيران ٢٠٠٧، وفي كل من حكومتي رام الله وغزة بعد الانقسام، ليس فقط باعتبار الجانب الاقتصادي تعبيراً عن علاقات اقتصادية كمية، وإنما باعتباره عاملاً رئيسياً في استمرار بقاء كل منهما وانفراد فتح في الضفة، وحماس في غزة، إذ أن هذا العامل الاقتصادي هو المحدد الرئيسي للواقع السياسي الاجتماعي الذي يعكس حقائق التحولات في البنية الطبقية للمجتمع الفلسطيني الذي بات كما يبدو منقسماً إلى «مجتمعين» في الضفة والقطاع، كما يعكس أيضاً استمراراً لولادة «النخب» الاقتصادية والسياسية في الضفة، وبداية ولادة «نخب» جديدة، اقتصادية سياسية اجتماعية في قطاع غزة كنتيجة من نتائج الانقسام والتفرد، وهي في الحالتين (في الضفة والقطاع) تحتل مكانها وترسخ سلطتها على قمة الهرم السياسي، كما على قمة الهرم الاقتصادي والاجتماعي، عبر تحالفات أو مصالح مشتركة بين رموز كل من الحكومتين من الشرائح

البيروقراطية مع الشرائح العليا من البورجوازيات المتنوعة في مجتمعنا، (الصناعية والتجارية والزراعية والعقارية والمصرفية، المحكومة جميعاً بالطابع الطفيلي بدرجات متباينة) ، بما يعزز تكوين مجموعات اجتماعية غير متجانسة، تستحوذ وتملك قدراً من التأثير في جميع المجالات الحياتية والسياسية عبر المشاركة في السلطة أو بدونها.

لقد بات القسم الأكبر من جماهير الشعب الفلسطيني يعيش حالة من القلق والاحباط التي تقترب من اليأس بسبب استمرار الصراع الداخلي الأمر الذي يحتم صحوة واستنهاض القوى الوطنية والديمقراطية عموماً واليسارية خصوصاً للخروج من هذا المأزق. كمدخل يُمكّن من الإسهام في فهم طبيعة هذه التحولات التي لم تتبلور محدداتها ومكوناتها الطبقية بصورة واضحة لأسباب تاريخية وتراثية واقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تعود إلى طبيعة النمط/ الأسلوب الاقتصادي الاجتماعي السائد ، كنمط إنتاج ما قبل الرأسمالي مع تحولات رأسمالية محدودة ملحقة وتابعة للسوق الإسرائيلية، بل ويتعرض نمط الإنتاج والوطن والشعب بأسره لعنصرية كولونيالية إقصائية.

وبالتالي يتميز وضعنا الفلسطيني بالتخلف وإعادة إنتاج التخلف المتراكم والمتجدد، إلى جانب الركود أو البطء الشديد في مسار نموه، الذي يتصف بأنه نمو كمي محكوم لعوامل وضرورات التبعية، وشروط التطور المحتجز المطبقة على كافة المجتمعات العربية عموماً ، وعلى المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع خصوصاً، عبر نصوص ومحددات اتفاقيات أوسلو وبروتوكول

باريس ، التي جعلت الاقتصاد الفلسطيني – في ظل الاحتلال- تابعا وملحقاً للاقتصاد الإسرائيلي ، الأمر الذي أدى إلى محاصرة التحولات الاجتماعية أو الطبقية الفلسطينية في ممر إجباري أو طريق أحادي ساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في حصر وربط المصالح الطبقية للشرائح المتنفذه في سلطة الحكم الذاتي المحدود– بالمرجعيات الاقتصادية والسياسية الإسرائيلية، حيث وجدت تلك الشرائح –البيروقراطية[1] والبورجوازية الكومبرادورية– فرصتها في التحالف منذ تشكل وقيام السلطة عام ١٩٩٤، ومن ثم توجيه نشاطها الاقتصادي ودورها الاجتماعي السياسي بل والأمني في إطار علاقات التبعية من خلال تعزيز المصالح والعلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية مع الأجهزة والشركات الإسرائيلية، التي حرصت بدورها على تشجيع رموز

(١) حدد ماركس وانجلز وجرامشي ولينين ، -كما يقول نيكوس بولانتزاس في كتابه السلطة السياسية والطبقات- العلاقة الضرورية التي تربط «الظاهرة البيروقراطية» بالدولة الرأسمالية ، وبالتكوين الرأسمالي ، والطبيعة المتناقضة لهذه العلاقة . فالبيروقراطية بالذات -كموضوع للبحث النظري- لا تعني بحال ، نشاطا شاذا ، ومرضيا ، لجهاز الدولة الرأسمالي : إنها سمة مميزة لطبيعة جهاز الدولة الرأسمالية ، ترتبط بالنموذج النظري لهذه الدولة . من هذا تتضح ضرورة البيروقراطية ، وعلاقاتها بالطبقات ، باعتبارها انعكاسا لتأثير نمط الدولة الرأسمالية في التكوين الاجتماعي الرأسمالي ، يختلف باختلاف صور تزاوج أسلوب الإنتاج الرأسمالي وأساليب الإنتاج الأخرى ، وما يولده من علاقات سياسية . أما علاقة البيروقراطية بطبقات أسلوب الإنتاج الصغير ، فما يعنينا منها ، هو عجز هذه الطبقات ، بحكم تكوينها ، عن تنظيم نفسها سياسيا . ومن هنا ، كان تقديسها للسلطة كما هو الحال في بلادنا هو في الواقع تقديس لمصالحها الطبقية الخاصة وانتهازيتها الشديدة التي تدفعها إلى استخدام السلطة لمراكمة الثروة الشخصية بدعم ومساندة المقرر الخارجي وخضوعها الكلي لسياساته على حساب القضايا الوطنية، ولذا فإنني أطلق عليها بيروقراطية رثة، تابعة، ومشوهة كما هو حالها في فلسطين وبلدان الوطن العربي والبلدان التابعة والمتخلفة عموماً.

التحالف البيروقراطي والكومبرادوري الفلسطيني، عبر تقديم تسهيلات – وفق خطط مدروسة ومبرمجة – لهذه الرموز التي استحوذت على مصادر الثروة في زمن قياسي حققت لها الانتقال إلى مواقع طبقية عليا ضمن عملية تَرَكُّز الثروة والنفوذ لهذه الشريحة ، مع ادراكها أن وجودها في هذا الموقع الطبقي الجديد كان – وما زال – مرهوناً – بدرجات متفاوتة – بمواقفها السياسية المرتبطة مصلحيا باسرائيل، ولذلك لم يكن جشع وفساد هذه الرموز الطبقية او هبوطها السياسي في السلطة الفلسطينية أمراً غريباً أو مستنكراً من قبلها.

إن تفسير هيمنة تلك الشريحة من أصحاب الرساميل الطارئة أو المستحدثة عبر السلطة أو التمويل الأجنبي أو الفساد أو كل ذلك –في إطار التحالف مع أقطاب الرأسمالية المحلية الطفيلية الطابع – يعود الى أنهم أصبحوا طبقة بالقوة (قوة بيروقراطية السلطة وأجهزتها الأمنية بالإضافة إلى الدعم المباشر من إسرائيل وغيرها) رغم أنهم لا يمثلون طبقة رأسمالية موجودة بالفعل أو متبلورة (رغم حرص بعض أفرادها في القطاعات الإنتاجية ، على التحول إلى طبقة بالفعل) كقوة اجتماعية في الواقع الفلسطيني اقتصادياً وسياسياً وأيديولوجياً ، وذلك يعود إلى هشاشة وضعف تغلغل أو انتشار علاقات الإنتاج الرأسمالية في التكوين الاجتماعي في الضفة والقطاع، إلى جانب دور السياسات الإسرائيلية ورأس المال الأجنبي على الصعيد الاقتصادي العام ، كما على صعيد العلاقة مع معظم منظمات NGO'S ، في إضعاف البعد التنموي والإنتاجي الرأسمالي ، وتأطيره ضمن أشكال وممارسات إدارية وتدريبية وإغاثية نجحت في إغراء وإغواء المئات من المثقفين الفلسطينيين

الذين استجابوا للمغريات المالية (الدولار)، وأصبحوا أبواقا للممول الخارجي في صنع ثقافة الاستهلاك والهبوط والتطبيع مستخدمين في ذلك المفاهيم المصنعه لهم من العواصم الرأسمالية: الحكم الصالح، الجندر ، التنمية المستدامة ، حقوق الإنسان ، التصالح مع إسرائيل ، عبثية المقاومة ..الخ .

ولكن بالرغم من نفوذ أسلوب الإنتاج الرأسمالي على المستوى الاقتصادي الفلسطيني، إلا أننا لا نجد دلائل كافية تؤكد هيمنته على المستوى الأيديولوجي والسياسي، فليس ثمة ممارسات سياسية وأيديولوجية واضحة وملموسة تعكس بوضوح رؤية أو أفكار الطبقة الرأسمالية، وهذه المشكلة تمتد لتشمل بقية الطبقات الأساسية ، حيث نجد صعوبة كبيرة في رصد ممارساتها السياسية والأيديولوجية ، خاصة مع ضعف وجود تنظيمات سياسية تعبر عنها، مما يجعلنا نتفق مع د.عبد الباسط عبد المعطي[1] في أن التكوين الاجتماعي في بلادنا (فلسطين ومصر وبقية البلدان العربية) يبدو كما لو كان يعيش دون سياسة بـالمعنى الدقيق والشامل للصراعات والتحالفات، وهذا الوضع، يفسر إلى حد كبير، تمايز وهيمنة رموز مالية أو رأسمالية وبعض رموز الـ NGO's [2] في الحقل السياسي والاقتصادي للسلطة ودرجة تأثيرها تفوق

(١) د.عبد الباسط عبد المعطي-الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر-دار ميريت للنشر-القاهرة-٢٠٠٢-ص٩٩ .

(٢) والمعروف أن كبار الموظفين في المنظمات غير الحكومية يتقاضون راتباً شهرياً يصل في المتوسط إلى ما يزيد عن (٣٠٠٠ - ٥٠٠٠دولار) ما يعني أن كل واحد منهم يحصل على دخل شهري يعادل ثمانية أضعاف دخل الأسرة الفقيرة، التي تعيش عند خط الفقر (٥٠٠ دولار شهرياً) ويعادل أكثر من ستة وعشرون ضعفاً للأسرة التي تعيش تحت خط الفقر المدقع (٣٠٠ دولار شهرياً). وهي رواتب لا تدفع كاستحقاق موضوعي لجهود مبذولة ومتميزة أو لكفاءات غير اعتيادية ، بل إن=

قوى وتشكيلات سياسية ذات ارث نضالي تاريخي.

إن الفساد السياسي الذي انتشر وتعمق ببطء -وبصورة محدودة أو مغلقة- قبل أوسلو ، عبر تحالف قيادة م.ت.ف مع رموز رأس المال الفلسطيني المغترب ، الذين راكموا ثرواتهم ضمن شروط النظام الرأسمالي المعولم ، أدى إلى تمهيد الطريق صوب أوسلو وما تلاه من إقامة أشكال الائتلاف الاقتصادي والسياسي، والمشاركة بين رموز التحالف الطبقي في السلطة الجديدة من ناحية، وبين رموز رأس المال الفلسطيني المغترب من ناحية ثانية، للعمل معاً ضمن المصالح المشتركة في نفس المسار أو المرجعية الإسرائيلية الأحادية، التي حددت منذ البداية، طبيعة نمو واتجاهات حركة رأس المال والقطاعات الاقتصادية الفلسطينية، بحيث ارتهن أكثر من ٨٠٪ من هذه القطاعات عموما والصادرات والواردات خصوصا لهذه المرجعية ، أما النسبة المتبقية فقد ارتهنت حركتها في الاستيراد والتصدير أو الاستثمار بموافقة المرجعية الإسرائيلية ، الأمر الذي راكم بصورة متسارعة في ولادة المشهد الاجتماعي الجديد.

إن هذا المشهد الاجتماعي الـ «جديد» شَكَّلَ - في معظمه- انعكاساً بصورة طبيعية أو بصورة إكراهية للمشهد السياسي- الاقتصادي المحكوم للمصالح الطبقية للتحالف البيروقراطي – الكومبرادوري الذي التحق في صفوفه معظم الشرائح الطبقية العليا القديمة التجارية والعقارية والصناعية والزراعية

=معظم هذه الرواتب تدفع بصورة مبرمجة من الجهات الممولة لتحقيق اغراضها... (فمن يدفع للزمار يحدد النغمة).

والمالية والخدماتية ذات العلاقة التاريخية الاقتصادية السياسية مع الاحتلال منذ ما بعد عام ١٩٦٧ حتى أوسلو وقيام السلطة، وبالتالي فإن المشهد الاجتماعي «الجديد» بمكوناته الطبقية المتنوعة، من العمال (في السوق الفلسطيني أو السوق الإسرائيلي) والفلاحين والبورجوازية الصغيرة بكل شرائحها، علاوة على الموظفين في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، لم يكن ممكناً أمامه سوى أن يرتبط حياتياً أو معيشياً بصورة مصلحية أو انتهازية، واعية أو عفوية، أو بصورة إكراهية ، بالإطار الاقتصادي الجديد ومحدداته الطبقية الاجتماعية والسياسية وتراكماتها، عبر مؤسسة الفساد الاقتصادي والسياسي والإداري في السلطة منذ عام ١٩٩٤ حتى اليوم، ذلك الفساد الذي أسهم بصورة رئيسية، في تفاقم التراكمات الاجتماعية والسياسية الداخلية، التي أسهمت إلى جانب عوامل أخرى في تفجر الصراع الدموي بين فتح وحماس يوم ١٤/ حزيران / ٢٠٠٧، وأدت إلى تفكك ما يسمى بالنظام السياسي الفلسطيني وانقسامه إلى كيانين «شرعيتين» في الضفة وقطاع غزة محكومتين للمصالح المتناقضة بينهما.

إن ما جرى من تكريس الانقسام والصراع على سلطة وهمية تحت الاحتلال بين قوى اليمين الفلسطيني في الضفة، وبين حركة حماس في قطاع غزة، (انطلاقا من مصالحهما الفئوية)، أدى ولأول مرة في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ، إلى انقسام وصراع بين الهوية الوطنية ورؤيتها المستقبلية السياسية والمجتمعية العلمانية المستنيرة ، وبين هوية الإسلام السياسي القائمة على رؤية ماضوية، تنتمي إلى أوهام الأصولية الدينية في ما يسمى بدولة الخلافة

الإسلامية، التي لا تملك أية مقومات قادرة على بلورتها أو ولادتها في الراهن أو المستقبل، ما يعني أنها ستلجأ إلى أساليب الاستبداد والإكراه على الصعيد الاجتماعي بغطاء وخطاب ديماغوجي، ديني، ميتافيزيقي، موجه للجماهير الشعبية مستغلاً وعيها العفوي البسيط أو حالة التدين الشعبي من ناحية، وبذريعة التمسك بالثوابت الوطنية أو المقاومة من ناحية ثانيةأ حيث استطاعت «حماس» استثمار تراجع أو هبوط السلطة عن تلك الثوابت، وهي حقيقة لا يمكن إنكارها حتى اللحظة في سياق الصراع القائم بينهما، الأمر الذي كرس الانقسام، وفرض – على قطاع كبير من المجتمع الفلسطيني بكل مكوناته الطبقية- الاستقطاب في اطاره، بحكم عوامل واعتبارات دينية وثقافية وسياسية متنوعة.

وبحكم المصالح المباشرة لهذه القطاعات، التي تشكل حكومة رام الله أو حكومة حماس، رب العمل الرئيسي أو مورد رزقها الوحيد ، باعتبار كل منهما الجهة المحتكرة لسوق العمل المسيطرة عليه، سواء عبر الوظيفة الرسمية في حكومة حماس أو السلطة أو عبر المصالح الاقتصادية المتنوعة في القطاعات الاقتصادية المختلفة (في الصناعة والتجارة والمقاولات والعقارات والصرافة والبنوك والخدمات ... إلخ) التي باتت في حالة شديدة من الضعف والتراجع على الصعيد الإنتاجي مقابل بروز السمات الطفيلية والمافيات أو أثرياء الحرب والحصار أو السوق السوداء وأمراء التهريب ، عبر الأنفاق وغير ذلك من المعاملات المالية والتجارية والاستثمار في الضفة أو القطاع ، وكلها لا يمكن أن تتم بمعزل عن أجهزة الحكومتين المتصارعتين رغم اختلاف الذرائع

والأسباب، دون أن ننسى الدمار الذي حل بالطبقة العاملة حيث بات أكثر من ٣٠٪ منها عاطلين عن العمل، ناهيكم عن ٨٥٪ من النساء اللائي لا يعملن، إلى جانب تفكك اطر الحركة النقابية العمالية والنسوية وتحولهما إلى مجرد مكاتب ومراكز ممولة من الأجنبي أو تحت هيمنة إحدى الكيانين .

فإذا كانت خطوة حماس قد أراحت قطاعاً واسعاً الفلسطينيين عبر شطبها الأجهزة الأمنية والطغمة البيروقراطية الفاسدة في قطاع غزة، لكنها أخذت تمارس نفس الأساليب السابقة، عبر القمع والاعتقال والترهيب وكبت الآراء، علاوة على تعبئتها ضد القوى العلمانية واليسارية، في محاولة منها لفرض شرعيتها الهادفة إلى تكريس أسلمة المجتمع بغض النظر عن التطمينات الصادرة في خطابها السياسي المعلن، وبالتالي تُكَرِّس السلطة ذاتها وإن بمسميات جديدة.

في مقابل حركة فتح التي لم تأخذ الدروس والعبر مما جرى في غزة، فعادت أجهزتها في رام الله إلى ممارسة أساليبها السابقة، بل وتطوير تلك الأساليب عبر إعادة مأسسة السلطة ونهجها باتجاه التكيف مع الرؤى الأمريكية الإسرائيلية والعربية الرسمية ، ما يعني تكريس مسار الهبوط السياسي للأهداف الوطنية ، دون أن يعني ذلك تجاوز التيار الوطني العريض – غير المترابط – داخل حركة فتح وقاعدتها الاجتماعية .

إن قراءتنا الأولية لهذا المشهد وآثاره الاجتماعية تفرض على الباحثين والمثقف اليساري الفلسطيني ، أعباء ثقيلة للإسهام في إنقاذ شعبنا وإخراجه من حالة الانقسام السياسي – الاجتماعي من ناحية ، ومن حالة الهبوط

السياسي والركود والتخلف[1]، باتجاه التمسك بالثوابت الوطنية والنضال التحرري الديمقراطي في إطار الوحدة المجتمعية على قاعدة الاستنارة والديمقراطية والتقدم الاجتماعي من ناحية ثانية.



(١) ولفظ « التخلف » يوحي لغوياً بمعنى القعود أو العجز عن مسايرة الركب. أي ان اللفظ يفيد معنى رحيل البعض وقعود البعض الآخر، وهو في المعنى الاصطلاحي أيضاً يعني التأخر الزمني المتخلف عن «ركب الحضار» وتحمل هذه الدلالة حكماً قيمياً سلبياً. فالمسافر لا يتخلف عن القافلة إلا نضعف بدني أو قصور همة، أي لعيب فيه.

وبالتالي يدفع المصطلح من يستخدمه تلقائياً نحو التفتيش عن سبب التخلف في المجتمعات المتخلفة ذاتها وليس في خارجها.

وقد حاول بعض الكتاب العنصريين من حيث لا يدرون تفسير التخلف بعوامل جغرافية أو فكرية، فزعموا أن البلاد الحارة يشيع في سكانها الكل وكأن حضارات مصر والهند وجنوب الصين والأوايم والأنكا لم تنشأ في مناطق مدارية. وقالوا إن الإسلام يحمل على التواكل ويقتل روح الإقدام والمغامرة. لذلك كان من المتعين على كتاب الغرب الذين أرادوا في الخمسينات تصغير تدني التنمية (أي التخلف) أن يردوه إلى أسباب اقتصادية ويكاد جهدهم ينحصر في مقولتين: الأولى هي نظرية الحلقة المفرغة، ضعف مستوى الدخل القوي يحد من القدرة على الإدخار والإستثمار، وضآلة معدل الاستثمار تعني تدني معدل نمو الدخل القومي. ولما كان عدد السكان يتزايد بمعدلات عالية، فإن متوسط دخل الفرد يظل متواضعاً جداً حتى ولو نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدل كبير ولكنه لا يتجاوز جذرياً معدل زيادة السكان.

المشهد الاجتماعي الفلسطيني الراهن وتحولاته الطبقية

من المهم أن ندرك أهمية الدور الذي لعبته المتغيرات في البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، طوال المرحلة الممتدة منذ الاحتلال عام ١٩٦٧ ، وترابطها، وصولاً إلى أوسلو وسلطة الحكم الذاتي المحدود عموماً أوالتطورات التي صاحبت تلك الفترة، مع استمرار الصراع الفئوي على السلطة ومغانمها بين فتح وحماس ، الذي أدى بدوره إلى هذا الانقسام غير المسبوق في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة، والآثار الاجتماعية الضارة لقطبي الصراع وأدواتهما وبرامجهما ، اللذان يدفعان – رغم اختلاف منطلقات كل منهما – إلى مزيد من عوامل الإحباط والقلق واليأس ، ومن ثم انتشار ثقافة الاستسلام المجتمعي في صفوف شعبناً وشرائحه الفقيرة، وهي حالة يتابع تطورها العدو الإسرائيلي/ الأمريكي بارتياح كبير، علاوة على حرصه الشديد على تغذية أطرافها أو تكييفهم لمشاريعه بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

أما المسألة الأخرى في هذا الجانب ، فهي تتعلق بطبيعة فهم قوى اليسار للواقع السياسي والاجتماعي الفلسطيني بكل مكوناته القديمة والحديثة والمعاصرة ، وهي مسألة أكثر من ملحة أو ضرورية، من اجل بلورة إستراتيجية سياسية اجتماعية اقتصادية تستهدف تنوير وتطوير مجتمعنا الفلسطيني في موازاة تطوير دوره على الصعيد النضالي التحرري في الصراع مع

العدو الإسرائيلي، ذلك أن هذا الفهم ، ومن ثم التحليل الموضوعي والتخطيط ورسم السياسات الوطنية والبرامج التي تتشابك، مع ضرورات تقديم البديل الديمقراطي، المرهون بدوره بذلك الفهم المعمق للواقع الاجتماعي بكل متغيراته وتراكماته، بالاستناد إلى الماركسية ومنهجها المادي الجدلي ومنهج التحليل الاجتماعي الطبقي، في إطار الصراع الطبقي والانحياز المعرفي والسياسي والاقتصادي للطبقات والشرائح الفقيرة والكادحة وكل المضطهدين في إطاره ، مع تحليل ومتابعة تأثير القوى اليسارية في أوساط هذه الجماهير ، إلى جانب متابعة وتطوير دورها – باستمرار- في إطار الصراع القائم على المصالح المادية والمعنوية ، بما يعني استيعاب هذه القوى للتأثيرات المتبادلة بين البنيتين التحتية والفوقية معا ، وكذلك متابعة دراسة تشكل الطبقات أو الشرائح الاجتماعية ومتغيراتها، وتأثير ذلك على الحراك الاجتماعي، ذلك ان قدرة هذه القوى على التقدم في هذا المسار الديمقراطي والمطلبي ، إلى جانب تمسكها بأهداف وآليات النضال الوطني التحرري، سيكفل بالتأكيد تقدمها وانتشارها بصورة ملموسة بما يمكنها- أو يمكن بعضها- من امتلاك المقومات المطلوبة للحزب الماركسي الطليعي والجماهيري القادر على التأثير والفعل ليس على الصعيد السياسي فحسب بل على الصعيد الاجتماعي أيضا .

وفي هذا الجانب، لابد من أن نشير إلى أن امتلاكنا للفهم الموضوعي العميق لواقعنا الاجتماعي، لا يعني أن الطريق إلى هذا الفهم ممهدة وسهلة أو واضحة المعالم، إذ لابد لنا من الاعتراف بان الواقع الاجتماعي الفلسطيني مملوء

بالتعقيدات النظرية إلى جانب التعقيدات في مكوناته أو خارطته الطبقية، حيث نواجه بسؤال جوهري حول المجتمع الفلسطيني، وهل نحن مجتمع موحد ، أم أننا مجتمعات موزعة في الضفة، في قطاع غزة ، في المنافي أو اللجوء، وفي دولة العدو الإسرائيلي ؟ الجواب ان شعبنا الفلسطيني رغم كل ما لحق به من أشكال التشرد والمعاناة والحرمان واللجوء والتشتت، إلا انه اثبت في كل محطات الصراع ، طوال الواحد وستين عاماً الماضية ، انه أقوى من كل المخططات والممارسات العدوانية التي استهدفت تفكيكه وتشريده وتحطيم شعوره العميق بهويته الوطنية والقومية، وحرصه الدائم على حمايتها وامتدادها في كل الأجيال، إذ أن ما جرى لشعبنا وحركته الوطنية طوال التاريخ المعاصر من محاولات التصفية أو الطمس لهويته وأهدافه الوطنية المشروعة ، في العودة وتقرير المصير والحرية والاستقلال، لم تنجح أبدا في تحطيم الإجماع الذاتي في أوساط شعبنا على الالتفاف الطوعي والعفوي حول الفكرة الوطنية التوحيدية المركزية في ذهنيته وممارساته السياسية، بل على العكس، فقد كان من أهم نتائج تلك الممارسات العدوانية ، أنها راكمت وبعمق مشاعر الحقد الوطني والطبقي في أذهان شعبنا ضد كل أشكال العدوان والاستبداد والاضطهاد والحرمان ، التي تعرض لها من العدو الإسرائيلي، ومن مختلف المصادر والقوى العربية والدولية المعادية، بالرغم من توزع أبناء شعبنا، في الجغرافيا الفلسطينية والعربية والدولية، عبر مجتمعات وعلاقات اجتماعية تختلف باختلاف الجغرافيا أو أماكن اللجوء والشتات، ومن هذه الزاوية لا نستطيع القول ان هناك مجتمعاً موحداً ينضوي في إطاره كل أبناء شعبنا، بل هناك مجتمعات يتمايز

كل منها على الآخر بسمات تعود إلى طبيعة وظروف تطور تلك المجتمعات والعلاقات الاجتماعية الخاصة بها، وهنا يمكن الإشارة إلى هذا التمايز بين الواقع الاجتماعي / الاقتصادي للفلسطينيين في فلسطين ١٩٤٨، ومن كل من الفلسطينيين في الضفة والقطاع والتجمعات الفلسطينية في البلدان العربية والأجنبية.

وفي هذا السياق نقول ، أن التباين بين سمات وخصائص هذه التجمعات ومجتمع الضفة والقطاع لا يلغي حقيقة الوحدة السياسية والاجتماعية للشعب الفلسطيني بمدلوله السياسي، وبخاصة الفقراء والعمال والفلاحين، وكل الكادحين والمضطهدين، ومعظم الفئات الوسطى في الوطن والمنافي ، الذين يشكلون اطاراً وطنياً -معنوياً- توحده الأهداف السياسية الكبرى من ناحية واطاراً لعلاقات وأوضاع اجتماعية متشابهة -رغم توزع وتشتت المكان - توحده عناصر وأسباب المعاناة والقهر والاستغلال والاستبداد التي تمثل عاملاً توحيدياً معنويا وماديا مشتركاً لمعظم أبناء شعبنا، بما يشير بوضوح إلى توفر وحدة العوامل السياسية والاجتماعية الداخلية والخارجية ، ارتباطاً بتداخلهما وتشابكهما رغم كل المتغيرات في بنية هذه المجتمعات في الضفة والقطاع وفلسطين ٤٨ أو الخارج ، لأنها تصب في خدمة الفكرة التوحيدية الوطنية السياسية المجتمعية لشعبنا الفلسطيني، لكن هذه الفكرة تتعرض اليوم - بسبب عوامل داخلية فلسطينية - إلى نوع من التراجع والتفكك الذي يهدد بتكريس انقسامها إلى فكرتين «توحيديتين» أو هويتين متناقضتين ، كما هو الحال في ظل الانقسام والصراع الراهن بين فتح وحماس، الذي أدى إلى هذه

الحالة من تفكك وتراجع الفكرة الوطنية التوحيدية الجامعة لشعبنا بصورة غير مسبوقة في تاريخه الحديث والمعاصر.

وفي هذا الجانب، تتبدى الأهمية الموضوعية (بالمعنى النسبي) لدراسة التكوين الطبقي/ الاجتماعي، خاصة ما تضمنته من الإشارة إلى الطابع الهش والضعيف غير المتبلور لهذا التكوين في المجتمع الفلسطيني، المحمول بتناقضات ومصالح ومكونات اقتصادية اجتماعية ثقافية غير معاصرة أو حداثية، بل هي اقرب إلى التشوه والتخلف، في الكثير من مستوياتها، الأمر الذي أسهم في عجز الشرائح أو «الطبقات» الاجتماعية عن وقف أو معالجة أسباب الهبوط السياسي والمجتمعي وتفاقم مظاهر الصراع الداخلي، ومن ثم إفساح المجال لقطبيه الرئيسيين، الاستمرار في الصراع والوصول إلى ذروته التي كرست الانقسام واستفراد حماس في غزة، وفتح في الضفة، دون أي دور ملموس للشرائح الطبقية الاجتماعية في أي منها. وهذه الظواهر ليست غريبة في سياق تحليلنا، إذ أن أي تغيرات مجتمعية لا تحدث متساوية، «في لحظات واحدة، وإنما تأتي متفاوتة، سرعة وعمقاً، بتفاوت تبلور الطبقات الاجتماعية، ووعي كل طبقة لذاتها أو لمصالحها ووجودها، حيث ينعكس ذلك على التعامل مع تلك التناقضات، وعلى الأوضاع المتفاوتة للمواقع الطبقية»، فإذا لم تكن مستويات التكوين الاجتماعي المحدد مؤهلة للتغيير، فإنها لن تكون مؤهلة أو قادرة على التدخل لوقف الصراعات الداخلية، بل تنأى بنفسها عنها، كما حصل – ويحصل حتى اللحظة – في الضفة وقطاع غزة، بحيث تصبح قوة كل طرف من قطبي الصراع مرهونة بما يمتلكه من مقومات القوة

الإكراهية الذاتية (المسلحة والسياسية بالمعنى التنظيمي) إلى جانب اجهزة سلطته وإمكاناتها او قدرتها على فرض السيطرة .

إن هذا المآل الذي وصل إليه شعبنا وقضيتنا ومجتمعنا، يفرض العمل على قطع كل طريق لإستمرار مهزلة التفاوض مع العدو من موقع الخضوع لشروطه ، والانطلاق من أن ليس لدى الدولتين الأميركية والإسرائيلية أي حل للقضية الفلسطينية بل إن حلهما لها هو خارج فلسطين، وفي سياق إعادة صياغة الجغرافيا السياسية للمنطقة العربية، وهكذا يمكن ان تصبح الحلول المشبوهة المقترحة مثل : «الدولة القابلة للحياة»، أو «الدولة المؤقتة» ، او الحكم الذاتي الموسع أو الدويلة المسخ فاقدة السيادة، كما يريد نتينياهو وأوباما، كلها أدوات تخدير على هذا الطريق طالما بقي ميزان القوى (العربي والفلسطيني) مختلاً مع العدو الإسرائيلي.

وإذا كانت طغمة فتح قد أسست مصالح لها استناداً الى أنها هي التي شكّلت السلطة، (ورفضت او لم تعرف كيف تتعاطى مع السياسة من أرضية المعارضة) وبالتالي أصبح وجودها يقتضي الاستمرار في السلطة وتحت الاحتلال، فإن خطأ حماس هو أنها دخلت اللعبة ولم تتنبه الى المشكلات التي سوف تنتج عن ذلك، والنتيجة التي سوف توصل إليها. ويبدو أن العقل الأصولي (لدى حماس وقيادة الإخوان المسلمين) هو الذي أنتج ذلك، حيث بدا لهذا العقل، ومن ثم لحماس أنه يمكنها تحقيق مشروعها الاسلامي، وبالتالي تعميمه في المنطقة. لهذا تناست – أو قررت بحكم حسابات تخصها- أن السلطة هذه خاضعة للاحتلال وللدول المانحة، وتبدى لها أنها قادرة على

التكيف عبر الهدنة أو غير ذلك من الشعارات، وهو ما يضع حماس في وضع صعب: فإما التوافق مع الشروط الأمريكية –الإسرائيلية– العربية في إطار ما يسمى بالحوار الثنائي أو العمل على تأسيس «إمارة» غزة، أو الاستفراد الإسرائيلي بها واستغلال سيطرتها على قطاع غزة لتصعيد الضغط الاقتصادي والمعاشي، وتشديد الحصار، وأيضاً التدمير اليومي، ومن ثم العودة الى الاقتتال، بمعنى أن حركة حماس وضعت ذاتها في الرمال المتحركة أو هكذا تبدو الصورة كما هي اليوم.

ان المرحلة الراهنة، بكل محدداتها ومتغيراتها الفلسطينية والعربية والإقليمية والدولية، تشير بوضوح إلى أن آفاق النضال القطري الفلسطيني مسدودة، مهما كانت بطولة المناضلين وجدية القادة، فكيف إذا كانت البنية والنهج يعانيان من أزمات مستعصية مرتبطة إما باليمين السياسي/ فتح او باليمين الديني السياسي/ حماس أو بكليهما معاً، الأمر الذي يفرض على القوى اليسارية أن تخرج من أوهام «الحل المرحلي» وتعيد صياغة الرؤية الإستراتيجية التي تستند على النضال من أجل تحقيق هدف إقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها كجزء لا يتجزأ من الدولة العربية والمجتمع العربي الاشتراكي .



المحتويات

